سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 739 – الأحد 19 نيسان/ أبريل 2026 – السنة الخامسة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

تقلبات وفجوة بأسعار الذهب في سوريا..
ما علاقة الليرة؟

14

ثلاثة تيارات إسلامية في سوريا..
هل ينجح الشرع بـ"الإذابة"

مظاهرة مؤيدة للحكومة ومناهضة لاعتصام "قانون وكرامة" في الجامعة السورية دمشق – 17 نيسان 2026 (عنب بلدي/ أحمد سلمان)

أخبار سوريا 02

المفاوضات السورية– الإسرائيلية.. فشل أم تجميد مؤقت

أخبار سوريا 03

سوريا والأردن.. اتفاقيات تحت ضغط الأمن والاقتصاد

شؤون محلية 04

إعمار جوبر والقابون.. استثمار يثير مخاوف السكان

شؤون محلية 07

حماة.. ستة آلاف نسمة ينتظرون مياه "بئر الأربعين"

ثقافة وفن 16

"الشيخوخة" الإنتاجية و"التسويق" يحاصران دراما البيئة الشامية

رياضة 18

هل يرفع "الأجانب" من مستوى السلة السورية

مجتمع يتسلح بالعيب والعادات لحرمان النساء من الميراث

"نهلة ناصر" (اسم مستعار)، وهي أم لأربعة أطفال من صحنايا بريف دمشق، قالت إنها امتنعت في البداية عن المطالبة بحقها من ميراث أبيها، خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى توتر العلاقة مع إخوتها، خاصة في ظل الضغوط الاجتماعية التي كثيرًا ما تدفع النساء للتنازل "طوعًا" حفاظًا على تماسك الأسرة، ومع مرور الوقت، تحول هذا الصمت إلى عبء نفسي، زاد من شعورها بالظلم والخذلان.

تروي "نهلة" أنها وثقت بشقيقها عندما طلب منها التوقيع على وكالة قانونية..

13

دمشق تسعى لاتفاق أمني

المفاوضات السورية– الإسرائيلية.. فشل أم تجميد مؤقت

عنب بلدي – أمير حقوق

تشهد مساعي التوصل إلى اتفاق أمني بين سوريا وإسرائيل حالة من التعثر، رغم استمرار الوساطة الأمريكية التي تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الجانبين.

ورغم توقفها، قال الرئيس السوري، أحمد الشرع، خلال حوار مع وكالة "الأناضول" التركية في 16 من نيسان الحالي، إنه لا يعتقد أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود، لكن تجري بصعوبة شديدة، بسبب إصرار إسرائيل على الوجود في الأراضي السورية.

التصريحات السورية الأخيرة أكدت وجود مسودة اتفاق سابقة، لكنها لم ترَ النور نتيجة عراقيل متعددة، من بينها ما وُصف بمشكلات فنية لدى الجانب الإسرائيلي.

وفي المقابل، شددت دمشق على أن استمرار الانتهاكات الإسرائيلية داخل الأراضي السورية، سواء عبر الضربات الجوية أو التوغلات البرية، يمثل عاملًا أساسيًا في تعطيل أي تقدم فعلي نحو الاتفاق، ويقوّض الثقة المطلوبة لإنجاحه.

هذا الواقع يعكس مسارًا تفاوضيًا هشًا، تحكمه التوترات الميدانية والتجاذبات السياسية، في ظل بيئة إقليمية معقدة.

الشرع: سوريا جادة بالحصول على نوع من الاتفاق الأمني

• إسرائيل قابلت سوريا بوحشية، واحتلت جزءًا من الأراضي المحاذية للجولان المحتل، وسوريا اختارت طريق الدبلوماسية وإقناع المجتمع الدولي بالمساعدة حتى لا تتأزم الأمور.

•الحكومة السورية جادة بأن تحصل على نوع من الاتفاق الأمني مع إسرائيل، يحافظ على استقرار المنطقة.

من حوار للرئيس السوري أحمد الشرع مع وكالة "الأناضول"التركية 16 من نيسان 2026

إسرائيل تفتقد الجدية

تشير المعطيات المرتبطة بمسار التفاوض الأمني بين سوريا وإسرائيل إلى حالة من التعثر الواضح، رغم استمرار الجهود الأمريكية لدفع هذا المسار قدمًا.

وكشف مدير إدارة الشؤون العربية في وزارة الخارجية والمغتربين السورية، محمد طه الأحمد، أن الوساطة الأمريكية ما زالت مستمرة للوصول إلى اتفاق أمني بين سوريا وإسرائيل.

وتم التوصل منذ فترة لمسودة اتفاق مع إسرائيل، ولكن حصلت مشكلة فنية لديها باستبدال رأس الفريق المفاوض، بحسب ما قاله الأحمد لقناة "المملكة" الأردنية، في 12 من نيسان الحالي.

ويرى الخبير في العلاقات الدولية الباحث محمود علوش، أن المفاوضات بين الطرفين فشلت لسبب رئيس يتمثل في عدم جدية إسرائيل، مؤكدًا أنها لم تكن ترغب في التوصل إلى اتفاق أمني، بل دخلت المسار التفاوضي نتيجة ضغوط أمريكية أثرت على سياسة بنيامين نتنياهو في سوريا.

علوش أشار، في حديث لعنب بلدي، إلى أن إسرائيل لم تتخلَّ عن نزعتها التوسعية، وتسعى لتهيئة الظروف لتصعيد سلوكها وفرض واقع جديد في الجنوب السوري.

وأضاف أن سوريا لديها مصلحة في التوصل إلى اتفاق، وقد أبدت استعدادًا وانفتاحًا على هذا المسار، إلا أن الحسابات الإسرائيلية تتجاوز إطار المفاوضات إلى أهداف أوسع.

بدوره، يعتقد الخبير في العلاقات الدولية الدكتور عامر فاخوري، أنه لا يمكن الحديث عن فشل نهائي في التوصل إلى اتفاق أمني بين سوريا وإسرائيل، وإنما عن تجميد سياسي مؤقت لاتفاق ما زال قائمًا من حيث المبدأ، لكنه اصطدم بواقع ميداني متفجر.

وقال فاخوري في حديث إلى عنب بلدي، إن أي وساطة أمنية تحتاج إلى حد أدنى من الثقة، وعندما تقول دمشق إن إسرائيل تواصل اختراق الأجواء السورية، وتنفذ توغلات داخل الأراضي السورية، فمعنى ذلك أن الأرض تسير في اتجاه، بينما التفاوض يسير في اتجاه آخر.

يرى فاخوري أن التعثر طبيعي، لأن الطرف السوري يقول عمليًا: كيف أوقع تفاهمًا أمنيًا مع طرف ما زال يفرض وقائع بالقوة؟

أما من جهة الدوافع، فيرى أن سوريا تريد تثبيت السيادة، ووقف الغارات، وإعادة إسرائيل إلى خطوط ما قبل التوغلات التي حصلت بعد سقوط النظام السابق، مع العودة إلى مرجعية 1974 باعتبارها أقل الصيغ حساسية وأكثرها قابلية للتسويق داخليًا وإقليميًا.

وبذلك، فإن دمشق لا تريد، على الأقل في هذه المرحلة، قفزًا إلى سلام شامل، بل تريد أولًا ضبط الحدود ووقف الانتهاكات وتثبيت قاعدة: لا تدخل إسرائيليًا في سوريا تحت أي ذريعة.

أما إسرائيل، فمن الواضح أنها تنظر إلى الملف من زاوية مختلفة تمامًا، بحسب تعبير فاخوري، شارحًا أن دوافعها لا تنطلق من مبدأ الانسحاب أولًا، بل من مبدأ الأمن، وأنها تنظر إلى الوضع الإقليمي على أنه بيئة حرب طويلة وليس بيئة تسويات مستقرة، لذلك تريد إسرائيل أي اتفاق بشروط تحمي مصالحها الأمنية.

> جوهر الخلاف بين سوريا وإسرائيل ليس تقنيًا فقط، بل بنيوي. فسوريا تريد اتفاقًا يعيد ضبط السلوك الإسرائيلي ويكرس السيادة السورية. وإسرائيل تريد اتفاقًا يكرس حرية أوسع للحماية الاستباقية، أو على الأقل يضمن لها عمقًا أمنيًا على حدودها.
>
> الدكتور عامر فاخوري
> خبير في العلاقات الدولية

دمشق تحمل إسرائيل مسؤولية العرقلة

عزا وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، تعطيل المسار التفاوضي إلى استمرار الانتهاكات الإسرائيلية التي عرقلت الوساطة الأمريكية.

وأشار الشيباني إلى أن الوساطة الأمريكية بين دمشق وتل أبيب التي أسفرت عن اجتماعات في لندن وباريس، خلال الأشهر الماضية، تعثرت نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية شبه اليومية التي تتخللها حملات دهم وتفتيش لمنازل واعتقال مدنيين، بينهم أطفال ورعاة أغنام.

وهنا، أكد الخبير في العلاقات الدولية الدكتور عامر فاخوري، أن اتهام سوريا لإسرائيل بعرقلة الاتفاق بسبب استمرار الانتهاكات يُقرأ على مستويين:

- الأول: قانوني- سياسي، إذ تريد دمشق أن تقول لواشنطن وللرأي العام الدولي، إن المشكلة ليست في المبدأ، بل في السلوك الإسرائيلي على الأرض.

- الثاني: تفاوضي، فسوريا ترفع سقف الضغط قبل أي جولة جديدة، حتى لا تدخل المفاوضات من موقع الطرف الضعيف أو الطرف الذي يقبل بالأمر الواقع، وبمعنى آخر، هذا الاتهام ليس فقط توصيفًا لما حدث، بل أيضًا ورقة لتحسين الشروط التفاوضية.

أما الخبير في العلاقات الدولية محمود علوش، فقال إن التصعيد الإسرائيلي والاعتداءات المستمرة على سوريا أسهما في تعقيد المسار التفاوضي، معتبرًا أن هذا السلوك يندرج ضمن هدف إسرائيلي لإفشال المفاوضات.

وأشار إلى أن الولايات المتحدة لعبت دورًا مهمًا في التأثير على السياسة الإسرائيلية، لكن هذا الدور لم يصل إلى حد إحداث تحول فعلي، لافتًا إلى أن إدارة ترامب لم تستطع ممارسة ضغط كافٍ على نتنياهو لإبرام اتفاق أمني.

الاتفاق مرتبط بمرحلة ما بعد الحرب على إيران

يرجح المحللون السياسيون أن مسار التفاوض بين سوريا وإسرائيل تأثر أيضًا بالتطورات الإقليمية، خصوصًا في ظل التصعيد الذي حصل بين إيران وإسرائيل، إلى جانب مواقف إقليمية تعكس مخاوف من تداعيات هذا التصعيد.

الخبير في العلاقات الدولية محمود علوش، اعتبر أن إمكانية إحياء المسار الدبلوماسي، تعطيل المسار التفاوضي إلى حد ما، مرتبط بمرحلة ما بعد الحرب على إيران، حيث يتوقف ذلك على نتائجها وتداعياتها.

كذلك قال وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، إن الهجمات الإسرائيلية في سوريا تمثل مشكلة كبيرة وخطرًا بالغًا بالنسبة لتركيا، مضيفًا أن "عدم قيام إسرائيل بشيء ضد سوريا بسبب الحرب في إيران لا يعني أنها لن تفعل ذلك مستقبلًا"، بحسب ما نقلت عنه وكالة "الأناضول".

وجاءت تحذيرات الوزير التركي في سياق تصاعد التوتر بين إسرائيل وتركيا، إذ قال إنه "لا يمكن لإسرائيل أن تعيش دون عدو. بعد إيران يسعى نتنياهو لإعلان تركيا عدوًا جديدًا".

الخبير محمود علوش، أشار إلى أن تصريحات فيدان تعكس قلقًا من احتمال تصعيد إسرائيل لسلوكها في سوريا، استنادًا إلى استمرار نزعتها التوسعية، إضافة إلى مخاوف من تراجع الضغط الأمريكي على إسرائيل في حال انشغال واشنطن بالحرب.

كما أوضح أن الساحة السورية تمثل مجالًا لتعارض المصالح الأمريكية والإسرائيلية، إلا أن الدور الأمريكي أسهم في إدارة هذا التباين ومنع تحوله إلى صدام، متوقعًا استمرار هذا التأثير في تشكيل التفاعلات، بما فيها العلاقات التركية– الإسرائيلية.

الاتفاق يتطلب نية من إسرائيل

تتباين شروط ومطالب الأطراف المعنية بالاتفاق، وسط استمرارية الوساطة الأمريكية، ما يعكس صعوبة التوصل إلى صيغة توافقية دون توفر إرادة سياسية واضحة.

أكد الخبير محمود علوش، أن فرص التوصل إلى اتفاق أمني تبقى قائمة في حال توفرت نية لدى إسرائيل، معتبرًا أن المطالب السورية واقعية ومنطقية، إذ تضمن وحدة البلاد وسيادتها، وفي الوقت ذاته تأخذ بعين الاعتبار ما تصفه إسرائيل بمصالحها الأمنية، رغم استخدامها، بحسب رأيه، كغطاء لنزعتها التوسعية.

أما الخبير عامر فاخوري، فيرجح أن الوساطة الأمريكية ما زالت موجودة لكنها تصطدم بتعارض الأهداف، والدليل أن واشنطن رعت استئناف المحادثات في كانون الثاني الماضي، وأسهمت في إنشاء آلية اتصال مشتركة، وما زالت، بحسب التصريحات السورية الأخيرة، منخرطة في المسار.

لكن المشكلة، برأيه، أن واشنطن تستطيع جمع الطرفين، ولا تستطيع وحدها فرض التزام ميداني فوري إذا كانت إسرائيل ترى أن اللحظة الإقليمية ما زالت تسمح لها بالمناورة العسكرية.

لذلك فإن الوساطة الأمريكية اليوم هي أقرب إلى إدارة أزمة منها إلى إنتاج اتفاق نهائي سريع، بحسب فاخوري.

وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني يلتقي المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا توم برّاك في أنقرة – 9 نيسان 2026 (وزارة الخارجية)

> مدير إدارة الشؤون العربية في وزارة الخارجية والمغتربين السورية، محمد طه الأحمد: الاتفاق الأمني بين سوريا وإسرائيل يرتكز على اتفاقية فض الاشتباك للعام 1974، وعدم تدخل الإسرائيليين بالشؤون الداخلية السورية، وعدم استغلال أي مشكلات داخلية لتبرير دخولهم إلى سوريا، وضرورة انسحاب إسرائيل من جميع المناطق التي تم الدخول إليها بعد سقوط النظام السابق

مجلس التنسيق الأعلى يبحث الشراكة في 21 قطاعًا

سوريا والأردن.. اتفاقيات تحت ضغط الأمن والاقتصاد

الوفدان السوري والأردني خلال اجتماع مجلس التنسيق الأعلى بين البلدين – 12 نيسان 2026 (وكالة الأنباء الأردنية)

عنب بلدي – ركان الخضر

دخلت العلاقات السورية- الأردنية مرحلة جديدة من التعاون، عقب اجتماعات مجلس التنسيق الأعلى بين البلدين في العاصمة الأردنية عمّان، التي أسفرت عن توقيع تسع اتفاقيات، وبحث الشراكة في 21 قطاعًا حيويًا، وسط تركيز على مشاريع الطاقة والتجارة والتنسيق الأمني، بما يعكس توجهًا نحو تكامل اقتصادي ومؤسسي بين البلدين.

وأكد وزير الخارجية والمغتربين السوري، أسعد الشيباني، أن الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة مع الأردن، تؤسس لمرحلة جديدة من العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، تقوم على "وحدة الأمن والمصير" والتكامل في مختلف القطاعات.

وقال الشيباني خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الأردني، أيمن الصفدي، عُقد في 12 من نيسان الحالي في العاصمة الأردنية عمّان، إن الدورة الثانية لمجلس التنسيق الأعلى السوري- الأردني، تعيد العلاقات إلى مسارها الطبيعي، وتكرّس المجلس كآلية أساسية لتنظيم التعاون بين مؤسسات الدولة في البلدين.

وأضاف أن المباحثات شملت قطاعات واسعة، منها الاقتصاد والتجارة والنقل والطاقة والمياه والزراعة والاتصالات، إضافة إلى التعاون الأمني والصحي والتعليمي، ما يجعل الشراكة "شاملة لكل مفاصل الدولة".

ووصف نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، الاجتماعات بأنها "الأكبر في تاريخ العلاقات الثنائية"، بمشاركة أكثر من 30 وزيرًا من الجانبين.

وقال الصفدي، إن الاجتماعات أسفرت عن توقيع تسع اتفاقيات، وبحث التعاون في 21 قطاعًا حيويًا، مؤكدًا أن "المصلحة مشتركة، والأمن واحد، والمستقبل واحد" بين سوريا والأردن.

المرحلة تفرض تطور العلاقة

الباحث في مركز "جسور للدراسات" وائل علوان، يعتقد أن العلاقة السورية- الأردنية تبنى في هذه المرحلة على أساس الحاجة الآنية الطارئة والملحة في الجانب الأمني، والحاجة المستدامة في الجانب الاقتصادي على أساس الشراكة الاستراتيجية في جميع المجالات.

وقال علوان في حديث إلى عنب بلدي، إن الحاجة للتعاون الثنائي بين البلدين الجارين، فرض هذا المستوى من التنسيق على جميع المستويات في المرحلة الحالية، وسيفرضه في المستقبل.

وأضاف أن الأردن كان من دول الجوار الأكثر تضررًا من ممارسات النظام السابق، وعانى كثيرًا خلال السنوات الماضية من الاتجار بالإرهاب والمجموعات الخارجة عن القانون، وتجنيد الخلايا، وتمرير المخدرات والاتجار بها داخل الأردن أو المرور بأراضيه إلى الخليج، بالإضافة إلى خطر المجموعات الإيرانية التي كانت تنشط في سوريا وتستهدف الأمن الأردني.

وبيّن علوان أن الأردن كان دائمًا يحاول إيجاد حلول مؤقتة أو دائمة لهذه المشكلات دون جدوى، بوجود نظام الأسد الذي كان يبتز دول الجوار على الدوام عبر الاتجار بالفوضى، وتشكيل مجموعات مسلحة غير منضبطة تولّد مشكلات كثيرة لدول جوار سوريا وفي مقدمتها الأردن.

المعطيات السابقة، برأي علوان، جعلت سقوط نظام الأسد والانتقال السياسي الذي حصل في سوريا، وتسلم الحكومة الجديدة، عاملًا مهمًا خلق "فرصة عظيمة" للأردن لن تفوتها بسهولة ولن تتجاوزها أبدًا.

"الأردن سينتهز الفرصة" ويعمل على بناء علاقات استراتيجية مع الحكم الجديد في سوريا، قائمة على أساس أعلى مستويات التعاون الأمني من خلال الأدوات وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وصولًا إلى مجالات أخرى تشمل شراكة اقتصادية متكاملة في مجالات متعددة، بحسب الباحث علوان.

وأشار إلى أن هذا المستوى العالي من التعاون سيخلق حلولًا كثيرة للمشكلات التي كان يعاني منها الأردن سابقًا، على المستوى الداخلي والخارجي، وفي ذات الوقت سيشكل فرصة كبيرة جدًا للاستقرار أمام جار سوريا الجنوبي، على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي والمجتمعي.

من جهته، نوه الصحفي والباحث السوري فراس علاوي، إلى أن العلاقة السورية- الأردنية تشهد تطورًا ملحوظًا في الفترة الأخيرة، مشيرًا إلى أنها علاقة تحمل أبعادًا مختلفة، يتداخل فيها الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي، بالإضافة إلى الشراكة في بعض مصادر المياه، مبيّنًا أن المرحلة الحالية بين البلدين الجارين تمثل مرحلة تعاون وتنسيق.

وبرأي الباحث علاوي، فإن ذلك يجعل أهمية العلاقات بين الجانبين تتمثل بناحيتين، تتمحور الأولى حول الدعم الذي يقدمه الأردن للحكومة السورية في هذه المرحلة الانتقالية التي تعيشها سوريا.

بينما ترتبط الناحية الثانية، وفق علاوي، بالاستقرار الذي سينتج عن التعاون على الحدود في الداخل الأردني، وما ما سيدفع إلى تمتين العلاقات بشكل أكبر بين البلدين.

الجنوب السوري امتداد لأمن الأردن

أكد وزير الخارجية والمغتربين السوري، أسعد الشيباني، أن التنسيق العسكري والأمني بين البلدين تصاعد خلال الفترة الماضية، وتركّز على مكافحة تهريب المخدرات والسلاح، مشددًا على أن استقرار الجنوب السوري يشكل أولوية مشتركة لارتباطه بأمن البلدين.

وأشار نظيره الأردني، أيمن الصفدي، إلى استمرار دعم الأردن لسوريا في مرحلة إعادة البناء، ورفض الاعتداءات الإسرائيلية، مشددًا على أن استقرار السويداء والجنوب السوري أولوية مشتركة.

استقرار الجنوب السوري بالنسبة للأردن هو بوابة استقرار لكامل الأراضي الأردنية، وفق الباحث وائل علوان، الذي أضاف أن ملف استقرار الجنوب السوري، والقضاء على جميع المشاريع الانفصالية، والسيطرة على أي مجموعات خارجة عن القانون أو منظومات ما دون الدولة، وأي مظاهر لسلاح منفلت أو تهريب مخدرات، يتصل بشكل مباشر بالأمن القومي الأردني بالنسبة لعمّان.

وبالتالي، فإن الموضوع يتجاوز، بحسب علوان، مجرد فوضى في دولة جارة، ويتعلق بالأمن والاستقرار الأردني الداخلي، الأمر الذي يفسر اتجاه المملكة إلى أعلى مستويات التنسيق مع الحكومة السورية، التي تعد اليوم الضامن لوحدة سوريا واستقرارها وإنهاء الفلتان الأمني وضبط المنظومات الخارجة عن القانون في مختلف المناطق السورية، لا سيما في الجنوب على الحدود مع الأردن.

الباحث فراس علاوي، بيّن أن الأردن اضطر خلال فترة حكم بشار الأسد إلى إجراء بعض العمليات العسكرية والأمنية في الجنوب السوري، بسبب سياسات النظام السابق، الذي قام بنشر الفوضى على الحدود بين البلدين، ما تسبب في مشكلات أمنية سواء على الحدود أو في الداخل الأردني، وما نتج عنه من ضرر في الأمن المجتمعي والاقتصادي الأردني.

التجارب السابقة جعلت استقرار الجنوب السوري يمثل بالنسبة للأردن عاملًا مهمًا جدًا لاستقرار المملكة، لما له من أثر على الأمن القومي الأردني والاستقرار على الحدود الشمالية، بحسب علاوي.

أهمية الاتفاقات المعلنة

أشار وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، إلى توقيع تسع اتفاقيات ومذكرات تفاهم، إلى جانب إطلاق مشاريع مشتركة، منها تفعيل الممرات البرية مع تركيا، وإحياء سكة حديد الحجاز، وإعادة تشغيل خط الغاز العربي، وتعزيز الربط الكهربائي، والتنسيق مع السعودية في الربط الرقمي الإقليمي.

وقال إن التحديات الاقتصادية العالمية واضطراب سلاسل الإمداد تفرض تسريع خطط التكامل، لافتًا إلى أن الأردن يمثل منفذًا لسوريا نحو الخليج والبحر الأحمر، فيما تشكل سوريا بوابة الأردن نحو تركيا وأوروبا.

ونوه وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، إلى أن الاتفاقيات المعلَنة ستنعكس على حياة المواطنين، مبيّنًا أن التبادل التجاري بين البلدين بلغ مستويات قريبة من تلك التي سبقت عام 2011.

الباحث فراس علاوي، يرى أن أهمية الاتفاقيات الموقعة بين البلدين تأتي من أهمية العلاقات وحاجة كل بلد للآخر، فاعتماد الاتفاقيات المعلَنة سيؤدي إلى تطوير العلاقات، وبالتالي الابتعاد عن التوتر الذي شهدناه في بعض المراحل التاريخية بين البلدين، كما حدث فيما يسمى بـ"أيلول الأسود" في سبعينيات القرن الماضي خلال حقبة حافظ الأسد.

وبيّن أن توترًا كهذا لو حدث، ستكون له تأثيرات سلبية كبيرة على بلدين بينهما الكثير من التشابك في العلاقات على عدة مستويات.

وبالتالي، فمن المهم للغاية، وفق علاوي، أن تكون العلاقات السورية- الأردنية علاقات مستقرة وجيدة، وتضمن تعاونًا بين الجانبين عن طريق الاتفاقيات الاقتصادية والتفاهم السياسي، وكذلك الاتفاقيات حول الأمن المائي، والتعاون الثقافي والاستفادة من الموقع الجغرافي لكليهما، من خلال سوريا بصفتها ممر عبور للأردن إلى تركيا وأوروبا، والأردن بما يمثله من منفذ لسوريا باتجاه دول الخليج .

من جانبه، أوضح الباحث وائل علوان، أن أهمية الاتفاقيات الموقعة تتعلق بخطوات تنفيذها وتجاوز العقبات والعراقيل التي قد تواجهها، من خلال المرونة الحكومية في الإجراءات الإدارية وتجاوز البيروقراطية، وخلق الإرادة السياسية لدى الجانبين، للانتقال بهذه المشاريع من حيز التوقيع والإعلان، إلى حيز العمل والتنفيذ على الأرض.

إعمار جوبر والقابون..
استثمار يثير مخاوف السكان

عنب بلدي – غنى جبر

عادت منطقتا جوبر والقابون إلى واجهة النقاش مجددًا، في ظل الحديث عن إعادة إعمار المنطقتين المنكوبتين، فبينما تطرح محافظة دمشق مقترحات استثمارية لإعادة الإعمار عبر تحالف من الشركات، تبرز إشكاليات تتعلق بنسب التعويض، وضمان حقوق السكان، ما يفتح الباب أمام جدل واعتراضات حول عدالة هذه الطروحات وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع.

وقال محافظ دمشق، ماهر مروان إدلبي، إن ملف إعادة الإعمار يعد ملفًا وطنيًا، مشيرًا إلى أنه عقد اجتماعًا مع أهالي منطقتي جوبر والقابون، تم خلاله طرح مجموعة من الخيارات المتعلقة بآلية إعادة الإعمار.

وأضاف أنه تم إرسال فرق فنية من المحافظة للتباحث مع السكان، وأكد أن أعمال إعادة الإعمار ستشمل مختلف المناطق المتضررة.

الحكومة السورية طرحت، في 24 من تموز 2025، ضمن المنتدى الاستثماري السعودي السوري، مخططًا لتنظيم مدخل دمشق الشمالي، والذي يقتصر على منطقة القابون الصناعية ولا يشمل المنطقة السكنية.

غياب الوثائق الرسمية

أوضح عضو مجلس أمناء جوبر، أحمد قويدر، في تصريحات لوسائل إعلامية، أن محافظة دمشق أفادت بوجود تحالف يضم عدة شركات استثمارية قدمت مقترحًا لإعادة إعمار المنطقة، إلا أنه لم يتم تسلم أي وثائق رسمية بهذا الشأن.

وأشار إلى أن العقبة الأساسية تتمثل في انخفاض نسبة التعويض المخصصة للأهالي.

وبيّن أن هناك لجنة هندسية وحقوقية تدرس مدى ملاءمة المقترح، حيث حددت النقاط الجوهرية للتفاوض على تعديل العرض بما يضمن حقوق الأهالي.

جدل الخيار الثالث

في ظل التطورات، برز ما يُعرف بالخيار الثالث، بتولي المستثمرين عمليات البناء ضمن المناطق المخصصة لهم، مقابل تقسيم المسؤوليات الخارجية بين الحكومة (للمرافق الخدمية)، والأفراد (للبنية التحتية). وأوضح عضو اللجنة المركزية للتنمية المحلية في القابون، وائل الدغلي، عبر "فيسبوك"، أن العرض الاستثماري الحالي يتضمن تنفيذ البنية التحتية والفوقية، إلى جانب إعادة إعمار المنطقة بالكامل.

وبحسب ما طرحته محافظة دمشق، قال الدغلي، إن المفاضلة قائمة بين الخيارين الثالث والرابع، مع وجود فروقات محدودة بينهما، ورغم أن الخيار الثالث قد يمنح نسبًا أفضل، فإنه يتطلب سنوات طويلة للتنفيذ، كما أنه غير مضمون النتائج.

وذكر الدغلي أن المحافظة أوضحت أن تكلفة تنفيذ البنية التحتية لكل هكتار تتراوح بين مليون دولار ومليون و20 ألف دولار.

الخيار الاستثماري

بحسب الدغلي، يتميز الخيار الرابع، وهو العرض الاستثماري المطروح، بإمكانية تسليم الشقق السكنية لأصحاب الأملاك خلال فترة ثلاث سنوات، على أن يمتد المشروع بالكامل حتى سبع سنوات.

وأضاف الدغلي أن محافظة دمشق اشترطت أن تكون الأولوية في المرحلة الأولى لتسليم المساكن للمالكين، على أن يستكمل المستثمر بقية مراحل المشروع لاحقًا.

وفيما يتعلق بالتعويضات، أشار الدغلي إلى أن الشقة السكنية بمساحة 100 متر مربع، كمثال، يقابلها ما بين 50 إلى 55 مترًا من البناء القائم حاليًا، أما الأراضي الزراعية فتحصل على تعويض يعادل 35% من قيمتها.

كما أن بعض العقارات غير المشيدة ضمن المخططات التنظيمية يتم حسابها كما لو كانت مقاسم مفرزة ومبنية، وتُمنح حصصًا على هذا الأساس، وفقًا للدغلي.

وأضاف أن أصحاب المخالفات سيحصلون على نسب منخفضة من التعويض، قد لا تمكّنهم من العودة للسكن في نفس المنطقة.

وفيما يتعلق بالخيارين الأول والثاني، أوضح وائل الدغلي أن المحافظة بيّنت أن الخيار الأول، القائم على الاعتماد على المنح، غير متاح حاليًا، لعدم وجود منح أو عروض مقدّمة بهذا الخصوص. أما الخيار الثاني، وهو اللجوء إلى القروض، فقد أشارت إلى أنه غير ممكن في الوقت الراهن بسبب الظروف التي تمر بها سوريا.

ولفت بعض الأهالي إلى إشكالية الملكيات العقارية، موضحين أن أصحاب "الطابو الأخضر" قد يُمنحون ما يعادل نصف شقة فقط، مع إلزامهم بدفع الجزء المتبقي، وهو أمر يفوق قدرة كثيرين، كما نبهوا إلى أن البيوت ذات "الطابو الزراعي" ستكون الأكثر عرضة للظلم ضمن هذه الآلية.

ونوه الدغلي إلى أن هناك نقاشات حول توزيع الحصص بين المستثمرين والمالكين، ووفق الطرح المتداول، قد يحصل المستثمر على نحو 70% مقابل 30% تقريبًا لأصحاب الأراضي.

أما فيما يخص إمكانية زيادة المساحات الطابقية لرفع عدد الشقق المخصصة للسكان، فقال الدغلي إن المحافظة وضحت أن ذلك غير مجدٍ اقتصاديًا، بسبب انخفاض أسعار الطوابق العليا في دمشق مقارنة بالطوابق الدنيا، إضافة إلى أن زيادة الارتفاعات تؤدي إلى رفع الكثافة السكانية، ما يستدعي بنى تحتية إضافية ويزيد من الأعباء على المشروع.

وقدم الدغلي اقتراحًا بتشكيل لجان منتخبة أو مختارة، بالتوافق مع أهالي الحي، تضم عددًا من المهندسين المدنيين والمعماريين والقانونيين والمقاولين والاقتصاديين والوجهاء وأصحاب الخبرات، وممثلين عن أصحاب العقارات، لدراسة كل الاحتمالات الممكنة لإعادة الإعمار، ومشاركة الأهالي بكل ما يتم العمل عليه وإنجازه.

انتقادات الأهالي لخطط إعادة الإعمار

عبّر عدد من أهالي القابون، ممن التقتهم عنب بلدي، عن رفضهم للمقترحات المطروحة بخصوص مشاريع الاستثمار وإعادة الإعمار، معتبرين أنها لا تراعي حقوقهم، ولا تعكس قيمة ممتلكاتهم الحقيقية.

وأفادوا بأن هناك ظلمًا كبيرًا في هذه الطروحات، إذ يُطلب من الأهالي التنازل عن جزء كبير من ملكياتهم، قد يصل إلى 50%.

كما أشاروا إلى وجود منازل كانت تضم عدة عائلات، ومع ذلك، وفق المقترحات، قد يحصل صاحب منزل بمساحة 100 متر مربع على ما يعادل 50 مترًا فقط، وهذا لا يكفي حتى لأسرة واحدة.

ولفت بعض الأهالي إلى إشكالية الملكيات العقارية، موضحين أن أصحاب "الطابو الأخضر" قد يُمنحون ما يعادل نصف شقة فقط، مع إلزامهم بدفع الجزء المتبقي، وهو أمر يفوق قدرة كثيرين، كما نبهوا إلى أن البيوت ذات "الطابو الزراعي" ستكون الأكثر عرضة للظلم ضمن هذه الآلية.

غياب العدالة دون إصلاح القوانين

مدير منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، بسام الأحمد، قال لعنب بلدي، إن أي آلية تعويض تُطرح استنادًا إلى القوانين التي أقرّها النظام السابق، وعلى رأسها القانون رقم "10" لعام 2018، ستكون غير منصفة لعدة أسباب، أبرزها أن هذه القوانين لم توضع أساسًا لخدمة مصالح المواطنين.

وأشار الأحمد إلى أن المطالب خلال السنوات الماضية كانت حول القانون رقم "10"، المطوَّل للقانون رقم "66"، مؤكدًا أن أي نظام تعويضات لا يسبقه إصلاح قانوني حقيقي سيبقى قائمًا على أسس غير عادلة.

وأضاف أن اعتماد التعويضات على هذه القوانين، التي سعت منظمات المجتمع المدني والجهات الدولية إلى تغييرها، يُعد أمرًا غير منطقي.

معالجة ملف التعويضات لا يمكن أن تبدأ بإجراءات قانونية، بل يجب أن تنطلق أولًا من إلغاء أو تعديل القوانين النافذة بما يحقق العدالة، بحسب الأحمد، موضحًا أن هذه القوانين لا تزال سارية بموجب الإعلان الدستوري، الذي ينص على استمرار العمل بأي قانون لم يتم تعديله أو إلغاؤه.

وبيّن أن جوهر المشكلة يكمن في المرجعية نفسها، وعلى رأسها القانون رقم "10"، إلى جانب القوانين السابقة واللاحقة المرتبطة به، وشدد على أن أي إجراءات تُتخذ دون إصلاح هذه المنظومة القانونية، أو استبدال تشريعات أخرى بها تراعي مصالح المواطنين، ستبقى بلا جدوى.

يستند تنظيم إعادة إعمار مناطق في سوريا، وفقًا لأحمد، إلى مجموعة من التشريعات التي أُقرت خلال السنوات الماضية منها:

- القانون رقم "10" لعام 2018، الذي يتيح إحداث مناطق تنظيمية جديدة في مختلف أنحاء البلاد.
- القانون رقم "66" لعام 2012، إذ يرتبط بمشروع "ماروتا سيتي"، ويُستخدم كمرجعية أساسية في آلية تقييم العقارات وتوزيع الملكيات على شكل أسهم ضمن المناطق التنظيمية.
- القانون رقم "23" لعام 2015، المتعلق بالتخطيط وعمران المدن، والذي ينظم آليات القطاع المجاني لمصلحة المرافق العامة.
- قانون التطوير العقاري رقم "15" لعام 2008، الذي ينظم عمل الشركات العقارية والاستثمار في مشاريع التطوير، ما يجعله جزءًا من الإطار العام الذي يحكم عمليات إعادة الإعمار وتنظيم الملكيات في سوريا.

تعويض عادل

المهندس مظهر شربجي، بيّن لعنب بلدي ضرورة الاعتراض على أي طروحات من شأنها الانتقاص من حقوق المواطنين أو تقليل قيمة ممتلكاتهم السابقة، مشددًا على ضرورة جبر الضرر بشكل كامل.

وقال شربجي، إن إعادة الإعمار يجب ألا تتم على حساب المواطنين، لا سيما مالكي الشقق، حيث ينبغي إعادة العقارات لهم بنفس المساحة الأصلية، وحذّر من أن تقليص المساحات قد يدفع الأهالي إلى بيع ممتلكاتهم، ما يفتح الباب أمام الاستغلال ويعيد إنتاج المشكلات التي شهدتها مشاريع سابقة.

واقترح شربجي إعادة النظر في المشروع ضمن إطار استثماري جديد يضمن التعويض الكامل لأصحاب الشقق، خصوصًا الأبنية المنظمة والقائمة التي دُمّرت وتعرض سكانها للتهجير.

الحلول العمرانية والتخطيطية متاحة، بحسب شربجي، ويمكن من خلالها زيادة المساحات الطابقية بما يلبي احتياجات جميع المتضررين.

كما نبّه شربجي إلى مخاطر عدم تعديل مسار المشروع، محذرًا من احتمال حدوث شرخ اجتماعي في المنطقة وظهور إشكاليات متعددة، فضلًا عن تراجع الثقة بين المواطنين من جهة، والدولة أو الجهات الاستثمارية من جهة أخرى، من اختصاصها المباشر، وإنما تتابَع لدى الجهات المعنية المختصة.

وأكدت أن الإجراءات المرتقبة تهدف إلى رفع مستوى الخدمة، ومعالجة الاختناقات، وتأمين وسائل نقل أكثر كفاءة وانتظامًا، بما يخفف من معاناة المواطنين في التنقل اليومي.

آثار الدمار في حي القابون بدمشق – 11 شباط 2026 (عنب بلدي/نور حمزة)

اقتلاع بوتيرة غير مسبوقة
الأوركيد.. أندر نباتات الساحل السوري مهدد بالانقراض

زهرة الأوركيد البري (Orchis italica) من فرص صافينا بريف طرطوس والتي تعد أكثر الأنواع تعرّضًا لخطر الانقراض – 17 آذار 2026 (الناشط البيئي علي قاسم علي)

طرطوس – شعبان شاميه

يواجه نبات الأوركيد أو المعروف شعبيًا بـ"السحلب البري" أو "العنطريف" مخاطر الانقراض في طرطوس وعموم مناطق الساحل السوري، إذ دفعت الظروف الاقتصادية الصعبة إلى اقتلاعه بوتيرة غير مسبوقة، وبيعه لتجار يروّجون لجمعه عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ظاهرة متسارعة دفعت الجمعيات والناشطين المهتمين بالشأن البيئي لدق ناقوس الخطر، وسط مناشدات لاتخاذ إجراءات عاجلة تحد من جمع الأوركيد البري، إضافة إلى مطالبة الجهات الحكومية بسن قوانين رادعة تحمي النباتات النادرة والتنوع الحيوي.

مجموعات تسويقية على "فيسبوك"

الناشط البيئي الدكتور علي قاسم علي، قال لعنب بلدي، إن هذه الظاهرة تهدد أندر نباتات الطبيعة السورية، مضيفًا أن المشهد صار مألوفًا في مجموعات البيع والشراء على "فيسبوك"، أكياس مليئة بـ"درنات" صغيرة، وأسعار للكيلوغرام الواحد تتراوح بين 30 و60 ألف ليرة سورية قديمة (بين ثلاثة وخمسة دولارات تقريبًا).

هذه "الدرنات"، وفق علي، ليست بذورًا عادية، بل هي جزء من نبات الأوركيد البري النادر، الذي تحول في الأشهر الأخيرة إلى سلعة رائجة تُعرض للبيع علنًا في مناطق مختلفة من الساحل السوري، دون حسيب أو رقيب.

وأشار الناشط البيئي إلى أن هذه الظاهرة ليست بالجديدة، إذ انتشرت في أواخر القرن الماضي حين كان بعض التجار يأتون إلى القرى لجمع "الدرنات" من الأهالي، معتبرًا أن اللافت حاليًا عودتها بشكل أوسع وأخطر، الأمر الذي عززته الظروف الاقتصادية الصعبة للسكان، والدور السلبي الذي تلعبه مواقع التواصل.

تتركز الظاهرة، بحسب علي، في ريف اللاذقية الشمالي وجبلة وصولًا إلى مناطق الشيخ بدر والقدموس وبانياس بريف طرطوس، إذ يتجه بعض الأهالي إلى الأحراج والغابات لاقتلاع النبتة من جذورها، بحثًا عن "الدرنة" التي تشبه حبة بطاطا صغيرة، ليقوموا بجمع "الدرنات" ومن ثم إتلاف بقية النبات.

ويقوم تجار محليون بجمع هذه "الدرنات"، بحسب الناشط البيئي، وتُجفف وتُطحن لتصبح مسحوقًا جاهزًا، يبيعونه بدورهم إلى دول الجوار، إذ تدخل في صناعات غذائية متعددة أهمها مشروب "السحلب" وأنواع شهيرة من "البوظة" التقليدية، التي تمنحها "درنات السحلب" قوامًا سميكًا ومميزًا.

ناشطون يحذرون من مخاطر الانقراض

القلق، بحسب الناشط البيئي علي، يكمن في التفاصيل، إذ إن "درنة" الأوركيد صغيرة جدًا، لا يتجاوز وزنها بضعة غرامات، ما يعني أن الحصول على كيلوغرام واحد قد يتطلّب اقتلاع ما بين 150 و300 نبتة من الطبيعة، معتبرًا أن هذا الرقم وحده يكشف حجم الخطر الذي يواجهه هذا النبات النادر.

وأوضح علي أن الأوركيد ليس نباتًا عاديًا ينمو بسرعة، بل شديد الحساسية وبطيء النمو، ويعتمد على علاقة دقيقة مع فطريات في التربة تساعده على البقاء.

وأكد الناشط البيئي أن وجود الأوركيد في الأحراج يشكل جزءًا مهمًا من التوازن البيئي، ويرتبط بعلاقات معقدة مع الحشرات الملقحة والكائنات الحية، وبالتالي أي اضطراب بسيط في بيئته يؤدي إلى اختفائه بالكامل.

ولفت إلى أن بذور الأوركيد البري تحتاج إلى فترة قد تمتد من أربع إلى ثماني سنوات لتكوين نبات جديد قادر على الإزهار، وهذا يعني أن ما يُقتلع اليوم تحتاج الطبيعة إلى سنوات طويلة لتعويضه.

البيئة السورية موطن للأوركيد

تزداد أهمية هذا النبات في سوريا، باعتبارها موطنًا لعدد كبير من أنواع الأوركيد البري المعروف بتنوع أشكاله وألوانه، بعض هذه الأنواع نادر جدًا، بل يقتصر وجوده على مناطق محددة في سوريا دون غيرها من دول العالم.

بدورها، قالت العضو المؤسس في جمعية "سنديان" لحماية البيئة والتنمية المستدامة" الدكتورة هبة سلهب، لعنب بلدي، إن الجمعية تتابع بقلق المنشورات المتزايدة الخاصة ببيع نباتات الأوركيد، والترويج لجمعها على مواقع التواصل، معتبرة أن الظاهرة تنتشر بشكل استدعى دق ناقوس خطر انقراض هذه الأنواع المهمة من البراري السورية.

إدانات ومطالبات

الدكتورة سلهب قالت إن موقف جمعية "سنديان" بالتنبيه من خطر هذه الظاهرة وإدانتها، يأتي انطلاقًا من أهدافها التي تؤكد استدامة الموارد الطبيعية بمختلف أشكالها، وأن لكل نبات دوره المهم في الطبيعة، خاصة في ظل الوضع الهش للحراج السورية التي عانت على مر السنوات السابقة من حرائق كارثية وقطوعات متواصلة، وحاجتها إلى الحماية والرعاية وعدم تحملها أي نوع من أنواع الاستثمار.

ولفتت سلهب إلى رصد مئات المنشورات يوميًا التي تروّج لجمع "درنات" الأوركيد وبيعها مقابل أسعار متفاوتة على مواقع التواصل، وهي بكل الأحوال أقل بكثير من الأسعار العالمية، داعية إلى وقف هذه الظاهرة، إذ إن أعداد هذه الأنواع في بيئتنا لن تصمد مقابل ضغط الجمع الممارس عليها، وهذا الترويج الهائل لها .

وبحسب سلهب، إذا قام شخص واحد في كل قرية بجمع الأوركيد في منطقته، فمن المرجح أن يتم القضاء على هذه النباتات نهائيًا خلال السنوات القليلة المقبلة.

وأشارت المسؤولة العلمية في جمعية "سنديان"، إلى أن البراري السورية شهدت حوادث مماثلة بأنواع كانت منتشرة في بيئتنا بشكل أوسع بكثير من الأوركيدات، لكن الجمع الجائر أدى إلى تراجعها مثل نبات الزعتر البري، إضافة إلى ما شهدناه خلال السنوات الماضية وهو مستمر حتى الآن من قطع جائر لأشجار السنديان التي تعد أساس حراجنا.

وتطالب الجمعية، وفق سلهب، الجهات الحكومية المعنية بالعمل على حماية هذه الأنواع النادرة ونشر التوعية حولها وحول أهميتها، ورصد حالات الجمع الجائر لها، والتأكيد على القوانين التي تحمي هذه الأنواع. كما تدعو للاستفادة من الدراسات الأكاديمية التي تناولت نباتات الأوركيد، وتقديم التسهيلات لإجراء دراسات لاحقة ولأنواع مختلفة، إضافة إلى إجراء دراسات على استزراعها من قبل مختصين وبشكل محدود، أو إدخال أهم أنواع الأوركيد الاقتصادية المستزرعة عالميًا ضمن خطة الزراعة، في حال كانت مناسبة لظروف بيئتنا.

وتقوم "سنديان"، بحسب المسؤولة العلمية، بالتعريف بأهم الأنواع الطبيعية التي تزخر بها البيئة السورية وضرورة حمايتها، ورصد التعديات والخطر الذي تتعرض له.

أسباب معيشية

مدير فرع هيئة إدارة وحماية أملاك الدولة والحراج في طرطوس، مضر حرفوش، قال لعنب بلدي، إن الأوركيد (السحلب أو العنطريف) من النباتات النادرة، وهو مدرج ضمن القائمة الأولية للأنواع المهددة والمتدهورة الصادرة عن وزارة الزراعة السورية في أيلول 2024.

وعزا حرفوش أسباب تفاقم انتشار هذه الظاهرة إلى الظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها سكان الريف، مما يضع الجميع أمام مسؤولية منعها.

وكشف عن توجيه عناصر الضابطة الحرجية لاتخاذ ما يلزم لقمع هذه الظاهرة، مبينًا أن دائرة الحراج تقوم عبر عناصرها الفاعلة في جميع المناطق بأنشطة توعوية مستمرة هدفها الحفاظ على الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض، والتعريف بأهميتها ودورها البيئي الكبير، وخطر الجني الجائر لها مما قد يؤدي إلى انقراضها.

وأوضح حرفوش أن قانون الحراج رقم "39" لعام 2023 شدد على ضرورة حماية الأنواع الحرجية النادرة والمهددة بالانقراض، مؤكدًا أن دائرة الحراج ستقوم بملاحقة المخالفين تطبيقًا لقانون الحراج وتعليماته التنفيذية.

رغم الأمطار الوفيرة

سدود درعا لا تتجاوز "الحجوم الميتة" للتخزين

درعا – محجوب الحشيش

على الرغم من الموسم الوفير بالأمطار في العام الحالي، وتجاوزها المعدلات السنوية المعتادة، فإن نسبة تخزين السدود في محافظة درعا، جنوبي سوريا، لا تزال ضئيلة، بل إن بعضها عند حدوده الدنيا.

وفي هذا الصدد، صرح مدير الموارد المائية في محافظة درعا، هاني العبد الله، لعنب بلدي، بأن إجمالي كميات التخزين في السدود بلغ حتى تاريخ إعداد هذا التقرير 13 مليون متر مكعب، في حين تبلغ السعة التخزينية الإجمالية لها 92 مليون متر مكعب.

وتضم محافظة درعا 16 سدًا، إذ بلغت نسبة التخزين في سد "سحم" 900,000 متر مكعب من أصل سعته البالغة 15 مليونًا، بينما بلغت في سد "عابدين" 500 متر مكعب من أصل 5000 متر مكعب، في حين وصلت في سد "تسيل" إلى 3.5 مليون متر مكعب .

وقال العبد الله، إن السدود لم تمتلئ، ولم تصل حتى إلى "الحجوم الميتة" (الحد الأدنى من المياه في السدود الذي لا يمكن استغلاله) في بعضها، نظرًا إلى أن الهطولات المطرية لم تكن غزيرة بما يكفي لتشكيل جريانات مائية كبيرة، كما افتقرت إلى الاستمرارية.

وأشار العبد الله إلى أن الهطولات في بداية الموسم، عملت على إشباع مجاري الأودية ومحيطها، وهو ما يعد شرطًا أساسيًا لتشكل الجريانات التي تغذي هذه السدود.

وذكر أن الجفاف الذي ضرب المنطقة العام الماضي، كان له تأثير كبير، تزامنًا مع انتشار حفر الآبار العشوائي الذي أدى إلى زيادة استنزاف المياه، في ظل ضعف الهطولات المطرية اللازمة للتعويض.

وتجاوزت محافظة درعا المعدل السنوي لكميات الأمطار الهاطلة، وبحسب النشرة الصادرة عن مديرية الزراعة، وصلت النسبة الحالية لمياه الأمطار إلى 107%، ومقارنة بالموسم السابق وصلت النسبة إلى 247%.

الزراعة "مغامرة"

رغم انخفاض منسوب سد "سحم"، جهز جلال العلي أرضه لزراعة محصول البندورة، لكنه اضطر لتقليص المساحة المزروعة إلى 15 دونمًا فقط مقارنة بـ30 دونمًا في الموسم الماضي.

ووصف جلال خطوته هذه بـ"المغامرة"، خاصة أنه يعول على تزويد السد بحصص مائية إضافية من سدود محافظة القنيطرة، مشيرًا إلى تكاليف باهظة تكبدها وصلت إلى 2000 دولار، لتجهيز الأرض وتركيب شبكات الري الحديثة.

من جانبه، قال مدير الموارد المائية في محافظة درعا، هاني العبد الله، لعنب بلدي، إن ثمة خطة محتملة لرفد سدود درعا من سدود القنيطرة، لكنها غير ممكنة حاليًا، نظرًا إلى أن سدود القنيطرة تعاني هي الأخرى من انخفاض في مخزونها المائي هذا العام، على عكس السنوات الماضية.

المزارع جلال العلي، قال إنه لا يملك خيارًا آخر سوى الزراعة، مبينًا أن خسارته في الموسم الماضي بلغت حوالي 10,000 دولار بسبب جفاف السد مبكرًا.

في المقابل، قرر عدي شهاب، وهو مزارع من بلدة كويا في حوض اليرموك، البدء بالزراعة متأخرًا بعد تلقي سد "عابدين" كميات إضافية من المياه إثر المنخفضات الأخيرة.

وقرر شهاب تقليص المساحة المزروعة إلى النصف، معتمدًا على زراعة البامية التي تستهلك كميات أقل من مياه الري، وذلك بعد خسارته لمحصول الفاصولياء العام الماضي بسبب جفاف السد.

ولا يراهن عدي على الإمدادات المائية من سدود القنيطرة، مستذكرًا تجربة الموسم الماضي حين تم تخصيص مليون متر مكعب لسد "عابدين"، لم يصل منها فعليًا سوى 250,000 متر مكعب بسبب التعديات غير القانونية على خط التغذية.

وفي هذا السياق، أكد المزارع جلال ضرورة وصول الإمدادات المائية في الوقت الراهن حيث تكون التربة مشبعة ولا يحتاج المزارعون إلى الري، مما يقلل من استنزاف المياه من خطوط التغذية قبل وصولها إلى وجهتها.

تراجع المساحات الزراعية

قال المزارع جلال العلي، إن معظم المزارعين اتجهوا لزراعة القمح والشعير والبقوليات بعد فقدانهم الأمل في امتلاء السد.

من جانبه، أشار المزارع عدي شهاب إلى أن الهطولات المطرية المتأخرة أسهمت في زيادة محاصيل الحمّص، والزراعات العلفية، والقمح والشعير، وهي محاصيل لا تستهلك المياه حاليًا، مما عزز فرص توفير المخزون المائي في السد.

في المقابل، قرر محمد كيوان التوقف عن الزراعة في منطقة الشجرة التي تعتمد على مياه سد "سحم"، وذلك للعام الثاني على التوالي، نتيجة انخفاض السعة التخزينية للسد.

وشدد مدير الموارد المائية في درعا على ضرورة التزام المزارعين بالخطة الزراعية المقررة، والتي تحدد على أسس الإمكانيات المتاحة لمصادر المياه، يضاف إلى ذلك متابعة الحكومة مصادرة حفارات الآبار المخالفة، والاستفادة من المياه الناتجة عن محطات الصرف الصحي.

وسبق أن صادرت الموارد المائية، بدعم من الأمن الداخلي، عددًا من الحفارات في محافظة درعا خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

كما أقدمت مديرية الموارد المائية وشركة الكهرباء على قطع الكهرباء عن الآبار المخالفة وعن المشاريع المائية على وادي اليرموك ما دفع العشرات من المزارعين للاحتجاج أمام المجمع الحكومي مطالبين بإلغاء القرار وتأمين بديل مائي.

الينابيع مصدر غائب

كانت السدود في ريف درعا الغربي تعتمد سابقًا على مياه الينابيع التي كانت ترفدها خلال فصل الشتاء وتصل بها إلى طاقتها التخزينية الكاملة.

وفي حديث إلى عنب بلدي، قال عبد الكريم الحشيش، الموظف السابق في مديرية الموارد المائية، إن عمليات الضخ الشتوي كانت تبدأ من تشرين الأول وتستمر حتى نيسان، مما كان يضمن امتلاء معظم السدود قبل نهاية الشتاء، لا سيما في المواسم الغزيرة بالأمطار.

وأشار الحشيش إلى أن عيون "العبد"، وبحيرة "زيزون"، وعيون "الساخنة" و"المزيريب"، كانت تعد المصادر الرئيسة لهذا الضخ، إلا أنها توقفت عن الجريان منذ ثلاثة أعوام، مبينًا أن حفر الآبار الجائر كان سببًا رئيسًا في تغيير مساراتها.

السدود معرضة للخطر

حذّر المهندس الزراعي أحمد كيوان، المقيم في محافظة درعا، من أن تفريغ السدود من المياه بشكل كامل يعرض بنيتها التحتية للتشقق والانهيار، مؤكدًا ضرورة الاحتفاظ بمخزون مائي احتياطي، وهو ما لم يلتزم به المزارعون في الموسم الماضي، حيث استنزفوا كامل كميات المياه.

وأضاف كيوان لعنب بلدي، أن مياه السدود تُعد مصدرًا احتياطيًا لحماية المحاصيل من الجفاف، مشددًا على ضرورة عدم فتح عبّارات السدود قبل شهر آب من كل عام.

كما انتقد ضعف الإدارة الحالية للسدود في المحافظة، مؤكدًا أهمية حماية محيط السد بعد تأمين المخزون الاحتياطي، ومنع المزارعين من الاستجرار المباشر عبر المضخات، حيث يجب أن تتم عملية تصريف المياه حصرًا عبر القنوات المخصصة لها وبإشراف موظفي الموارد المائية، وهو إجراء غاب تمامًا خلال العامين الماضيين.

سد سحم في ريف درعا الغربي – 8 نيسان 2025 (عنب بلدي/ محجوب الحشيش)

حماة..

ستة آلاف نسمة ينتظرون مياه "بئر الأربعين"

حماة – عدي الحاج حسين

باشرت منظمة "هيكس إيبر" بالتعاون مع مؤسسة مياه حماة، تنفيذ مشروع لإعادة تأهيل بئر المياه في قرية الأربعين بريف حماة الشمالي، بهدف تحسين الخدمات الأساسية، وتخفيف معاناة الأهالي من نقص المياه، وذلك بعد سنوات من تدمير البئر من قبل النظام السابق خلال العمليات العسكرية أواخر عام 2014.

أهالي القرية الذين بدؤوا بالعودة إلى منازلهم بعد التحرير، ما زالوا ينتظرون اكتمال التأهيل، ويعيشون معاناة يومية في تأمين المياه، بين اضطرار بعضهم لشراء الصهاريج الخاصة بسعر عشرة دولارات للصهريج الواحد (25 برميلًا)، واعتماد آخرين على آبار خاصة في ظل شبكة مياه حديدية متآكلة تعود إلى ما قبل 2011.

مأساة مستمرة رغم قرب التشغيل

يضطر الأهالي في قرية الأربعين والمزارع المحيطة بها إلى شراء المياه من آبار خاصة، أو دفع ثمن صهاريج تُنقل من مناطق بعيدة، وفق ما قاله رئيس اللجنة المجتمعية في القرية، أحمد مبارك.

وأضاف مبارك لعنب بلدي، أن "بئر الأربعين" خرجت عن الخدمة منذ بدء النظام البائد عملياته العسكرية ضد القرية أواخر عام 2014، وكانت تغذي قبل ذلك ما يقارب خمسة آلاف نسمة في القرية والمزارع المحيطة بها، وكانت "كافية إلى حد ما"، باعتبارها تعمل على مدار الساعة عبر التيار الكهربائي إضافة إلى توفر مولدة احتياطية.

وبعد التحرير وبدء عودة الأهالي، قامت منظمة "هيكس إيبر" بالتعاون مع مؤسسة مياه حماة بإعادة تأهيل البئر، وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل 2011، أي بنفس حجم "الغاطس" (35 حصانًا)، بحسب مبارك، الذي يرى أن التوسع العمراني واستمرار عودة السكان من مناطق النزوح والتهجير يزيد الحاجة، لا سيما أن المؤسسة تنوي استجرار المياه من "بئر الأربعين" إلى قرية حصريا المجاورة.

مشكلة الشبكة لا البئر

المشكلة الأساسية، بحسب مبارك، تكمن في شبكة المياه القديمة، فهي من الحديد وليست بلاستيكية، وهي مهترئة منذ ما قبل 2011، وكانت هناك دراسة لاستبدالها لكن الظروف الأمنية حالت دون ذلك.

وأضاف مبارك، "اليوم الشبكة مهترئة، والمنظمة تنوي إصلاحها لا استبدالها، وفي الحقيقة ذلك غير ممكن، علمًا أننا ناشدنا مؤسسة المياه مرارًا من أجل الاستبدال لا الإصلاح، لكن لا توجد استجابة".

وعن إمكانية كفاية البئر بعد التأهيل، قال مبارك، "في الوقت الحالي يمكن أن تكفي، لكن بالفترة المقبلة صعب. ليس هناك حديث عن استبدال الشبكة من قبل المنظمة للأسف، المنظمة تنوي الإصلاح، ولكن هذا شبه مستحيل".

وأضاف مبارك أن اللجنة المجتمعية قدمت مبادرة مجتمعية شعبية، تنص على أن تقوم المنظمة، بدلًا من الإصلاح، باستبدال الخطوط الرئيسة في القرية، ومن ثم تقوم اللجنة المجتمعية بإكمال المشروع في الطرق الفرعية، "لكن لم نلقَ ردًا".

وعن التكاليف التي يتحملها الأهالي حاليًا، ذكر أن سعر الصهريج بسعة 25 برميلًا من الآبار الخاصة يقارب عشرة دولارات.

مكب نفايات يهدد الصحة

لا تقتصر معاناة الأهالي على المياه فقط، بل يضاف إليها خطر صحي جديد، بحسب علاء محمود، أحد سكان قرية الأربعين، مشيرًا إلى أن هناك مكب نفايات قريبًا من القرية أنشئ حديثًا، وتسبب بانتشار كبير لمرض "الليشمانيا".

محمود ذكر لعنب بلدي أن المكب تابع لبلدية كفرزيتا (مسلخ حكومي)، "قدمنا اعتراضًا للجهات المعنية لكن لم نلقَ ردًا".

وتابع، "لا يبعد المكب عن منازل السكان سوى 700 متر، مع قدوم الصيف نتخوف من انتشار أكبر للأمراض".

"مؤسسة المياه".. غزارة كافية وخطة لطاقة شمسية

مدير التخطيط والتعاون الدولي في مؤسسة مياه حماة، عبد الملك الحمصي، قال لعنب بلدي، إن الهدف من إعادة تأهيل مشاريع مياه الشرب، ومنها "بئر الأربعين"، هو تأمين مياه الشرب السليمة، الأمر الذي يساعد على استقرار السكان في قراهم وبلداتهم وتشجيع العودة إليها، ويخفف الأعباء المترتبة عليهم نتيجة تأمين المياه عن طريق النقل بصهاريج خاصة.

وعن الإطار الزمني، ذكر الحمصي أنه تمت المباشرة بالمشروع في 15 من آذار الماضي، ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذه خلال شهر، وتتضمن الأعمال في هذه المرحلة تقييم وتركيب التجهيزات الميكانيكية والكهربائية، وإعادة تأهيل الخزان العالي، وتقديم مولدة ديزل لتشغيل المشروع.

وبيّن الحمصي أن التكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ حوالي 550 مليون ليرة سورية، تتضمن تقديم مولدة (60 حصانًا)، ومضخة غاطسة (35 حصانًا) بغزارة 40 مترًا مكعبًا في الساعة، مع الكوابل الكهربائية وقساطل الرفع اللازمة، وترميم وإعادة تأهيل الخزان العالي.

تقييم فني ومياه مطابقة للمواصفات

حول الأضرار التي لحقت بالبئر، قال الحمصي، إنها تمثلت بردم البئر وسرقة التجهيزات الميكانيكية والكهربائية وأبواب ونوافذ غرفة الضخ، مشيرًا إلى أنه تم، بالتعاون مع منظمة "هيكس إيبر"، تعزيل البئر وإجراء تجربة ضخ لها لمدة 24 ساعة، وأخذ عينات مياه وتحليلها والتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفة القياسية السورية لمياه الشرب.

وأضاف الحمصي أن المؤسسة أعدّت الدراسة الفنية اللازمة وجدول الكميات والأعمال المطلوبة، لتقوم المنظمة بالإعلان عن تنفيذ هذه الأعمال وفق مرحلتين، الأولى تجهيز البئر وتأهيل الخزان العالي وتشغيل البئر على الديزل، والثانية تنفيذ منظومة طاقة شمسية وتأهيل شبكة المياه في الأربعين.

قدرة البئر تكفي ستة آلاف نسمة

حول قدرة البئر، قال الحمصي، إن غزارته تصل إلى 40 مترًا مكعبًا في الساعة، وهي كافية لتأمين احتياج مياه الشرب للسكان في الأربعين وحصرايا وأبو ريعيدي الشرقية وأبو ريعيدي الغربية، ويبلغ عدد المستفيدين فيها حوالي 6000 نسمة.

وأشار إلى أنه سيتم توزيع المياه وفق جدول يضمن العدالة لكل المشتركين في التجمعات المستفيدة، وبإشراف وحدة المياه، ولن تكون هناك حاجة لاستخدام الصهاريج في نقل المياه، خاصة بعد صيانة شبكة الأربعين التي ستتم في المرحلة الثانية مع تركيب منظومة الطاقة الشمسية.

وعن مرحلة ما بعد التأهيل، أوضح الحمصي أن المؤسسة ستقوم باستثمار وتشغيل المشروع والإشراف على توزيع المياه على القرى المستفيدة، وينتهي دور المنظمة عند استكمال الأعمال وتسلمها من قبل المؤسسة أصولًا.

وحول مصدر الطاقة الاحتياطي، ذكر الحمصي أن خطة المؤسسة بالتعاون مع منظمة "هيكس إيبر"، تشمل تنفيذ منظومة طاقة شمسية في إطار استراتيجية المؤسسة بالاعتماد على الطاقات المتجددة البديلة، وتخفيف الاعتماد على الديزل وتخفيف تكاليف الإنتاج، ويمكن لاحقًا عند تنفيذ شبكة الكهرباء العامة تركيب مركز تحويل كهربائي خاص بالمشروع من قبل مؤسسة المياه.

المؤسسة العامة لمياه حماة بالتعاون مع منظمة "هيكس إيبر" تقومان بأعمال تأهيل بئر المياه في قرية الأربعين بريف حماة الشمالي – 5 نيسان 2026 (محافظة حماة)

آثاره تطال القرى المحيطة

"تقليص" خط صلنفة– اللاذقية يثير اعتراض الأهالي والسائقين

اللاذقية – يزن قر

في خطوة أثارت استياء واسعًا بين السكان، قررت مديرية النقل في اللاذقية تعديل خط "سرفيس" صلنفة وتقليصه ليقتصر على المسار بين بلدة صلنفة ومدينة الحفة فقط، بعد أن كان يشكّل شريانًا حيويًا يربط المنطقة بمدينة اللاذقية.

القرار، الذي جاء دون تمهيد كافٍ، إذ تشهد ازدحامًا ملحوظًا خلال فصلي الصيف والشتاء، ما يزيد من أهمية توفر وسائل نقل منتظمة تلبي احتياجات السكان والزوار على حد سواء.

ويزيد تقليص الخط من صعوبة التنقل، خاصة في ظل غياب كراج منظم في مدينة الحفة، ما يضطر مجددًا في كراج الحفة لاستكمال طريقه، الأمر الذي يتسبب بتأخره عن دوامه بشكل متكرر، في ظل غياب تنظيم واضح لحركة النقل.

من جهته، قال مازن شحادة، وهو سائق من سكان قرية الشلفاطية، إن القرار أثّر بشكل مباشر على أهالي القرى الواقعة قبل مدينة الحفة، موضحًا أن الركاب يضطرون للانتظار لساعات طويلة للعثور على مكان شاغر في "السرافيس".

وأضاف أن معظم "السرافيس" القادمة من الحفة تكون ممتلئة بالركاب عند وصولها، ما يصعّب على سكان القرى الصعود إليها، خاصة بعد تقليص خط "سرافيس" صلنفة، إذ باتت "سرافيس" الحفة تنقل ركاب صلنفة، الأمر الذي زاد من صعوبة الوصول إلى مدينة اللاذقية بالنسبة لهم.

وأضاف عماد أنه يضطر للانتظار مجددًا في كراج الحفة لاستكمال طريقه، الأمر الذي يتسبب بتأخره عن دوامه بشكل متكرر، في ظل غياب تنظيم واضح لحركة النقل.

من جهته، قال محمد كاخيا، وهو من سكان قرية الشلفاطية، إن القرار يواجهها السكان في قطاع النقل، وسط مطالبات بإعادة النظر فيه بما يراعي احتياجاتهم الأساسية.

شكاوى من صعوبة التنقل إلى اللاذقية

قال عماد سالم، وهو طالب في كلية الهندسة المدنية بجامعة "اللاذقية"، إن القرار ضاعف من معاناته اليومية، موضحًا في حديثه لعنب بلدي، أنه بات مضطرًا لاستخدام ثلاثة "سرافيس" للوصول إلى الجامعة، بدل وسيلتي نقل كما كان سابقًا، ما يزيد من الوقت والجهد المبذولين في التنقل.

تسعيرة لا تغطي التكاليف

سائقون على خط صلنفة عبّروا عن استيائهم من القرار، معتبرين أنه ألحق ضررًا مباشرًا بهم وبالركاب على حد سواء.

وقال مازن شحادة، وهو سائق "ميكرو" على خط صلنفة، لعنب بلدي، إن القرار "جائر بحق السائقين"، موضحًا أنه لم يؤثر فقط على الأهالي، بل انعكس أيضًا على عمل السائقين ودخلهم.

وأضاف مازن أن مديرية النقل حددت تسعيرة النقل على الخط بعد تقليصه من 10000 إلى 4000 ليرة سورية، معتبرًا أن هذه التسعيرة لا تتناسب مع واقع العمل والتكاليف التي يتحملها السائقون.

وأشار إلى أن كراج الحفة يعاني من سوء في الخدمات، ويفتقر إلى أبسط مقومات البنية التحتية، سواء للسائقين أو الركاب، لافتًا إلى أن الركاب يواجهون ظروفًا صعبة في ظل التعرض لعوامل الطقس، من أمطار وحرارة، في غياب أماكن مخصصة للجلوس أو الانتظار.

بدوره، قال حسن بدور، وهو سائق آخر على الخط، إن المسار الجديد المفروض عليهم يسبب مشكلات للمركبات، بسبب الطبيعة الجغرافية للطريق بين الحفة وصلنفة، التي تتسم بالمنحدرات والمرتفعات الشديدة، معتبرًا أن ذلك يزيد من استهلاك الوقود ويُرهق المركبات، ولا يتناسب مع التسعيرة المحددة من قبل المديرية.

النقل: تنظيم عبر الحفة وعقود للنقل قريبًا

ذكرت مديرية النقل في اللاذقية لعنب بلدي، أن القرار لا يقتصر على خط صلنفة– اللاذقية فقط، مشيرة إلى أن تنظيم الخطوط لا يشمل ربط القرى مباشرة بمركز المحافظة، وإنما يتم عبر مراكز المناطق، وفي هذه الحالة منطقة الحفة.

وبيّنت المديرية أن القرار جاء بموافقة الجهات المعنية، بما فيها مديرية المنطقة ومديرية النقل، لافتة إلى أن الهدف من تقليص الخط هو تعزيز دور الحفة كمركز رئيس للنقل في المنطقة، باعتبارها أكثر "خدمة" من حيث توفر وسائل النقل.

وفيما يتعلق بشكاوى الطلاب والموظفين، أكدت المديرية أنها تعمل على إبرام عقود مع بعض السائقين لتأمين نقلهم إلى مدينة اللاذقية، في محاولة للتخفيف من تأثير القرار على الفئات التي تعتمد بشكل يومي على وسائل النقل.

ويبقى واقع التنقل بين صلنفة واللاذقية مرهونًا بمدى قدرة الجهات المعنية على إيجاد حلول عملية توازن بين متطلبات التنظيم واحتياجات السكان اليومية، خاصة في ظل اعتماد شريحة واسعة من الأهالي على "السرافيس" كوسيلة أساسية للحياة والعمل.

ومع اقتراب موسم الصيف، تبرز مخاوف من أن ينعكس واقع النقل الحالي سلبًا على الحركة السياحية في صلنفة، ما قد يزيد من الضغط على الخدمات ويؤثر على تجربة الزوار.

الموقع الجديد لتجمع سرافيس صلنفة في قرية الحفة بريف اللاذقية – 10 نيسان 2026 (عنب بلدي)

عن "التاء" الرابعة الغائبة.. حين يتجهم الإعلام في سوريا

علي عيد

في المجتمعات الخارجة من أزمات وحروب، تطغى العناوين الثقيلة على الإعلام، حتى تتحول الرسالة إلى تكرار يشعر معه الجمهور بأنه يدفع الفاتورة كل يوم، ويجره إلى البقاء داخل حفرة نفسية تضعف رغبته في المتابعة أو الاهتمام بالشأن العام.

يتولى الإعلام نقل الأحداث في مواده وتقاريره الخبرية مستندًا إلى تاءات ثلاث: التأثير، التغيير، التقارب، لكنه يجب ألا ينسى التاء الرابعة، وهي الترفيه كأداة رفض للخضوع للماضي دون نسيانه، ودون الإصرار على تجاوزه، سواء بالمحاسبة أو التغيير.

أتصفح الصحافة وأتابع الشاشات السورية، وألاحظ غياب التاء الرابعة وجرعة الترفيه، على اعتبار أن الحياة ليست فقط قرارات كبرى وأحداثًا ضخمة، بل أيضًا لحظات صغيرة تستحق أن تُعاش، دون تفاهة أو تسفيه.

الترفيه بمعناه الواسع يلخص فكرة مفادها: أنا لست فقط ما يحدث لي. وحين يغني الناس، أو يضحكون، أو يحتفلون، فهم لا ينكرون الواقع، بل يرفضون أن يُختزلوا فيه.

أضرب مثلًا ما قدمه الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، حيث استعادت برامج السخرية السياسية مثل "The Daily Show" جمهورًا مُرهقًا من التغطيات الثقيلة. وسمحت السخرية بإعادة التفكير في الحدث، لا إنكاره، واستخدم الترفيه كأداة لخفض التوتر وإعادة بناء المسافة النقدية.

وفي الحرب العالمية الثانية، كثفت الإذاعات البريطانية (مثل BBC) والأمريكية البرامج الكوميدية والموسيقية بالتوازي مع الأخبار، ليس بهدف إخفاء الحرب، بل لجعلها قابلة للعيش يوميًا، إذ استخدم الترفيه في المحتوى كوسيلة دعم نفسي، بمرافقة الخبر والتقرير.

المجتمعات المتجهمة في الحروب تميل إلى الإرهاق و"إجهاد التعاطف"، والتبلد، والانقسام، وفقدان المعنى، مع اضطراب ما بعد الصدمة، كما أن الثقة الاجتماعية تتآكل في البيئات المشحونة بالخوف والضغط.

تمتلئ الشاشات والصحف ووسائل التواصل في سوريا بالرسائل المشحونة: أزمة جديدة، توتر جديد، غلاء، خلاف، تفجير، ضحايا، ونشرة الأخبار تشبه التي قبلها، واللغة نفسها تتكرر، كأنها قالب جاهز.

بعيدًا عن ذلك، تقام الأعراس في البيوت، ويظهر شاب أو فتاة بصوت مميز في قاع وسائل التواصل الاجتماعي، هناك موسيقا خفيفة تتسلل من سيارة قديمة، أو عائلة تجلس تحت شجرة وربما أمام ركام منزلها وتضحك على شيء بسيط. كل ذلك يعكس رغبة في الحياة والاستمرار، وهو الجزء الذي يجب ألا يتجاهله الإعلام حتى لا يفقد المجتمع قدرته على مقاومة المأسي.

هناك فرق كبير بين الجدية والتجهم، الأولى تعني أن تحترم عقل الجمهور، والثاني أن تثقل عليه. حين يقرر الإعلام أن يكون ثقيلًا طوال الوقت ينسحب الناس، لأنهم لا يستطيعون العيش في حالة إنذار دائم، ولا أحد يحتمل جرعات متواصلة من الأخبار القاتمة دون متنفس.

مع تكرار الرسالة المتجهمة يفقد الخبر تأثيره، وتصبح الكارثة رقمًا وحين يعتاد الناس مشاهد الدم، يصبح قلب القناة عبر جهاز التحكم أمرًا في منتهى البساطة، فالجمهور يبدأ البحث عن مكان آخر، أكثر قابلية للحياة.

في علم النفس الإعلامي أو "سوسيولوجيا الإعلام" (Sociology of Media)، يفكر صانعو السياسات ببناء مقاربة مختلفة لخلق الاهتمام ومقاومة الانسحاب، مع التركيز على ألا تقابل محاولة إدخال الترفيه بالريبة، على أساس أنهما نقيضان، إما إعلام جاد وإما تافه، لأن الترفيه، بمعناه المهني، ليس نقيض الحقيقة، وقد يكون طريقًا للوصول إليها.

ولكي يكون الإعلام أكثر تمثيلًا وواقعية، فهو مطالب بتحديد هوية الجمهور واحتياجاته النفسية، حتى يصل إليه.

في سوريا مثلًا لا يجب اعتبار الحديث عن حفل موسيقي أو أغنية جديدة أو قصيدة غزلية، وكأنه "خارج السياق"، بل هو في صلبه، إذ هناك من يغني وهناك من يرفض الموسيقا وشعر الغزل لأسباب عقدية لا تنتمي لمفهوم الدولة الحديثة، ويجب على الإعلام أن يكون شجاعًا في مواجهة ذلك، وإلا غرق الجميع في حفرة التجهم.

وحين يتجاهل الإعلام هذه التفاصيل، لا يصبح أكثر مهنية، بل أقل دقة في تمثيل الواقع.

الترفيه يلعب دورًا في جانب آخر، وهو إيصال القضايا الثقيلة دون تحويلها إلى عبء.

يمكن استخلاص محتوى بأسلوب لطيف ومشوق من التحقيق الاستقصائي أو حتى التقرير السياسي، وإلا لما اتجه الإعلام لإنهاء هيمنة الرجال على شاشات الأخبار حتى ستينيات القرن الماضي، لتبدأ مرحلة "تأنيث نشرات الأخبار"، لأهداف متعددة، منها أثر حضور المرأة غير المتجهم، و"تلطيف الخطاب العام" (Softening of Public Discourse..) وللحديث بقية.

سوريا ليست للبيع

غزوان قرنفل

لم تعد سوريا جزءًا من السلطنة العثمانية منذ أكثر من قرن، ولم يعد لتلك السلطنة وجود أصلًا منذ انهيارها وتأسيس الجمهورية التركية عام 1923، ومع ذلك، نشهد اليوم محاولات مقلقة لإحياء أرشيف تاريخي مضى عليه الزمن، واستخدامه كأداة قانونية للطعن في ملكيات مستقرة وثابتة ومحمية بموجب قوانين سورية نافذة منذ تأسيس الدولة الحديثة.

إن هذا التوجه لا يمكن اعتباره مجرد اجتهاد إداري أو قانوني، بل هو انزلاق خطير نحو تقويض أسس الاستقرار القانوني وفتح أبواب نزاعات لا نهاية لها، تسعى وزارة الأوقاف السورية في سياق هذه المحاولات، للتنقيب في الأرشيف العثماني بحثًا عن وثائق قديمة تسعى لاستخدامها في تأسيس دعاوى ملكية وقفية على عقارات كثيرة في دمشق وحلب، وهي عقارات جارية في ملكية أصحابها الحاليين إرثًا أو شراء من أصحابها الأوائل بموجب سندات ملكية رسمية ثابتة ومثبتة وفق القانون السوري، وبشكل خاص قانون السجل العقاري الصادر عام 1926، الذي شكّل منذ صدوره المرجع النهائي والقطعي في تحديد الملكية العقارية التي لا تسجل في السجل العقاري إلا بعد سلسلة طويلة من الإجراءات، تبدأ بعمليات التحديد والتحرير ثم بعد انتهائها يعلن عن مدة شهر يحق خلالها لكل مدعٍ بحق أن يتقدم باعتراض على ما دوّن في محضر التحديد والتحرير، يلي ذلك الفصل بالاعتراضات من قبل القاضي العقاري، ويكون قراره قابلًا للاستئناف، وبعد صدور القرار النهائي ترسّل المحاضر لتسجيلها في السجل العقاري، لكن مع ذلك يحق لكل متضرر أو مدعٍ بحق فوّت هذه المراحل أن يقيم دعوى فسخ تسجيل خلال مهلة سنتين من تاريخ تسجيل المحاضر في السجل العقاري، بل أكثر من ذلك، منح القانون أيضًا فرصة أخيرة ونهائية لكل متضرر أن يقيم دعوى تعويض إن اعتقد أنه فوّت فرصة استعادة حقه المزعوم وذلك خلال مهلة 15 سنة تلي تاريخ انتهاء مهلة السنتين.

من ركائز الدولة الحديثة أنها تقوم على مبدأ السيادة القانونية، وعلى استمرارية القوانين والمؤسسات واستقرار المعاملات، لا على استحضار أرشيفات تاريخية منقرضة لم يعد أصحابها يستخدموها كمرجعية قانونية ذات أثر، بهدف الاتكاء عليها لتغيير مراكز قانونية استقرت عبر عقود طويلة، مما سيفتح أبوابًا واسعة للنزاعات القضائية والاجتماعية، لأن كل ملكية عقارية قد تصبح عندئذ عرضة للطعن بصحتها، وكل مواطن قد يجد نفسه فجأة مطالبًا بإثبات حقه في ملك يملكه منذ عشرات السنين، وربما منذ أجيال، وهذا لا يهدد فقط الاستقرار القانوني، بل يقوّض أيضًا أسس الاستقرار الاجتماعي الذي يبحث عنه السوريون "بالسراج والفتيلة" كما يقال، ويزرع الشك في نفوس الناس تجاه مؤسسات الدولة، فهل من المعقول أو المقبول أن تسعى وزارة سورية لإثبات ملكية مفترضة لها منذ ما قبل قيام الدولة السورية نفسها وباستخدام أرشيف دولة لم يعد لها وجود!

إن السكوت على هذا العبث يشكل سابقة خطيرة، لأنه يقوّض مبدأ استقرار الملكية الذي يعد إحدى أهم ركائز أي نظام قانوني حديث، فلا يمكن بناء اقتصاد، ولا جذب استثمارات، ولا تحقيق تنمية، في ظل بيئة قانونية غير مستقرة، حيث يمكن الطعن في الملكيات بناء على وثائق تاريخية تعود إلى قرون مضت.

إن القانون الوحيد الواجب التطبيق والذي يمكن لوزارة الأوقاف البحث عن ممتلكاتها المفترضة بين نصوصه هو القانون السوري وحده، وبشكل خاص قانون السجل العقاري لعام 1926 الذي لا يزال يشكّل المرجعية التأسيسية والأساسية في تحديد الملكية، وأي محاولة لتجاوزه أو الالتفاف عليه تعني عمليًا نسف أحد أهم أعمدة الدولة القانونية، فالسجل العقاري ليس مجرد أرشيف، بل هو ضمانة للحقوق، وأساس للثقة بين المواطنين وبين المواطن والدولة.

فلتعلم وزارة الأوقاف ومطبّليها أن سوريا ليست أرضًا سائبة، ولا سلعة قابلة للمساومة أو إعادة التوزيع وفق قراءات انتقائية لأرشيف سابق على نشوء الدولة السورية نفسها، وأن هراء التصريحات الصادرة عن الوزارة والتي تسببت بلغط فتح أبوابًا للتقول والقلق، لم يكن ثمة حاجة إليه أصلًا، خصوصًا أن تركيا لم تزعم أن لها مالًا وقفيًا ضمن سوريا، كما أنها لا تستطيع أصلًا المطالبة به حتى لو رغبت، لأن اتفاقية "لوزان" التي وقعتها تركيا عام 1923، والتي تعتبر مؤسسة للجمهورية التركية الحديثة، ألزمتها بالتنازل عن جميع الأراضي التي كانت خاضعة للسلطنة العثمانية والتي صارت خارج حدود الجمهورية التركية الحديثة، وبالتالي فأموال وعقارات الأوقاف داخل الأراضي السورية هي ملك خالص للدولة السورية.

نعم هناك ضمن سياق آخر خارج نطاق الأملاك الوقفية، أملاك لأتراك ضمن سوريا جرى التحفظ عليها ومنع التصرف بها، وكذلك هناك أملاك لسوريين ضمن تركيا جرى التحفظ عليها ومنع ملاكها من التصرف بها منذ ستينيات القرن الماضي على خلفيات نزاعات حدودية وسياسية بين البلدين، وأزعم أن الفرصة متاحة اليوم لحل هذه المشكلة بإنصاف، ولكن هذا الأمر مختلف عن موضوع الأملاك الوقفية التي هي أملاك سورية خالصة ولا يجوز الخلط بين الأمرين.

سوريا دولة ذات سيادة لها قوانينها ومؤسساتها، وستبقى كذلك رغم كل عبث السلطة، وأي محاولة لبيعها في سوق الغنائم الذي يهيم به الإسلامويون، أو لتفكيك أسسها القانونية، هي في جوهرها اعتداء على مستقبلها، وعلى حقوق أبنائها الذين لن يتهاونوا أمام جريمة تشرع السلطة علنًا بارتكابها.

عنب بلدي
ملف العدد 739
الأحد 19 آذار/ مارس 2026

إعداد:
موفق الخوجة
محمد جفال
عدي الحاج حسين

ثلاثة تيارات إسلامية في سوريا..
هل ينجح الشرع بـ"الإذابة"

اقتحمت الجماعات والتيارات الإسلامية الحياة السياسية والتنظيمية في سوريا، عقب سقوط النظام السوري السابق، إذ جرى تأطيرها، لعقود، ضمن تيار مشيخي تقليدي اعتزل العمل السياسي، أو زج من حاول دخول معترك السياسة والعمل المجتمعي، خارج المنظومة التقليدية، في السجون والمعتقلات.

التيارات التي تشكلت أو تبلورت ضمن ما كان يُعرف بـ"المناطق المحررة" التي كانت تحت سيطرة المعارضة قبل سقوط النظام، باتت الآن ضمن مشهد أوسع، بعضها أصبح جزءًا أساسيًا يمسك بالحكم من داخل الحكومة الحالية، وبعضها الآخر خارج المنظومة، يترقب دورًا قادمًا، أو إطارًا يحد حدوده ومساحة عمله.

في مشهد مقابل، فإن جهة مغالية، تتمثل بتنظيم "الدولة الإسلامية" بشكل رئيس، تقوم بدور التيار الذي يحتوي على أكثر العناصر تشددًا، والطرف الإسلامي المعادي للدولة الجديدة بشكل مباشر.

تناقش عنب بلدي في هذا الملف، واقع الجماعات الإسلامية في سوريا ضمن ثلاثة محاور رئيسة، الأول جماعات ضمن إطار الدولة، والثاني يتمثل بجماعات خارج منظومة الحكم لكنها لا تعادي الدولة، بينما ينسحب المحور الثالث على الجماعات التي تعادي الحكم الجديد، والمتمثل بشكل رئيس بتنظيم "الدولة".

ويبحث الملف، مع خبراء وباحثين ومتخصصين في المجال، علاقة هذه الجماعات مع الدولة، في ظل غياب أطر قانونية ناظمة لعملها، مع الإشارة إلى أبرز التيارات الموجودة في سوريا، إضافة إلى مناقشة الحالة الأمنية التي يشكلها تنظيم "الدولة" في سوريا.

عرض عسكري لوزارة الطوارئ والكوارث في دمشق، الثلاثاء، بالذكرى السابعة - 28 كانون الثاني/ يناير 2026 (فيسبوك)

ثلاثة تيارات ضمن الحكومة

تحديات أمام الاندماج

تشكلت الحكومة الحالية، لا سيما المؤسسات الأمنية والعسكرية، من فصائل عسكرية حاربت النظام السوري السابق، طوال 14 عامًا، معظمها ذات طابع أيديولوجي إسلامي، ما أوحى بهوية إسلامية للدولة الوليدة، التي نشأت بعد الإطاحة بحكم الأسد، الذي كان يُصنف نفسه بالعلماني، لا سيما بنواة الحكم السياسي والعسكري في سوريا الآن، وهي "هيئة تحرير الشام"، التي كان يقودها حينذاك "أبو محمد الجولاني"، وهو الرئيس السوري حاليًا، أحمد الشرع.

هذه التركيبة ولدت شعورًا باختلاف جذري للحكمين، فالنظام السابق كاد يخلو من ملتحٍ أو ملتزم دينيًا (ظاهريًا) ضمن منظومة الحكم، من رأس الهرم حتى القاعدة، بالمقابل، فإن التيارات الإسلامية، التي كانت محظورة من العمل المدني أحيانًا، فضلًا عن السياسي والعسكري، باتت هي من تمسك بزمام الحكم.

على الجانب الآخر، فإن هذه التيارات التي نشأت ضمن مجموعة الفصائل، ليست على مستوى واحد، بل إن بعضها كان متناحرًا إلى حد إشعال معارك بينية، لأسباب فكرية أحيانًا، وأسباب اقتصادية أو تتعلق بالنفوذ أحيانًا أخرى.

ضمن ثلاثة مستويات

الباحث والكاتب حسام جزماتي، قال إن هناك ثلاثة مستويات للتيارات التي كانت الفصائل تنتمي إليها، والتي هي الآن منخرطة ضمن الدولة السورية.

التيار الأول بطابع إسلامي وميول محافظة، لكن لم تكن الجماعات فيه تنتمي بشكل واضح إلى تيار محدد، مثل "فيلق الشام" و"الجبهة الشامية"، وهي تميل إلى جماعة "الإخوان المسلمين" دون أن تنتمي بشكل مباشر للجماعة.

المستوى الثاني، فصائل لا ترتبط بحركات إسلامية مطلقًا، مثل "الجيش الوطني السوري" الذي كان يعمل في مناطق نفوذ "الحكومة السورية المؤقتة" بريف حلب الشمالي، ومدينتي تل أبيض ورأس العين، شمال محافظتي الرقة والحسكة، أو ضمن ما يعرف بمناطق عمليات "درع الفرات" و"غصن الزيتون" و"نبع السلام" التي أطلقتها تركيا.

المستوى الثالث، فصائل تمتلك أيديولوجية إسلامية، أبرزها "هيئة تحرير الشام" والتيار المتحالف معها من "حركة أحرار الشام"، والذي كان برئاسة عامر الشيخ الرسمي، مما يشير إلى أن المؤسسة ليست هي الإطار الوحيد لتدفق المعلومات والقرار، وفق عاصي.

وبحسب جزماتي، فإن عناصر "هيئة تحرير الشام" أو التيار الذي كان ضمن مسماها القديم (جبهة النصرة)، يرون أنفسهم هم الدولة، وفق ما يعتقده الباحث، مشيرًا إلى أن قيادات "الهيئة" من الصف الأول حتى الرابع يتسلمون مواقع مركزية في الحكم، منها المناصب السيادية، أو عبر نواب للوزارات الأخرى التي يديرها وزراء "تكنوقراط"، إذ إنهم محاطون بفريق يتحكم بالوزارة.

بالمقابل، فإن بعض الكوادر وجدوا أنفسهم خارج منظومة الحكم، وفق ما لفت إليه جزماتي، حيث وضعت الحكومة شروطًا معينة للدخول في وزارتي الداخلية والدفاع، منها ما يتعلق بالعمر والشهادة الدراسية.

وقال إن كوادر هذه الفئة "ساخطون" بسبب عدم ضمهم إلى الحكومة، رغم أنهم قاتلوا معها حتى معركة "ردع العدوان" التي أطاحت بحكم الأسد، بمقابل دخول متطوعين لم يشاركوا في الثورة، أو كانوا في مناطق سيطرة النظام السابق.

حكومة الشرع وتحدي "الإذابة"

في ظل هذه الفصائلية التي ما زالت تسيطر على المشهد السياسي والعسكري في سوريا، وانتماء هذه العناصر والكوادر إلى تيارات مختلفة، يبرز سؤال محوري، حول مدى قدرة الرئيس السوري، أحمد الشرع، وإدارته، على إذابة هذه التيارات والانتماءات ضمن الإطار الحكومي.

ولتجاوز هذا التحدي، قال الباحث في مركز "جسور" عبد الوهاب عاصي، إن سوريا تحتاج إلى بناء مسار مؤسسي واضح يهدف إلى إصلاح المؤسسات وإعادة هيكلتها، بما يجعل معايير الكفاءة والالتزام المؤسسي والمحاسبة والترقية هي الناظم لانضباط الأفراد لا الولاء الفكري والفصائلي.

ونوه إلى ضرورة توجه الحكومة لبناء سردية وطنية جامعة عبر التعليم والإعلام، بحيث لا تلغي التنوع الفكري، وتضع "المواطنة السورية" فوق كل انتماء آخر في الفضاء العام والمؤسسي.

كما أن هناك حاجة ملحّة لتفعيل الحياة السياسية عبر قانون الأحزاب، وبذلك فإن من يريد تمثيل تياره الفكري يفعل ذلك عبر أحزاب ومؤسسات مدنية، لا عبر موقعه في الجيش أو الأمن.

ودون هذا المخرج، ستبقى المؤسسات الأمنية والعسكرية هي الساحة الفعلية للتنافس بين التيارات، وفق عاصي.

من جانبه، يتساءل جزماتي حول إمكانية نجاح الشرع في القيادة، وسط وجود هذه التيارات، حيث يرى صعوبة إزالتها.

ويعتمد نجاح الرئيس السوري بالمسير في هذا المركب، وإذابة هذه التيارات ضمن المنظومة الحكومية، وفق ما يعتقده جزماتي، على تحقيق الوعود الاقتصادية ووصول الاستثمارات والبدء بإعادة الإعمار.

وبما أن الرئيس السوري، الشرع، يستطيع دفع الرواتب إلى عناصر وزارتي الدفاع والداخلية، وفق منظومة توزيع الرواتب الحالية، التي هي خارج إطار بقية الموظفين في المؤسسات المدنية (تُدفع بالدولار الأمريكي) دون تأخير أو خصومات، فإن الأمور ستبقى تحت سيطرته.

بالمقابل، فإن أي تعثر في هذه المسائل يبطل المضمون، بحسب جزماتي.

العقاتلون الأجانب.. الانتماء إلى الدولة أو الأيديولوجيا

في سياق مشابه، ما زالت قضية المقاتلين الأجانب، المعروفين بـ"المهاجرين"، تشغل حيزًا واسعًا من النقاش في القضية السورية، إذ إن العديد من هؤلاء المقاتلين هم جزء رئيس في إحدى أهم المؤسسات السيادية في سوريا، المتمثلة في وزارة الدفاع.

وفق ما رصدته عنب بلدي، فإن المقاتلين الأجانب يتمركزون في فرقتين عسكريتين أساسيتين ضمن الجيش السوري، إحداهما في الساحل والأخرى في إدلب.

كما أن اثنين من أبرز القيادات ضمن الجيش السوري، هما عبد الرحمن الخطيب (أردني الجنسية) وعمر جفتجي (تركي الجنسية) يمسكان بأكثر الملفات العسكرية حساسية، وهي الحرس الجمهوري وحماية العاصمة السورية، دمشق.

وتشير تقارير أيضًا إلى أن كوادر أجنبية أصبحت أيضًا ضمن المؤسسات المدنية، دون أن توضح الحكومة طبيعة بقائهم في سوريا، أو وضعهم القانوني.

وكان المقاتلون الأجانب انخرطوا في الثورة السورية للقتال ضد نظام الأسد، إلى جانب فصائل إسلامية، لدوافع دينية، وبمعتقدات "نصرة المسلمين المستضعفين".

ويبقى السؤال، هل سيبقى هؤلاء الأجانب الذين أصبحوا بمراكز حكومية، بعضها قيادية، ضمن ولاءاتهم الدينية، أم سيتحول ولاؤهم إلى منحى وطني ودولتي؟

الباحث في مركز "جسور للدراسات" عبد الوهاب عاصي، قال إن التجارب تُظهر أن المقاتلين الأجانب الذين يُدمجون في مؤسسات دولة لا ينتمون إليها وطنيًا، يشكّلون دائمًا خطرًا بنيويًا، لأن ولاءهم يبقى للأيديولوجيا أو للقضية أو للقائد لا للدولة.

والخيارات الواقعية في الحالة السورية، وفق ما يراه عاصي، هي إما منحهم الجنسية مع برامج تأهيل مدني حقيقية وفترة اختبار طويلة، وإما تسهيل عودتهم لبلدانهم مع ضمانات.

وقال إن إبقاءهم في مناصب أمنية وعسكرية دون وجود مسار خاص لإعادة تأهيلهم، سيجعل هذه المسألة بمثابة ثغرة يُمكن اختراقها، ويمثل عبئًا على الدولة الناشئة.

مقاتلون من إدارة العمليات العسكرية يرفعون راية التوحيد خلال عرض عسكري في دمشق – 27 كانون الأول 2024 (رويترز)

إسلاميون خارج السلطة..

خرائط النفوذ وحدود العلاقة مع الدولة

لم تعد خريطة الجماعات الإسلامية في سوريا، بعد مرحلة "التحرير"، محصورة بتلك التي كانت جزءًا مباشرًا من الصراع المسلح، بل باتت أكثر تشعبًا وتعقيدًا مع بروز فاعلين يعملون خارج مؤسسات الحكومة، دون أن يكونوا في حالة عداء مباشر معها، وفي الوقت نفسه دون أن يندمجوا في بنيتها الرسمية.

ويعكس هذا التحول انتقال المشهد الإسلامي من مرحلة "الاصطفاف الحاد" خلال سنوات الحرب إلى مرحلة "إعادة التموضع"، حيث لم يعد معيار العلاقة مع السلطة قائمًا فقط على الولاء أو الخصومة، بل على درجات متفاوتة من القرب والابتعاد، والتأثير غير المباشر في المجال العام.

وتشمل هذه الخريطة طيفًا واسعًا من التيارات، تبدأ بجماعة "الإخوان المسلمين" ذات التاريخ السياسي الطويل في سوريا، وتمتد إلى حزب "التحرير" الذي يقدم تصورًا فكريًا يتجاوز الدولة الوطنية، وصولًا إلى التيارات السلفية الدعوية التي تتمركز في المجال الديني والاجتماعي، وتتحرك خارج السياسة المباشرة لكنها تظل فاعلًا مؤثرًا في تشكيل الوعي العام.

وفي هذا السياق، يرى الباحث في الجماعات الإسلامية عبد الرحمن الحاج، أن هذا المشهد لا يمكن قراءته بوصفه كتلة واحدة، بل باعتباره شبكة مركبة من الفاعلين تختلف في بنيتها الفكرية والتنظيمية، وفي علاقتها مع الدولة، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على كيفية إدماجها أو استبعادها من الفضاء العام.

في المقابل، الباحث في الفكر السياسي عامر درويش، يطرح زاوية موازية، معتبرًا أن الإشكال لا يقتصر على تعدد هذه التيارات، بل يمتد إلى غياب إطار قانوني واضح ينظم العلاقة بينها وبين الدولة، ما يجعل المشهد مفتوحًا على حالة من "السيولة التنظيمية"، إذ تتحرك هذه القوى بين الهامش الرسمي وغير الرسمي دون تعريف مؤسسي واضح.

وبين هذا التعدد والتباين، تتقاطع هذه الجماعات عند هدف عام يتمثل في محاولة التأثير بشكل المرحلة المقبلة في سوريا، سواء عبر المشاركة السياسية، أو عبر إعادة تشكيل المجال الديني والاجتماعي، أو عبر طرح تصورات مختلفة حول الهوية والنظام السياسي.

في المقابل، تجد الحكومة نفسها أمام معادلة معقدة، فهذه الجماعات لا تشكل تهديدًا أمنيًا مباشرًا بالمعنى التقليدي، لكنها تطرح في الوقت ذاته أسئلة عميقة تتعلق بالشرعية، وبحدود الفضاء العام، وبطبيعة العلاقة بين الدين والسياسة في مرحلة ما بعد الحرب.

> لا يمكن التعامل مع الجماعات الإسلامية غير العنصرية ضمن مؤسسات الدولة ككتلة واحدة، فاختلاف طبيعتها بين السياسي والدعوي وحتى شبه العسكري يفرض مقاربات مختلفة.
>
> د. عبد الرحمن الحاج
> باحث في الجماعات الإسلامية

خريطة الفاعلين.. بين السياسي والدعوي والعسكري

يتسم المشهد الإسلامي في سوريا بتعدد مستويات الفاعلين وتداخلها، حيث لا يمكن فصل البنية السياسية عن الدعوية أو حتى عن الامتدادات السابقة للمشهد العسكري، ما يجعل أي مقاربة تحليلية بحاجة إلى تفكيك هذه الطبقات بدل التعامل معها كوحدة واحدة.

الباحث عبد الرحمن الحاج، يصنف هذه الخريطة إلى ثلاث دوائر رئيسة مترابطة لكنها غير متجانسة:

أولًا: الجماعات السياسية

تضم هذه الدائرة جماعة "الإخوان المسلمين" بوصفها أحد أقدم الفاعلين في الحياة السياسية السورية، إلى جانب مجموعة من الأحزاب والتيارات التي نشأت خلال سنوات الحرب، مثل "حركة سوريا الأم" و"تيار المستقبل" و"الحركة الوطنية السورية"، إضافة إلى "تيار سوريا الجديدة" الذي يُنظر إليه كتيار محافظ يسعى إلى تثبيت حضوره تدريجيًا في مرحلة ما بعد "التحرير".

وتتميز هذه الدائرة بأنها الأكثر قابلية نظريًا للاندماج في أي مسار سياسي مستقبلي، رغم استمرار حالة الغموض القانوني حول وضعها الرسمي.

ثانيًا: حزب "التحرير"

يمثل حزب "التحرير" حالة خاصة داخل هذا المشهد، إذ يصفه الحاج بأنه تنظيم نخبوي محدود القاعدة الشعبية، يقوم خطابه السياسي على رفض الدولة الوطنية من حيث المبدأ، لصلحة مشروع عابر للحدود قائم على فكرة الخلافة.

ويضع هذا الموقف الحزب خارج أي إمكانية واقعية للاندماج في البنية السياسية أو الحكومية القائمة، ليس فقط بسبب موقف الدولة منه، بل أيضًا بسبب طبيعة خطابه الذي لا يعترف بشرعية الدولة الوطنية أصلًا، ما يجعل العلاقة بين الطرفين علاقة رفض متبادل في جوهرها.

ثالثًا: التيارات الدعوية والسلفية العلمية

تشكل هذه الدائرة أحد أكثر الفضاءات تعقيدًا من حيث التحديد، إذ لا تقوم على تنظيم مركزي واضح، بل على شبكات من الأفراد والمجموعات الصغيرة التي تنشط في المجال الديني والتعليم الشرعي.

وأشار الحاج إلى أن هذا التيار لم يكن حاضرًا بشكل علني خلال سنوات النظام السابق، لكنه شهد بعد مرحلة "التحرير" تحولًا نحو العلنية، بالتوازي مع عودة النشاط الديني في المساجد والمراكز الشرعية، وإعادة تشكل المجال الديني خارج القبضة الأمنية السابقة.

ويبرز في هذا السياق اسم عبد الرزاق المهدي، بوصفه أحد أبرز الوجوه المرتبطة بهذا التيار، والذي ارتبط اسمه بإعادة تنشيط الخطاب السلفي الدعوي، إلى جانب حضوره في نقاشات تتعلق بالمؤسسة الدينية وعلاقتها بالنظام السابق.

وأضاف الحاج أن هذا التيار لا يمكن التعامل معه بوصفه تنظيمًا واحدًا، بل كحالة اجتماعية- فكرية واسعة ذات تأثير غير مباشر، رغم ضعف بنيته التنظيمية.

> الإشكال الأساسي لا يتعلق فقط بهذه الجماعات، بل بغياب إطار قانوني واضح ينظم العلاقة بينها وبين الدولة.
>
> عامر درويش
> باحث في الفكر السياسي

النشاط بعد "التحرير".. إعادة التموضع لا الانسحاب

مع دخول البلاد مرحلة أقل حدة من الصراع العسكري، لم تتراجع هذه الجماعات، بل أعادت تموضعها داخل المجال العام، عبر الانتقال من الفعل الصدامي إلى الفعل التراكمي طويل المدى.

فعلى المستوى الدعوي، توسعت أنشطة التيار السلفي العلمي في التعليم الشرعي، وإحياء الدروس الدينية، وتوسيع الحضور في الفضاء الرقمي، ما منح هذا التيار قدرة على الوصول إلى شرائح مجتمعية أوسع، رغم بقائه خارج السياسة المباشرة.

أما جماعة "الإخوان المسلمين" فتسعى إلى إعادة صياغة حضورها السياسي عبر خطاب أكثر "براغماتية"، يقوم على القبول بالمشاركة ضمن أي إطار سياسي مستقبلي، مع محاولات لإعادة بناء حضور غير مباشر داخل مؤسسات الدولة أو عبر الاستحقاقات الإدارية.

وفي المقابل، يواصل حزب "التحرير" نشاطه الفكري عبر البيانات والندوات والمواد الدعوية، محافظًا على خطابه الرافض للدولة الوطنية، ما يجعله فاعلًا أيديولوجيًا مستمرًا أكثر من كونه فاعلًا سياسيًا قابلًا للتأثير المؤسسي.

وفي هذا السياق، أشار عامر درويش إلى أن هذا الحراك لا يمكن فصله عن غياب إطار قانوني واضح ينظم الحياة الحزبية والدينية، ما يجعل العلاقة بين الدولة وهذه التيارات محكومة بمنطقة رمادية، تتراوح بين الاستيعاب غير الرسمي والضبط الإداري والأمني.

سياسة الحكومة: إدارة التعدد بدل الحسم

لا تتجه الحكومة السورية حتى الآن إلى تبني سياسة مواجهة مباشرة مع هذه الجماعات، بل تعتمد مقاربة تقوم على إدارة التعدد الديني والسياسي، مع تفكيك البنى التنظيمية لمصلحة التعامل مع الأفراد.

هذا النهج يقوم على عدم الاعتراف بهذه التنظيمات ككيانات سياسية رسمية، مقابل إدماج شخصيات منها في مؤسسات الدولة بشكل فردي، في مستويات إدارية مختلفة، دون منح أي تمثيل تنظيمي مباشر، وهو ما يعكس رغبة السلطة في تجنب إعادة إنتاج الاستقطاب الحزبي في مرحلة انتقالية لا تزال هشة، بحسب الباحث عبد الرحمن الحاج.

وأضاف الباحث أن هذا الخيار يعكس أولوية واضحة لدى الحكومة تتمثل في الحفاظ على التماسك الداخلي، ومنع تحوّل التعدد السياسي والديني إلى حالة تنافس حاد قد تعيد إنتاج انقسامات ما قبل المرحلة الجديدة.

في المقابل، يرى الباحث عامر درويش، أن هذه المقاربة تبقى ناقصة ما لم تُستكمل بإطار قانوني واضح ينظم العلاقة بين الدولة وهذه القوى الفاعلة، موضحًا أن غياب هذا الإطار يجعل العلاقة قائمة على مرونة غير مؤسسية، دون تعريف واضح لطبيعة هذه الكيانات أو حدود عملها.

السيناريوهات المستقبلية.. بين الاحتواء والتقييد وإعادة التشكيل

يبدو مستقبل العلاقة بين الحكومة السورية وهذه الجماعات مفتوحًا على مسارات متعددة، لا يمكن حسمها في اتجاه واحد، نظرًا إلى تداخل العوامل السياسية والقانونية والمجتمعية التي تحكم هذا الملف.

ويرجح عبد الرحمن الحاج استمرار سياسة "الاستيعاب الناعم"، عبر إدماج أفراد من هذه الجماعات داخل مؤسسات الدولة، مع بقاء التنظيمات نفسها خارج الإطار الرسمي، واحتمال تطور العلاقة مع بعض الفاعلين، خصوصًا جماعة "الإخوان المسلمين"، نحو تفاهمات أو تحالفات غير معلنة في مراحل لاحقة.

في المقابل، يظل حزب "التحرير" أقرب إلى سيناريو الاستبعاد أو التقييد، نتيجة رفضه الجذري لفكرة الدولة الوطنية، ما يجعل فرص اندماجه في أي صيغة سياسية قائمة شبه معدومة.

أما عامر درويش فيربط مستقبل هذه العلاقة بقدرة الدولة على إنتاج إطار قانوني واضح ينظم الحياة السياسية والدينية، مشيرًا إلى أن السيناريو الأكثر واقعية يتمثل في دمج تدريجي لبعض التيارات ضمن نظام سياسي تعددي، مقابل استمرار استبعاد أو تقييد التيارات التي ترفض أصل فكرة الدولة.

مقاتلون في إدارة العمليات العسكرية عقب الإطاحة بالنظام السوري السابق – 9 كانون الأول 2024 (رويترز)

التيارات الإسلامية في سوريا

التيار السلفي

النشأة

ينقسم لأكثر من فئة، أبرزها السلفية الجهادية، والسلفية العلمية

أبرز منظريه في سوريا حاليًا عبد الرزاق المهدي

الفكر

يسمى المنتسبون إليه أيضًا بـ"أهل الأثر" بسبب اعتمادهم فقط على الأحاديث المعتمدة، وآراء الصحابة والعلماء في القرون الهجرية الثلاثة الأولى

الوضع الحالي

انخرط بعضهم في المؤسسات الحكومية، لا سيما وزارتي الداخلية والدفاع، بينما بقي بعضهم ضمن العمل الدعوي فقط

التيار التقليدي

النشأة

فرع من أهل السنة والجماعة، لا توجد مرجعية محددة لهم، لكنهم يأتمرون بقول المفتي العام للجمهورية

انكفأ معظمهم عن الحياة السياسية، وحاول النظام السابق تأطيرهم وإبعادهم عن أي نشاط غير دعوي

الفكر

ينتمي منتسبوه إلى المنهج الأشعري، وهم بمعظمهم يميلون إلى الصوفية

الوضع الحالي

لا نشاط لهم خارج المساجد والمراكز الدينية، لكنهم يملكون مساحة واسعة من العمل الفكري

الإخوان المسلمون

النشأة

تأسست في أربعينيات القرن الماضي، وكان البريطاني مصطفى السباعي أول مراقب لها

وتعد الجماعة من أقدم التيارات الإسلامية في سوريا

وتعتبر امتدادًا للجماعة الأم التي نشأت في مصر على يد حسن البنا

يقود الجماعة الآن الدكتور عامر

الفكر

منهجيًا، هي أقرب للصوفية الأشعرية في سوريا

الوضع الحالي

انضم أعضاء من الجماعة، وآخرون محسوبون عليهم إلى مجلس الشعب، وسبق أن دعا مستشار الرئاسة، موفق زيدان، الجماعة إلى حل نفسها، إلا أنها رفضت ذلك

حزب التحرير

النشأة

تأسس الحزب في فلسطين عام 1953، ويدعو إلى نظام إسلامي شامل، خارج الحدود الوطنية للدول

يتبنى فكرة إقامة "دولة الخلافة"، لكنه لا يدعو إلى جناح مسلح،

ويقتصر نشاطه على الدعوة السلمية

الفكر

أقرب إلى السلفية

الوضع الحالي

ما زال الحزب محاربًا في سوريا، لكنه يمارس معظم نشاطاته بشكل علني

أطلقت الحكومة سراح معظم المعتقلين المنتمين إلى الحزب

تنظيم الدولة الإسلامية

النشأة

انشق التنظيم عن "جبهة النصرة" عام 2014، وانضم إلى الجماعة الأم في العراق، ليشكل لاحقًا ما أسماه "دولة الإسلام في العراق والشام

يعتبر من أكثر التنظيمات تشددًا، ونفذ عمليات تفجير وإعدام بحق مدنيين ومقاتلين

الفكر

ينتمي إلى السلفية الجهادية

الوضع الحالي

ينفذ التنظيم عمليات بشكل متكرر ضد الحكومة السورية، كما توعدها في عدة إصدارات من صحيفة "النبأ" التي تصدر عنه

كما يدعو المنضمين إلى الحكومة السورية، لا سيما "المهاجرين" (المقاتلين الأجانب) إلى الانضمام لصفوفه

التيارات الإسلامية في سوريا

تنظيم "الدولة الإسلامية"

بين الخلايا النائمة واستراتيجية الردع الحكومية

لا يزال تنظيم "الدولة الإسلامية" يشكل أحد أبرز التحديات الأمنية التي تواجه الحكومة السورية الجديدة، بعد أكثر من عام على سقوط النظام السابق، إذ استطاع جذب عناصر جدد إلى صفوفه، بعضهم ينتمون إلى الدولة السورية الوليدة.

ورغم فقدانه السيطرة الجغرافية التي امتلكها قبل سنوات، فإن التنظيم تحول إلى نموذج أمني قائم على الخلايا النائمة التي تنشط في مناطق متفرقة، مستفيدة من حالة الهشاشة الأمنية والامتداد الجغرافي الواسع للبادية السورية.

وتتباين التقديرات حول القدرات الحقيقية للتنظيم، ومدى التهديد الذي يمثله للدولة السورية، في وقت تسعى فيه الحكومة إلى تثبيت الاستقرار وإعادة بناء المؤسسة الأمنية والعسكرية، مستفيدة من انضمامها مؤخرًا إلى التحالف الدولي لمحاربة التنظيم.

قدرات "متواضعة" دون تهديد وجودي

يرى محللون وخبراء التقتهم عنب بلدي، أن تنظيم "الدولة" لم يعد يمتلك القدرات التي تؤهله لتشكيل تهديد وجودي للدولة السورية، لكنه لا يزال قادرًا على تنفيذ "عمليات نكاية محدودة".

الباحث في الشؤون الأمنية وجماعات ما دون الدولة عمار فرهود، قال لعنب بلدي، إن القدرات التنظيمية لتنظيم الدولة ما زالت متوسطة إلى الضعيفة أو المتواضعة، ولا تشكل تهديدًا وجوديًا الآن للدولة كدولة سورية.

بالمقابل، يمكن أن تحقق حالة من "النكاية" فقط، لكن لا يمكن أن تحقق حالة من الانتصار أو الضرر الكبير للدولة السورية.

وحدد فرهود نقاط قوة التنظيم حاليًا في "الحالة الأمنية السائلة في سوريا" التي تساعده على التحرك والتمدد، إضافة إلى "عدم الاستقرار السياسي" الذي يمكّنه من استثمار الخلافات القائمة في بعض المواقع.

وفي المقابل، حدد ثلاث نقاط ضعف رئيسة تواجه التنظيم هي:

- وجود رغبة اجتماعية عالية بعدم عودة سوريا إلى الحرب.
- وجود حكومة تمتلك خبرة في مكافحة التنظيم والقضاء على تهديداته.
- وجود إرادة ودعم إقليمي ودولي لسوريا للتغلب على التحديات.

المحلل العسكري العميد عبد الله الأسعد، قال لعنب بلدي، إن التنظيم لم ينتهِ فعليًا، بل تحول إلى خلايا نائمة كانت خاملة، والآن أصبحت عبارة عن خلايا يراد تنشيطها وإعادتها إلى العمل من جديد، وفق الأسعد.

وأشار الأسعد إلى أن هذه الخلايا تريد إعادة تفعيلها عن طريق الفكر، في إشارة إلى محاولات التنظيم استثمار المناخ الفكري والعقائدي لإعادة إنتاج وجوده بعيدًا عن السيطرة الجغرافية المباشرة.

ردح احترازي لا قضاء شامل

تتبع الحكومة السورية، بحسب المحللين، استراتيجية أمنية وعسكرية تقوم على مبدأ الردع في هذه المرحلة، وليس القضاء الكامل والشامل على التنظيم.

وقال الباحث في الشؤون الأمنية وجماعات ما دون الدولة عمار فرهود، إن الاستراتيجية الأمنية والعسكرية قائمة على الردع، بمعنى منع تنظيم "الدولة" من أن يشكل تهديدًا حقيقيًا أو يوجه ضربات قوية جدًا إلى مراكز ثقل في الحكومة، سواء كانت شخصيات أو بنى حكومية أو مراكز ثقل عمراني أو اقتصادي، كنفط وموانٍ وطرق تجارة.

من جانبه، حدد العميد عبد الله الأسعد، هذه الاستراتيجية بأنها عملية احترازية تسير على مراحل، تبدأ من ملاحقة الشبكات والخلايا النائمة واستطلاعها وتقدير مواقعها وإحداثياتها، ثم معرفة التوسع لهذه الشبكة أفقيًا وملاحقتها والقضاء على الخلايا الخاملة قبل أن تقوم بأعمال نشيطة.

وقال الأسعد، إن الهامش أصبح مفتوحًا أمام الدولة من أجل ملاحقة التنظيم بعد إغلاق مخيم "الهول"، ومن بقي منه فهم عبارة عن خلايا يمكن السيطرة عليها.

أما بالنسبة للمناطق الأكثر نشاطًا للتنظيم، فحددها الأسعد في "وادي حمص وتدمر ودير الزور ومشيرًا إلى أن التنظيم امتد لفترة إلى بادية السويداء، ولكن سرعان ما تضاءل وعاد إلى أوكاره.

احتمال اختراق القوات الحكومية.. "ضعيف جدًا"

أكد الباحث في الشؤون الأمنية وجماعات ما دون الدولة عمار فرهود، أن اختراق التنظيم للقوات السورية ضعيف جدًا، لأن أغلبية القوات السورية شُكلت من "المناطق المحررة"، أو من منتسبي هذه المناطق وهم بالأصل قاتلوا التنظيم سابقًا.

والأمر الآخر، فإن الناس الذين كانوا بمناطق النظام سابقًا لا يرون بمشروع تنظيم "الدولة" فرصة، بحسب فرهود.

وأشار فرهود إلى أن التأثير المحتمل قد يقتصر على بعض الأفراد في بعض المجتمعات بشكل متفرق، والذين هم بالأصل يتبنون طرح التنظيم.

أما التدابير المتخذة لمواجهة أي محاولات اختراق، فيصنفها فرهود إلى صنفين:

- تدابير أمنية مباشرة بالقضاء على الخلايا التي تحاول التجنيد لمصلحة التنظيم.
- التوعية وبناء الجسور بين الحكومة والمجتمع للدعم المتبادل في قضية المكافحة.

إغلاق مخيم "الهول" والسجون.. إعادة تشكيل المشهد الأمني

يعتبر إغلاق مخيم "الهول" وغيره من السجون التي كانت تسيطر عليها "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) في شمال شرقي سوريا، عاملًا مهمًا في إعادة تشكيل المشهد الأمني لمصلحة الدولة السورية.

العميد عبد الله الأسعد أشار إلى أن الأمور كانت "مختلطة ببعضها"، في ظل وجود سجون مثل سجن "الصناعة" و"الرميلان" و"غويران" في الحسكة، إضافة إلى مخيمي "الهول" و"روج".

وكانت هذه المواقع تُستخدم "كأوراق داعشية"، وفق تعبير الأسعد، قبل أن يتم ترحيل عناصر التنظيم وإغلاق تلك المراكز.

وأوضح الأسعد أن إغلاق هذه المعسكرات والسجون، جعل "من السهل جدًا" اختراق تنظيم "الدولة" استخباراتيًا.

ولفت إلى وجود تنسيق ثلاثي بين سوريا ولبنان والعراق، بدعم من التحالف الدولي، للقبض على عناصر التنظيم عبر الضربات الجوية والإنزال الجوي، معتمدًا على مزيج من التنسيق الاستخباراتي، والإنزال الميداني، والضربات الجوية المركزة.

إشراك المجتمع

في ختام حديثه، وجه الباحث في الشؤون الأمنية وجماعات ما دون الدولة عمار فرهود رسالة حول أهمية إشراك المجتمع السوري في جهود مكافحة تنظيم "الدولة"، معتبرًا ذلك عنصرًا محوريًا لا يقل أهمية عن الجهود الأمنية والعسكرية.

وقال فرهود، إن أهم ما يمكن التركيز عليه الآن هو الحديث عن ضرورة إشراك المجتمع في المكافحة، من خلال التوعية وبناء جسور تواصل على المستوى الميداني بين الناس، وأن يكون هناك نوع من التوكيل للمجتمع من قبل الحكومة في هذا الموضوع، ليس بمعنى تسليم سلاح، وإنما بمعنى أن يكون لديه شعور بأنه مشارك وليس فقط مصدرًا للمعلومات.

وحدات الأمن الداخلي في مدينة المياذين تلقي القبض على أحد عناصر خلايا تنظيم "الدولة" – 25 شباط 2026 (سانا)

في تجاوز للنصوص الشرعية والقانونية

مجتمع يتسلح بالعيب والعادات لحرمان النساء من الميراث

عنب بلدي – وسيم العدوي

تُظهر بيانات وشهادات متكررة أن حرمان النساء من الميراث لا يزال يمثّل نمطًا اجتماعيًا قائمًا، يتغذى على مزيج من الضغوط العائلية والتقاليد غير الرسمية، رغم وضوح الأطر القانونية التي تكفل الحقوق.

وتكشف تجربة "نهلة ناصر" (اسم مستعار) كيف يمكن للثقة داخل الأسرة أن تتحول إلى أداة للحرمان، حين يُستغل الجهل القانوني أو حسن النية لتثبيت التنازل.

قصة سيدتين أخريين، فضّلتا عدم التصريح عن اسميهما، وجرى الترميز لهما بـ"ن. ا." و"ز. ا."، تعكس نمطًا متكررًا من الوعود غير الملزمة والممارسات التي تدفع النساء إلى الصمت أو اللجوء إلى القضاء بعد سنوات من المعاناة.

وتؤشر هذه الحالات إلى أن الفجوة بين النص والتطبيق لا تزال واسعة، حيث تتقاطع العوامل الاجتماعية مع ضعف الوعي والضغط العاطفي، ما يضع النساء أمام خيار صعب بين الحفاظ على الروابط الأسرية أو المطالبة بحقوقهن، في معادلة غالبًا ما تنتهي بخسائر شخصية ونفسية قبل أن تصل إلى أي شكل من أشكال الإنصاف.

وتمتنع كثير من النساء عن المطالبة أو الحديث حول معاناتهن جراء الحرمان من ميراث آبائهن لأسباب متعددة، أبرزها تلافي حدوث القطيعة الاجتماعية والمالية بين أبنائهن وأهلهن.

ضغوط اجتماعية تمنع النساء من المطالبة

"نهلة ناصر" (اسم مستعار)، وهي أم لأربعة أطفال من صحنايا بريف دمشق، قالت إنها امتنعت في البداية عن المطالبة بحقها من ميراث أبيها، خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى توتر العلاقة مع إخوتها، خاصة في ظل الضغوط الاجتماعية التي كثيرًا ما تدفع النساء للتنازل "طوعًا" حفاظًا على تماسك الأسرة، ومع مرور الوقت، تحول هذا الصمت إلى عبء نفسي، زاد من شعورها بالظلم والخذلان.

تروي "نهلة" أنها وثقت بشقيقها عندما طلب منها التوقيع على وكالة قانونية بحجة تسهيل إجراءات "الفراغ والتحاصص" بين الورثة، مؤكدًا لها أن ذلك إجراء روتيني لا يمس بحقوقها، وبحسن نية، قامت بوضع بصمتها دون الاطلاع الدقيق على محتوى الوثيقة، مستندة إلى ثقتها العائلية به.

ولكن "نهلة" اكتشفت، لاحقًا، أن ما وقعت عليه لم يكن وكالة كما ادعى شقيقها، بل وثيقة تنازل كاملة عن حصتها في الميراث لمصلحته.

هذا التحايل ترك أثرًا عميقًا في حياة "نهلة"، ليس فقط من الناحية المادية، بل أيضًا على مستوى العلاقة الأسرية التي تصدعت بصمت. قالت "نهلة"، "شعرت بالعجز عن المواجهة، خوفًا من القطيعة التامة بيني وبين عائلتي، ولم أجرؤ على البوح بذلك لأولادي أو حتى لزوجي (إلا لاحقًا) حتى لا يتم تصعيد الأمر، أو يصبح الموضوع حديثًا يوميًا ومثار خلاف معه، وقد ينعكس ذلك على أطفالي مستقبلًا".

من الثقة إلى الخذلان ثم استعادة الحق

عاشت "ن. ا." من ريف محافظة درعا تجربة قاسية حين توفي والدها، حيث وعدها شقيقها الوحيد "م. ا." بأنه سيكون سندها، ويتكفل بنفقتها ويمنع عنها الحاجة، مقابل أن تتنازل عن حقها في الميراث مع شقيقاتها، وبثقة قبلت بذلك، لكن سرعان ما اكتشفت أن تلك الوعود لم تكن سوى كلمات لم تُترجم إلى أفعال، إذ لم يلتزم شقيقها بما وعد به، وتركها تواجه ظروف الحياة دون الدعم الذي تعهد به.

ومع مرور الوقت، لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل حاول أن يضغط على أخواته لإجبارهن على التنازل عن حقوقهن في الميراث، وكأن الحقوق يمكن التلاعب بها أو التنازل عنها بسهولة.

لكن "ن. ا." وشقيقاتها لم يقبلن هذا الظلم، فلجأن إلى وجهاء المجتمع طلبًا للإنصاف، حيث تم إجبار الشقيق على إعادة الحقوق إلى أصحابها، ولكن هذه التجربة تركت فيهن شعورًا بالخذلان وفقدان الثقة، ليس فقط بشقيقهن، بل أيضًا بفكرة الأمان التي كان من المفترض أن توفرها الأسرة.

حكاية حق مؤجل ومعاناة مستمرة

واجهت "ز. ا."، وهي سيدة من مساكن برزة في دمشق، موقفًا لا يقل قسوة، حين قام شقيقها "ع. ا." بعد وفاة والدهما بدعوتها إلى وليمة، محاولًا إظهار الود، ثم استغل هذا اللقاء ليقنعها بأنها لم تعد بحاجة إلى ميراث والدها بعد زواجها.

جرى ذلك رغم أن وضع زوجها المادي كان عاديًا، ما جعل هذا التبرير يبدو أقرب إلى محاولة للحرمان من الحق أكثر من كونه حرصًا أو اهتمامًا، وبدلًا من أن ينصفها، رفض شقيقها إعطاءها حصتها الشرعية من الميراث، تاركًا إياها في صراع طويل امتد لسنوات.

ومع استمرار الخلاف، اضطرت "ز. ا." إلى اللجوء للقضاء للمطالبة بحقها، في خطوة تعكس حجم المعاناة التي تحملتها، وعندها فقط، وبعد إصرارها، وافق شقيقها على منحها جزءًا بسيطًا من حقها، لم يتجاوز ربع حصتها من الأرض، في مشهد يعكس تنازلًا قسريًا أكثر منه إنصافًا كاملًا.

تنتقد الباحثة الاجتماعية غدران نجم، سلطة العُرف والعادات والتقاليد الموروثة، حيث تُظلم المرأة تحت مسميات كالحفاظ على كيان العائلة أو بحجة "ما يطلع الرزق لبرا".

ولهذا أسباب اجتماعية وثقافية، قالت الباحثة، رغم وضوح النصوص الشرعية ومنها تفسير مفهوم القوامة تفسيرًا خاطئًا، حيث يُفهم من كون الرجل قوامًا على المرأة أنه المالك الوحيد للقوة المالية، وتتحول مسؤوليته عن الإنفاق إلى حجة لمنعها من الميراث فيقال لها، "أنت لستِ بحاجة، وأنا سأصرف عليك".

بين الشرع والقانون

ظاهرة حرمان البنات والأخوات من حقوقهن الإرثية، تعكس فجوة واضحة بين التشريع والتطبيق.

حرمان أي وارث من نصيبه يُعد مخالفة صريحة للشريعة الإسلامية، عملًا بالنص القرآني: "يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين".

ويعطي قانون الأحوال الشخصية السوري المرأة حقها كاملًا كالرجل في الميراث وفق الشريعة، وترى الباحثة الاجتماعية غدران نجم، حسب الحالات التي شهدتها، أن المشكلة تكمن في نقاط ضعف تتمثل بقانون أصول المحاكمات في المحاكم الشرعية الذي يعتمد غالبًا على الإقرار أو الصلح.

وأشارت الباحثة إلى أنه في هذه الحالة تصل المرأة إلى المحكمة بعد أن تكون قد وافقت على التنازل تحت ضغط العائلة، والمحكمة تصدّق على ذلك، مع غياب عقوبات رادعة للشقيق أو الأب الذي يجب التركة أو يمتنع عن التسليم، وضعف الوصول إلى العدالة.

وتحتاج المرأة في ريف بعض المحافظات إلى قطع مسافات طويلة، وتتحمل تكاليف دعوى باهظة مع خوف من نظرات أفراد مجتمعها لها، وهذا يثنيها عن اللجوء للقضاء ويخيفها، ولهذا من المهم وجود أو تفعيل محاكم متخصصة سريعة ومجانية، وموظفين مكلفين بالتوعية القانونية وتثقيف الأفراد بها، بحسب الباحثة.

المحامي عمار ناصر، قال إن القانون السوري واضح في مسألة الميراث، إذ لا يمكن حجب حق المرأة في الإرث عبر المحكمة مهما كان موقعها في الأسرة، إلا في حال تنازلها الصريح عنه، والقاضي ملزم بالتحقق من أن هذا التنازل تم بإرادتها الحرة، من خلال الاستماع إليها بشكل منفرد، دون وجود أي طرف قد يمارس عليها ضغطًا مباشرًا أو غير مبا شر.

ورغم ذلك، أشار المحامي إلى وجود حالات حرمان للنساء في بعض المناطق الريفية، إلا أنها تبقى ممارسات مخالفة للقانون، موضحًا أن أي معاملة تتعلق بنقل الملكية بين الورثة، كـ"الفروغ"، يجب أن تسبقها عملية حصر إرث تشمل جميع الورثة دون استثناء، وبعدها يتم توزيع التركة عبر التنازل أو البيع أو الهبة.

وحتى في حال وقوع تزوير أو تلاعب بحق أحد الورثة، فإن حقه القانوني لا يسقط، ويمكنه المطالبة به لاحقًا.

وخلصت الباحثة نجم والمحامي ناصر إلى أن الحل لإنصاف المرأة هو توعيتها وتمكينها من المعرفة بحقوقها الشرعية عبر مؤسسات الدولة كوزارة الأوقاف، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والمجالس المحلية، وإنشاء وحدات حماية اقتصادية للمرأة في المحاكم، مع التذكير بالخطابات الدينية لتصحيح المفاهيم الخاطئة، والتركيز على أن حق المرأة في الميراث عبادة وليس منّة.

صورة تعبيرية مولدة بالذكاء الاصطناعي

رأي القانون السوري في مسألة الميراث

يقر قانون الأحوال الشخصية رقم "59" لعام 1953 وتعديلاته نصيب المرأة في الميراث بشكل واضح، ويطبق أحكام الشريعة الإسلامية في التوريث.

الاختلاف في الأنصبة بين الذكر والأنثى لا يعني حرمان المرأة من الإرث، بل يعكس قاعدة شرعية في حالات معينة مثل اجتماع الذكر والأنثى في نفس درجة القرابة.

النصوص القانونية تتضمن أيضًا قواعد الحجب والرد التي تؤثر في تحديد من يرث بالفعل عند وجود ورثة متعددين.

تنظيم تحت التقييم

"مجلس تنسيق" مجالس الأعمال المشتركة.. تحذير من النهج التدخلي

وزير الاقتصاد السوري نضال الشعار يجتمع مع مجلس الأعمال السوري السعودي - 19 آب 2025 (سانا)

عنب بلدي – غنى جبر

شكلت الحكومة السورية المجلس السوري لتنسيق مجالس الأعمال المشتركة، في إطار الانتقال من نماذج عمل تقليدية تعتمد في كثير من الأحيان على علاقات محدودة أو أطر غير منظمة، إلى منظومة عمل تقوم على الوضوح والمعايير والنتائج.

الخطوة يقابلها تحذير من "صلاحيات تنظيمية أو تدخلية مباشرة" في عمل رجال الأعمال والمجالس، بما يؤثر سلبًا على الدور المنوط بنشاط هذه المجالس وأهدافها.

وأصدرت وزارة الاقتصاد والصناعة السورية، في 20 من كانون الثاني الماضي، قرارًا بتشكيل المجلس السوري لتنسيق مجالس الأعمال المشتركة لدى الوزارة، بوصفه إطارًا جامعًا يُعنى بتنسيق وتنظيم وتطوير عمل مجالس الأعمال السورية مع دول العالم.

يتولى المجلس، بحسب القرار:

1. التنسيق المؤسسي بين مجالس الأعمال المشتركة من جهة، ووزارة الاقتصاد والصناعة والجهات ذات الصلة من جهة أخرى، بما يسهم في تعزيز أعمالها ويساعدها على تنفيذ أنشطتها وتحقيق أهدافها في تنمية العمل الاقتصادي والتجاري.
2. توحيد الأطر التنظيمية والإجرائية لعمل مجالس الأعمال المشتركة ومتابعة تطبيقها .
3. متابعة تقارير أعمال المجالس وفق الأصول والقوانين والأنظمة النافذة.
4. اقتراح مجالات التعاون والمشاريع المشتركة التي تخدم أولويات الاقتصاد الوطني.
5. رفع التقارير الدورية حول واقع عمل مجالس الأعمال المشتركة وإنجازاتها والتحديات التي تواجهها، متضمنة المقترحات اللازمة لتطوير أدائها.
6. اقتراح تشكيل مجالس أعمال مشتركة جديدة أو إعادة تنظيم أو حل مجالس قائمة، بموجب مذكرات تبريرية.
7. إنشاء قاعدة بيانات خاصة بمجالس الأعمال المشتركة وأعضائها وأنشطتها وتحديثها بشكل مستمر.

الانتقال إلى مرحلة أكثر فاعلية

رئيس مجالس رجال الأعمال، رواد رمضان، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن تشكيل المجلس جاء في سياق الانتقال إلى مرحلة أكثر فاعلية وإنتاجية في إدارة ملف مجالس الأعمال، تقوم على توجيه الجهود نحو نتائج ملموسة تخدم الاقتصاد الوطني بشكل مباشر.

وأضاف رمضان أنه تم العمل بشكل مكثف على هذا الملف خلال الفترة الماضية، ضمن إطار وزارة الاقتصاد والصناعة، انطلاقًا من القناعة بأن الطاقات والخبرات الموجودة لدى رجال الأعمال السوريين كبيرة، لكنها كانت تعمل في كثير من الأحيان بشكل متفرق.

لذلك كان من الضروري، بحسب رمضان، اعتماد مقاربة أكثر تطورًا، تقوم على التنسيق بين المجالس وتحويل الطاقات الفردية إلى طاقة عامة قادرة على تحقيق أثر أكبر خلال وقت أقصر.

وهذه المقاربة تعتمدها الدول الأكثر تقدمًا في تنظيم هذا النوع من العمل، حيث يتم ربط الجهود بالأولويات الاقتصادية، بما ينعكس على رفع الصادرات، وزيادة الاستثمارات المتدفقة، وتأمين فرص العمل، وتسريع تأهيل القطاع الخاص، وفقًا لتصريح رمضان.

وأشار إلى أن المجلس يعتمد على مجموعة متكاملة من الأدوات التي تم تطويرها لتأسيس بيئة عمل منظمة وفعالة بين المجالس، أهمها العمل على استكمال ميثاق عمل مجالس الأعمال السورية المشتركة، الذي أصبح في مراحله الأخيرة، وسيشكل المرجعية العامة التي تحدد المبادئ الأساسية لعمل المجالس.

وأضاف أنه تم إعداد دليل عمل مخصص لرؤساء المجالس والمؤسسين، يهدف إلى تحويل هذه المبادئ إلى خطوات تنفيذية واضحة تساعد على حسن التشغيل.

ومن الأدوات المحورية أيضًا، بحسب رمضان، المنصة الوطنية لمجالس الأعمال، التي يُعمل على إطلاقها لتكون أداة مركزية في إدارة البيانات، ومتابعة الأداء، وربط المجالس ضمن بيئة رقمية واحدة تسهّل التنسيق وتبادل المعلومات والفرص.

إلى جانب ذلك، قال رمضان، إنه يتم العمل على تفعيل أدوات ميدانية مباشرة، مثل تنظيم اللقاءات بين رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية داخل سوريا وخارجها، وتنسيق المشاركة في المعارض والمؤتمرات الاقتصادية، إضافة إلى تطوير مبادرات مشتركة بين المجالس تسهم في فتح مسارات عمل حقيقية.

وفيما يخص الخطة الزمنية الموضوعة لقياس أداء المجلس، أشار رمضان إلى الاعتماد على منهج واضح يقوم على التخطيط السنوي والتقييم الدوري، موضحًا أن كل مجلس أعمال يعمل وفق خطة سنوية تتضمن أهدافًا قابلة للقياس، مرتبطة بزيادة الاستثمارات، ورفع الصادرات، وتوسيع فرص الأعمال، وتتم متابعة هذه الأهداف من خلال مؤشرات أداء وتقارير دورية، مما يتيح تقييم الأداء بشكل موضوعي، ويساعد على تطوير العمل بشكل مستمر وفق النتائج الفعلية.

زيادة عدد المجالس المشتركة

أكد رمضان وجود توجه واضح لتوسيع شبكة مجالس الأعمال المشتركة، مشيرًا إلى أن هذا يقوم على مبدأ أساسي، وهو أن التوسع النوعي يتقدم على التوسع الكمي.

العمل يتم وفق قراءة للأولويات الاقتصادية، بحسب تصريح رمضان، بحيث يتم التركيز على الدول والأسواق التي تتيح فرصًا حقيقية في مجالات الاستثمار والتصدير والخدمات، بما يحقق قيمة مضافة للاقتصاد السوري.

وفي هذا السياق، يجري العمل على تأسيس عدد من المجالس ضمن رؤية مرحلية، مع التوجه للوصول إلى شبكة واسعة من المجالس، على أن يتم هذا التوسع بشكل مدروس يضمن الفاعلية والاستمرارية، وفق ما قاله رمضان.

واستعرض رمضان الدور الحالي الذي تقوم فيه المجالس، والذي يتمثل، بحسب رؤيته، في دعم القطاع الخاص السوري، وفتح قنوات عمل أكثر تنظيمًا، والمساهمة في خلق فرص حقيقية بمجالات الاستثمار والتجارة والخدمات، بما يساعد على تسريع التعافي الاقتصادي وتعزيز حضور القطاع الخاص في هذه المرحلة.

خبير يحذر من صلاحيات تدخلية للمجلس

الخبير الاقتصادي أيمن دسوقي، أبدى عدم تأييده للتدخل الحكومي المباشر في تشكيل هذه المجالس، لا سيما في المرحلة الراهنة التي تتطلب مرونة عالية من رجال الأعمال للاستجابة لمتطلبات الإنعاش والشراكات الاقتصادية، وبما يتماشى مع فلسفة الاقتصاد الحر القائمة على تقليص التدخل الحكومي في تسيير القطاع الخاص.

وقال دسوقي في حديث إلى عنب بلدي، إن وزارة الاقتصاد والصناعة تحاول تنظيم مجالس الأعمال وضبط ومتابعة عملها من خلال آلية تنسيقية مشتركة، لضمان أن يخدم عملها أولويات الاقتصاد السوري.

وأضاف الخبير أن الوزارة تواجه تحديات تنظيمية وإدارية، لا سيما عقب الدمج المؤسساتي، الذي يُخشى من تأثيره سلبًا على مرونة وحركة مجالس الأعمال.

واعتبر أن من الأفضل أن تتولى مؤسسات القطاع الخاص، مثل غرف التجارة واتحادات رجال الأعمال المنتخبة، مهمة تشكيل هذه المجالس وتمثيل القطاع خارجيًا، إضافة إلى استكشاف فرص الاستثمار وتعزيز التعاون الاقتصادي، والتأثير في السياسات الاقتصادية بما يدعم قطاع الأعمال.

ويرى أنه لا مانع من إنشاء مجلس تنسيقي ضمن وزارة الاقتصاد، مهمته التنسيق العام بين مجالس الأعمال المشكّلة لمعرفة الفرص الكامنة والسياسات المتوخاة لدعم القطاع الخاص السوري و"الأجندة" الاقتصادية للحكومة، من دون أن يمتلك صلاحيات تنظيمية أو تدخلية مباشرة.

بدوره، قال الصناعي محمد أورفه لي، لعنب بلدي، إنه عندما يكون هناك مرجع واحد تعتمد عليه جميع المجالس، فإن ذلك يقلل من الأخطاء الناتجة عن الترجيح بين الشخصيات، الذي قد يؤدي إلى قرارات غير منسجمة مع الواقع الاقتصادي ويضعف فرص الازدهار، لذلك فإن وجود التنسيق بين الجهات المختلفة يعيد التوازن ويمنح العمل رونقه.

وأشار أورفه لي إلى أن المهمة الأساسية لمجالس الأعمال المشتركة تتمثل في تشبيك رجال الأعمال في كلا البلدين، موضحًا أن من واجب القطاع الخاص تعزيز التواصل مع اتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة والسياحة، بهدف تحقيق أفضل استفادة من هذه المجالس.

توقعات باتجاه صاعد

تقلبات وفجوة بأسعار الذهب في سوريا.. ما علاقة الليرة؟

عنب بلدي – وسيم العدوي

طغت على سوق الذهب في سوريا تقلبات حادة منذ 23 من شباط الماضي حتى اليوم، مما أثار حالة من القلق أمام المُنخرين، الذين باتوا يخشون أن يتحول هذا المعدن النفيس من أداة أمان إلى مصدر خسارة مفاجئة.

وسجل الذهب أدنى سعر له خلال أقل من شهرين بـ14750 ليرة سورية جديدة للغرام الواحد عيار 21، بينما سجل أعلى سعر له بـ18350 ليرة سورية للغرام الواحد، بفجوة قُدرت بنحو 3600 ليرة سورية جديدة (حوالي 28 دولارًا أمريكيًا).

ومع هذا التذبذب الحاد، كثرت التساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء هذه القفزات السعرية، ومدى ارتباطها سواء بالعوامل المحلية أو العالمية.

ويأتي هذا التطور في ظل بيئة اقتصادية داخل البلاد تتسم بعدم الاستقرار، إذ تلعب تقلبات سعر صرف الليرة السورية دورًا محوريًا في تحديد اتجاهات السوق.

أسباب ارتفاع الذهب بين المحلي والعالمي

مدير عام الهيئة العامة للمعادن الثمينة في سوريا، مصعب الأسود، قال لعنب بلدي، إن الذهب في سوريا مرتبط بعوامل خارجية تتعلق بسعر الأونصة عالميًا، يضاف إلى ذلك تراجع قيمة الليرة السورية خلال الأسبوع الماضي، مقابل الدولار الأمريكي وبقية العملات الأجنبية.

وأكد أنه لا يوجد أي نقص في المعروض الذهبي داخل البلاد، بل إن الطلب العالمي يقابل المعروض، ويتحدد السعر وفق الأونصة العالمية ومستوى الطلب عالميًا، سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

ولا يوجد حاليًا أي عمليات تصدير للذهب المشغول من سوريا، بحسب الأسود، وحتى في حال وجود عمليات تهريب فهي لا تؤثر بشكل يُذكر، لأن الذهب المحلي هو في معظمه مقتنيات وممتلكات خاصة لا تتجه نحو التهريب.

وأضاف أنه في حال حدوث تهريب للذهب، فإنه يكون من خارج البلاد مرورًا بسوريا إلى خارجها، وليس من السوق المحلية، علمًا أنه لم يتم تسجيل أي حالة تهريب مماثلة.

ويرى الأسود أن الطلب على الذهب يزداد في ظل التوترات الجيوسياسية، كما هو الحال حاليًا نتيجة الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة ثانية.

لكن للخبير الاقتصادي السوري، الدكتور زكوان قريط، رأيًا مختلفًا، حيث اعتبر في حديث إلى عنب بلدي، أن السوق يعاني من نقص في المعروض، خاصة من الذهب الخام أو ما يُعرف بـ"الذهب الكسر"، نتيجة تمسك الأفراد بمدخراتهم وعدم رغبتهم في بيعها بالظروف الحالية.

كما تلعب القيود على الاستيراد والتصنيع، بحسب قريط، دورًا في الحد من المعروض، ما يزيد من حدة الاختلال بين العرض والطلب ويؤثر على حركة السوق.

تنظيم السوق وإغلاق ملف التهريب

بيّن الأسود أن المشغولات الذهبية التي كانت تُهرّب سابقًا قبل تنظيم هذا القطاع قد تمت تسوية أوضاعها، وجرى إدخال الكميات غير المختومة إلى جمعيات الصاغة في المحافظات ضمن جدول زمني محدد انتهت المهلة له سابقًا، وقام المالكون بالإفصاح عن الكميات غير المختومة، ليتم تسوية المخالفات وختمها بعد فحصها والتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية السورية، ومن ثم وسمها بالسمة السورية.

وأكد أن هذا الملف قد أُغلق، وأن ما يدخل حاليًا من مشغولات ذهبية يتم عبر المنافذ البرية والبحرية بالطرق المشروعة، مع خضوعه للرسوم الجمركية وختم جمعية الصاغة.

أما فيما يتعلق بالذهب المزور، فأوضح أنه لا توجد كميات كبيرة منه، وإنما حالات محدودة من الغش كانت موجودة سابقًا، وذكر أن جزءًا لا بأس به من الذهب المتداول في الأسواق يعود إلى ما قبل سقوط النظام، مشيرًا إلى وجود جولات رقابية يومية في جميع المحافظات.

وبيّن أن ما يُسمى بالذهب المزور غالبًا ما يكون بعيار أقل بقليل من الحد المسموح، وفي هذه الحالة يتم ضبط القطع واتخاذ الإجراءات بحق الورشات ومستوى الطلب عاليًا، سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

ولا يوجد حاليًا أي عمليات تصدير للذهب المشغول من سوريا، بحسب الأسود، وحتى في حال وجود عمليات تهريب فهي لا تؤثر بشكل يُذكر، لأن الذهب المحلي هو في معظمه مقتنيات وممتلكات خاصة لا تتجه نحو التهريب.

وأضاف أنه في حال حدوث تهريب للذهب، فإنه يكون من خارج البلاد مرورًا بسوريا إلى خارجها، وليس من السوق المحلية، علمًا أنه لم يتم تسجيل أي حالة تهريب مماثلة.

ويرى الأسود أن الطلب على الذهب يزداد في ظل التوترات الجيوسياسية، كما هو الحال حاليًا نتيجة الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة ثانية.

لكن للخبير الاقتصادي السوري، الدكتور زكوان قريط، رأيًا مختلفًا، حيث اعتبر في حديث إلى عنب بلدي، أن السوق يعاني من نقص في المعروض، خاصة من الذهب الخام أو ما يُعرف بـ"الذهب الكسر"، نتيجة تمسك الأفراد بمدخراتهم وعدم رغبتهم في بيعها بالظروف الحالية.

كما تلعب القيود على الاستيراد والتصنيع، بحسب قريط، دورًا في الحد من المعروض، ما يزيد من حدة الاختلال بين العرض والطلب ويؤثر على حركة السوق.

تنظيم السوق وإغلاق ملف التهريب

بيّن الأسود أن المشغولات الذهبية التي كانت تُهرّب سابقًا قبل تنظيم هذا القطاع قد تمت تسوية أوضاعها، وجرى إدخال الكميات غير المختومة إلى جمعيات الصاغة في المحافظات

توقعات باستمرار صعود الذهب

يتوقع مدير هيئة المعادن الثمينة أن يبقى الاتجاه العام لأسعار الذهب صاعدًا على المدى البعيد، وأن أي انخفاضات مرحلية لا تعدو كونها حركات تصحيح طبيعية ضمن هذا المسار.

وعلى الصعيد العالمي، يرتبط الذهب بعدة عوامل رئيسة، أبرزها:

- التوترات الجيوسياسية.
- معدلات التضخم.
- السياسات النقدية، خاصة تلك المتعلقة بأسعار الفائدة.

وأشار الأسود إلى أن خفض معدلات الفائدة على غرام الذهب، يؤدي عادة إلى زيادة الإقبال على الشراء.

ومحليًا، يزداد الاعتماد على الذهب كوسيلة للحفاظ على القيمة، في ظل أن هناك غالبًا انسجامًا بين الأسعار محليًا وعالميًا في حركتي الصعود والهبوط.

ويشهد سوق الذهب في سوريا ارتفاعًا متزامنًا مع تجاوز سعر صرف الدولار مستويات مرتفعة، في انعكاس مباشر للعلاقة الوثيقة بين الذهب والعملات الأجنبية، ولا سيما الدولار الأمريكي، قبل أن يترنح الذهب قليلًا الخميس الماضي بهبوط لا يتجاوز 500 ليرة سورية جديدة، ليصبح حجم الارتفاع يقدر بنحو 3100 ليرة جديدة، أي أكثر من ستة أضعاف.

وتُحسب الأسعار محليًا وفق معادلة تقوم على ضرب سعر الأونصة عالميًا (بالدولار) بسعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية، ما يجعل أي تغير في أحد هذين العاملين مؤثرًا بشكل مباشر على السوق.

وفي هذا الإطار، فإن ارتفاع سعر صرف الدولار يعني تراجع قيمة الليرة، الأمر الذي يؤدي تلقائيًا إلى ارتفاع أسعار الذهب محليًا حتى في حال استقرار سعره عالميًا، بينما يتضاعف التأثير في حال ارتفاع العاملين معًا.

توقعات باستمرار صعود الذهب

يتوقع مدير هيئة المعادن الثمينة أن يبقى الاتجاه العام لأسعار الذهب صاعدًا على المدى البعيد، وأن أي انخفاضات مرحلية لا تعدو كونها حركات تصحيح طبيعية ضمن هذا المسار.

وعلى الصعيد العالمي، يرتبط الذهب بعدة عوامل رئيسة، أبرزها:

- التوترات الجيوسياسية.
- معدلات التضخم.
- السياسات النقدية، خاصة تلك المتعلقة بأسعار الفائدة.

وأشار الأسود إلى أن خفض معدلات الفائدة على غرام الذهب، يؤدي عادة إلى زيادة الإقبال على الشراء.

ومحليًا، يزداد الاعتماد على الذهب كوسيلة للحفاظ على القيمة، في ظل محدودية البدائل الاستثمارية وارتفاع حالة عدم اليقين الاقتصادي، ما يعزز الطلب عليه ويضغط باتجاه ارتفاع الأسعار.

وبناء على كل هذه المعطيات، يرجح مدير الهيئة أن تستمر أسعار الذهب في التقلب ضمن مسار صاعد على المدى الطويل، مع تسجيل تراجعات مؤقتة من وقت لآخر نتيجة تصحيحات في الأسواق العالمية أو تحسن نسبي في سعر الصرف.

البنوك المركزية حول العالم وحمى شراء الذهب

الخبير الاقتصادي والمالي الدكتور زكوان قريط، اعتبر أن الأولوية للتأثيرات على أسعار الذهب تكون بشكل مباشر للتوجهات العالمية والإقليمية، فعالميًا، أدت التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، مثل الصراعات والنزاعات، إلى زيادة جاذبية الذهب كملاذ آمن للمستثمرين والبنوك المركزية.

وأشار إلى أن البنوك المركزية حول العالم رفعت من مشترياتها من الذهب بشكل ملحوظ، حيث تجاوزت 1000 طن سنويًا خلال الأعوام الثلاثة الماضية، مقارنة بمتوسط 600 طن في العقد السابق، وهو ما أسهم في دفع الأسعار العالمية نحو الارتفاع.

وإقليميًا، تلعب الصراعات المستمرة في المنطقة، بما في ذلك التوترات في إيران ولبنان وغزة، دورًا محوريًا في زيادة حالة عدم اليقين، الأمر الذي يدفع المستثمرين والأفراد نحو الذهب كوسيلة لحماية مدخراتهم، بحسب قريط.

العلاقة بين الذهب والليرة وسلوك المستهلكين

أكد قريط أن العلاقة بين سعر الذهب وسعر صرف الليرة السورية هي علاقة طردية قوية ومباشرة، إذ يتم تحديد سعر غرام الذهب محليًا وفق معادلة تعتمد على السعر العالمي للأونصة وسعر صرف الدولار مقابل الليرة في السوق الموازية.

وبناء على ذلك، فإن أي تراجع في قيمة الليرة يؤدي تلقائيًا إلى ارتفاع أسعار الذهب محليًا، حتى في حال استقرار الأسعار العالمية، ما يجعل السوق شديد الحساسية لأي تقلبات نقدية.

ولعل من أهم أسباب كون الذهب مرغوبًا في التداولات، بحسب الخبير زكوان قريط، هو "تدهور العملة المحلية"، مشيرًا إلى أن الحديث عن إعادة تقييم الليرة أو حذف أصفار منها قد يغير الأرقام الاسمية لأسعار الذهب، لكنه لا يؤثر على قيمته الحقيقية المرتبطة بالدولار والأسواق العالمية.

وتعاني سوق الذهب في سوريا من حالة عدم توازن بين العرض والطلب، حيث يشهد الطلب ارتفاعًا ملحوظًا في ظل توجه المواطنين نحو الادخار والتحوط من المخاطر الاقتصادية، بينما يزداد هذا الطلب بشكل خاص خلال فترات الأزمات، ما يسهم في دفع الأسعار نحو الارتفاع، ويعكس حالة من القلق العام وعدم الاستقرار الاقتصادي.

تشير المعطيات، وفقًا للخبير ذاته، إلى وجود تغير واضح في سلوك المستهلكين، حيث تراجع الإقبال على شراء الحلي والمشغولات الذهبية لأغراض الزينة، مقابل زيادة الطلب على الذهب كأداة ادخار، مثل الليرات الذهبية والأوزان الخفيفة.

ويعكس هذا التحول طبيعة المرحلة الاقتصادية، التي تدفع الأفراد إلى التركيز على الحفاظ على القيمة بدلًا من الإنفاق الاستهلاكي.

وبناء على هذه المؤشرات، يرجح أن تستمر أسعار الذهب في مسارها الصاعد على المدى الطويل، مدفوعة بالعوامل الهيكلية القائمة، مع احتمالية حدوث تراجعات مؤقتة لا تغيّر من الاتجاه العام للسوق.

عائلة سورية تستعرض المشغولات الذهبية أمام واجهة محل للمصوغات والحلي في سوق الذهب بالحريقة في دمشق القديمة - 25 شباط 2026 (عنب بلدي/أحمد مسلماني)

ناقدان يفسران أسباب التراجع

"الشيخوخة" الإنتاجية و"التسويق" يحاصران دراما البيئة الشامية

عنب بلدي – أمير حقوق

شهد الموسم الرمضاني الماضي تراجعًا ملحوظًا في حضور مسلسلات البيئة الشامية مقارنة بالسنوات الماضية، حيث بدا هذا النوع الدرامي أقل تأثيرًا وجاذبية أمام تصاعد الدراما الاجتماعية التي فرضت نفسها بقوة على المشهد. ويأتي هذا التحول بشكل معاكس لما كانت عليه الحال في سنوات سابقة، حين كانت الأعمال الشامية تتصدر المشهد وتحظى بانتشار واسع.

هذا التراجع فتح الباب أمام تساؤلات نقدية حول طبيعة ما قُدِّم مؤخرًا، وأسباب تراجع الزخم، ومستقبل هذا النوع الدرامي، إضافة إلى الجدل المستمر حول التنميط وتكرار الحكايات.

مرحلة الشيخوخة الإنتاجية

اقتصرت أعمال البيئة الشامية في الموسم الرمضاني الماضي على ثلاثة مسلسلات (اليتيم والنويلاتي وشمس الأصيل)، ولقيت انتقادات بأنها تكرر نفس الحكايات والأحداث الدرامية.

الناقد الفني عامر عامر، يرى أن هذه الأعمال "تعيش مرحلة الشيخوخة الإنتاجية"، إذ لم تعد تقدم عالمًا متكاملًا بمرجعياته الاجتماعية والتاريخية، بل تحولت إلى قوالب ثابتة، حارة مغلقة، زعيم تقليدي، وصراعات اجتماعية مكررة، تُعاد صياغتها بأشكال مختلفة.

وقال الناقد في حديث إلى عنب بلدي، إن "الخطير" في الأمر هو تحول هذه الأعمال إلى "منتج تسويقي" يستند إلى حنين الجمهور، أكثر من اعتماده على نص درامي متماسك أو رؤية تاريخية واعية، "ما جعل التراث في بعض الحالات أقرب إلى سلعة درامية منه إلى مادة حية قابلة للتجدد".

> أعمال البيئة الشامية تعيش مرحلة الشيخوخة الإنتاجية، والخطير هو تحولها إلى منتج تسويقي يستند إلى حنين الجمهور.
>
> عامر عامر
> ناقد فني

بدوره، اعتبر الناقد الفني والكاتب جورج درويش، أن مسلسلات البيئة الشامية فقدت طابعها التاريخي الأصيل، وباتت تعتمد على قصص حديثة تُسقط على أزمنة قديمة، ما أفقدها هويتها الدرامية الحقيقية.

وقال الناقد في حديث إلى عنب بلدي، أن ما يقدَّم اليوم من أعمال البيئة الشامية يعتمد شكلًا على قالب البيئة الشامية، بينما المضمون يحمل طابعًا اجتماعيًا معاصرًا، وهو ما يؤدي إلى إرباك المشاهد بين القصة والديكور والبيئة البصرية.

الجمهور بات يميل لقضاياه العصرية

يرتبط تراجع البيئة الشامية، وفق آراء نقدية، بعوامل فنية ومجتمعية في آن واحد، أبرزها تغيّر ذائقة الجمهور واتساع مساحة الدراما الاجتماعية.

الناقد الفني عامر عامر، قال إن الجمهور بات أكثر وعيًا وارتباطًا بقضاياه المعاصرة، خصوصًا مع دخول الدراما الاجتماعية إلى موضوعات حساسة، مثل الفساد والهجرة والهوية والصراع الطبقي، وهي قضايا تعكس الواقع بشكل مباشر، مقارنة بالعودة إلى الماضي بصياغة رمزية أو رومانسية.

وأشار إلى أن "الانفتاح السياسي النسبي" سمح بتناول قضايا كانت تُطرح سابقًا بشكل غير مباشر عبر التاريخ، ما قلل الحاجة إلى "الرمز التاريخي" الذي كانت تمثله البيئة الشامية في فترات سابقة.

في المقابل، يرى الكاتب جورج درويش، أن هذا النوع مر بمرحلة قوة وانتشار بين منتصف التسعينيات و2011، قبل أن يتحول إلى "موضة" استهلكت نفسها مع الزمن، مشيرًا إلى أن التكرار واستنساخ الأفكار القديمة وإسقاط قصص معاصرة على زمن مختلف أفقدها صدقيتها.

> التكرار واستنساخ الأفكار القديمة وإسقاط قصص معاصرة على زمن مختلف أفقد أعمال البيئة الشامية صدقيتها.
>
> جورج درويش
> كاتب وناقد فني

هل ما زالت مطلوبة؟

على الرغم من التراجع، لا يُجمع النقاد على انتهاء هذا النوع من الدراما، بل على ضرورة إعادة صياغته.

الناقد عامر عامر، أكد أن البيئة الشامية ما زالت مطلوبة، لكن بشرط أن تقدَّم كـ"دراما تاريخ اجتماعي لا كفولكلور متكرر"، وأن تتجاوز الصور النمطية نحو قراءة أعمق للمجتمع الدمشقي في مراحل التحول التاريخي.

وشدد على ضرورة:

- الابتعاد عن التنميط "الكاريكاتيري" للشخصيات .
- تقديم قراءة نقدية للماضي لا تمجيد سطحي له.
- الاعتماد على كتابة محكمة مدعومة بالبحث التاريخي.
- بناء حبكات متماسكة بعيدًا عن المشاهد الاستعراضية.

أما الكاتب جورج درويش، فيرى أن المشكلة لم تعد في الإقبال الشعبي بقدر ما هي في ضعف التحضير والإنتاج، مشيرًا إلى أن الجمهور لم يعد يجد ما يُحضِّر له بالشكل الذي كان عليه سابقًا، ما جعل الطلب على هذا النوع يتراجع تدريجيًا.

الأزمة في "ثنائية الأشخاص"

واجهت مسلسلات البيئة الشامية انتقادات متزايدة تتعلق بتكرار القوالب الدرامية نفسها، سواء على مستوى الشخصيات أو الأحداث.

الناقد الفني عامر عامر، لفت إلى أن الأزمة الأساسية تكمن في "ثنائية الشخصيات"، حيث يتم اختزال المرأة بين المظلومة أو الشريرة، والرجل بين الزعيم العادل أو المستبد، وهو ما لم يعد يتناسب مع وعي الجمهور الحالي الذي يبحث عن شخصيات أكثر تعقيدًا وواقعية.

كما أن تكرار الحبكات، بحسب عامر، وصل إلى درجة يمكن فيها تبديل أسماء الشخصيات بين عمل وآخر دون تغيير جوهر القصة، ما يشير إلى أزمة كتابة بنيوية أكثر منها أزمة نوع درامي.

من جهته، يرفض الكاتب جورج درويش، فكرة إلغاء هذا النوع، معتبرًا أن المشكلة ليست في البيئة الشامية بحد ذاتها، بل في طريقة تقديمها، مستشهدًا بأعمالها الأولى التي قدمت قصصًا جديدة ومكتشفة للجمهور، قبل أن تتحول لاحقًا إلى تكرار للأنماط ذاتها.

أعمال البيئة الشامية في الموسم الماضي

"النويلاتي": تناول مهنة "الدَّيول"، مسلطًا الضوء على الصراع على "مشيخة الكار" في إطار درامي مشوّق وجريء، وهو من بطولة سامر المصري وديمة قندلفت.

"اليتيم": تتمحور قصته حول الشاب "عرسان" اليتيم، الذي يسعى خلال العمل إلى البحث عن معرفة نسبه وعائلته، ليكتشف ماضي عائلته القائم على صراع النفوذ والمال، وهو من بطولة سامر إسماعيل وشكران مرتجى.

"شمس الأصيل": تدور أحداث المسلسل في الحقبة العثمانية، مستعرضًا صراعًا بين عائلتين في إحدى الحارات الدمشقية، حيث تكشف الأحداث أسرارًا قديمة تؤثر في مسار الشخصيات، وهو من بطولة دانا جبر وعبير شمس الدين والليث المفتي.

الفنانان سامر المصري وديمة قندلفت في مشهد من مسلسل "النويلاتي" - 17 آذار 2026 (قناة الجديد)

استشارية تجيب..

التربية "المكثفة" للطفل.. متى تثير القلق؟

عنب بلدي – خاص

هناك الكثير من الأمور التي يجب أن تُقلق الآباء اليوم، لكن قد يكون بعضهم قلقًا للغاية لدرجة أن أسلوب تربيته يميل إلى الانخراط المفرط في كل تفاصيل حياة الطفل، من تعليمه إلى وقته الحر وعلاقاته، إضافة إلى الإفراط في الحماية، فيما بات يُعرف مؤخرًا بـ"التربية المكثفة".

في ظاهرها، تبدو هذه التربية تعبيرًا عن حب وحرص، وفق ما قالته الاستشارية النفسية الأسرية الدكتورة هبة كمال العرنوس في حديث إلى عنب بلدي، لكنها تصبح مقلقة عندما تتحول من دعم إلى سيطرة، ومن مرافقة إلى إدارة كاملة لحياة الطفل.

الخطورة، بحسب الاستشارية، تكمن في أن هذا النمط من التربية قد يعوق تطور الاستقلالية ويضعف قدرة الطفل على اكتشاف ذاته.

كما أن التأثيرات السلبية لهذا النمط تمتد إلى الوالدين أحيانًا، ففي آب 2024، حذر تقرير للجراح العام الأمريكي فيفك مورثي، من الضغوط التي تتعرض لها الأمهات، مشيرًا إلى أن تربية الأطفال أصبحت تشكل خطرًا على الصحة العامة للآباء، وتزيد من مستويات القلق والتوتر والإجهاد.

التحذير جاء في وقت تشهد فيه تربية الأبناء تحولًا جذريًا، إذ ازدادت متطلبات الأبوة والأمومة إلى حد كبير، حتى أصبحت تربية الأطفال أكثر استهلاكًا للوقت والجهد والمال، وتحول كثير من الآباء إلى "آباء مكثفين"، مما يضر بالأسرة بأكملها، بحسب التقرير.

تحول الاهتمام إلى عبء نفسي

يتحول اهتمام الوالدين من رعاية صحية إلى عبء نفسي على الطفل عندما يفقد مساحته الخاصة، ويشعر أن قيمته مشروطة بإنجازه أو برضا والديه.

إذا أصبح الطفل دائم القلق من الخطأ، أو غير قادر على اتخاذ قرارات بسيطة دون الرجوع للوالدين، فهذا مؤشر بحسب العرنوس، على أن الاهتمام تجاوز حدوده الصحية، مؤكدة أن الرعاية الصحية تمنح الأمان، أما العبء فيولّد ضغطًا دائمًا وخوفًا من الفشل.

تحويل الطفل إلى "مشروع إنجاز"

غالبًا ما تنبع التربية المكثفة من القلق، سواء كان خوفًا على مستقبل الطفل أو رغبة في تعويض نقص عاشه الوالدان في طفولتهما. أحيانًا تكون "التربية المكثفة"، وفق الاستشارية، مرتبطة بثقافة اجتماعية تقيس نجاح الأهل بإنجازات أبنائهم.

في بعض الحالات، يسعى الوالدان دون وعي إلى تحقيق طموحاتهم الشخصية غير المحققة عبر الطفل، مما يحوله إلى مشروع بدل أن يكون فردًا مستقلًا.

ما دور مواقع التواصل؟

وجد استطلاع أجرته منظمة "ليتل سليبيز" عام 2024، أن حوالي 73% من الأمهات يقارنّ أنفسهن بما تفعله الأمهات الأخريات على مواقع التواصل الاجتماعي، وأفادت 77% منهن بأنهن يشعرن بـ"ذنب الأمومة" بسبب مواقع التواصل. وتلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورًا كبيرًا في الضغط على الأمهات، بداية من عرض الوجبات المعبأة بشكل مثالي إلى الأنشطة التي يُزعم أنها معتمدة من "مونتيسوري" (فلسفة تربوية شاملة طورتها ماريا مونتيسوري)، والتي تتطلب ساعات من التحضير، وتقديمها كأنشطة يومية عادية، ما يجعل الأمهات يشعرن بأن الأساس يجب أن يكون غير عادي، دون مجال للانحراف أو التقصير.

انعكاسات على الصحة النفسية للطفل

قد يعاني الطفل من القلق المزمن، وانخفاض الثقة بالنفس، وصعوبة في تحمل المسؤولية. كما أن الأطفال الذين ينشؤون في بيئة شديدة التحكم غالبًا ما يفتقرون إلى مهارات حل المشكلات، بحسب العرنوس، لأنهم لم يُمنحوا فرصة التجربة والخطأ.

وعلى المدى الطويل، قد يظهر لديهم اعتماد مفرط على الآخرين أو تمرد حاد كردّ فعل على السيطرة.

قالت الاستشارية، إن "التربية المكثفة" قد تؤدي إلى حرمان الطفل من طفولته، وذلك عندما يُثقل جدول يومياته بالأنشطة المنظمة والضغوط الأكاديمية، وبالتالي يفقد وقت اللعب الحر، وهو عنصر أساسي في النمو النفسي والاجتماعي.

الطفولة ليست فقط مرحلة للتعلّم، بحسب العرنوس، بل أيضًا للاكتشاف والخيال، معتبرة أن معاملة الطفل كـ"مشروع إنجاز" يحرمه من العفوية، ومن التجارب البسيطة التي تشكل ذاكرته وتوازنه النفسي.

الفرق بين الدعم والتدخل المفرط

الدعم يعني أن يكون الوالدان متاحين عند الحاجة، بينما التدخل المفرط يعني الحضور الدائم حتى في غياب الحاجة، فالدعم يعزز الاستقلالية، أما التدخل فيقيّدها.

وفرّقت الاستشارية بين الطفل الذي يشعر أن لديه شبكة أمان، والطفل الذي يتعرض لتدخل مفرط يدفعه للشعور بأنه غير قادر على إدارة حياته دون وصاية.

أهمية التوازن في التربية

يبدأ التوازن بالثقة في قدرات الطفل، ومنحه مساحة لاتخاذ قرارات مناسبة لعمره. ومن المهم أيضًا تقبل الأخطاء كجزء من التعلّم، وليس كفشل يجب تجنبه بأي ثمن.

التربية الصحية، وفقًا للاستشارية، تقوم على الحضور الواعي لا السيطرة، وعلى التوجيه لا الإملاء، فالحوار المفتوح مع الطفل يساعد على فهم احتياجاته بدلًا من فرض توقعات جاهزة عليه .

وتشمل العلامات التي تنبه الوالدين إلى أنهم يمارسون "تربية مكثفة" بشكل مفرط، وفق العرنوس، التدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة الطفل، والشعور بالقلق المستمر عليه، وصعوبة تركه يواجه التحديات بمفرده، وربط نجاحه بقيمة الذات.

ولفتت الاستشارية إلى أنه في حال كان الوالدان يشعران بالإرهاق المستمر أو بأن حياتهما تدور بالكامل حول الطفل، فغالبًا هناك خلل في التوازن.

وأول خطوة لتصحيح هذا النمط التربوي دون الشعور بالذنب هي إدراك أن الهدف ليس أن يكون الوالد مثاليًا، بل أن يكون كافيًا وداعمًا. التغيير، بحسب الاستشارية، يكون تدريجيًا، عبر منح الطفل مساحات صغيرة من الاستقلال، ومراقبة النتائج دون تدخل مباشر.

ومن المهم أيضًا أن يتقبل الوالدان أن الأخطاء جزء طبيعي من النمو، وأن تخفيف السيطرة لا يعني الإهمال، بل هو شكل أكثر نضجًا من الرعاية.

وختمت الاستشارية النفسية الأسرية حديثها لعنب بلدي، بأن حب الطفل لا يقاس بكمية السيطرة عليه، بل بقدرتنا على إعداده للحياة دوننا.

فالهدف الحقيقي من التربية ليس تشكيل طفل مثالي، بل إنسان قادر على الاعتماد على نفسه، واثق بذاته، ومتصالح مع أخطائه. أحيانًا، أفضل ما يمكن أن يقدمه الوالدان هو أن يتراجعوا خطوة إلى الخلف، ليمنحوا الطفل فرصة التقدم خطوة إلى الأمام

التربية المكثفة قد تعوق تطور استقلالية الطفل وتضعف قدرته على اكتشاف ذاته (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

"بنت النعمان".. كوميديا المفارقات الطبقية

تبدأ حكاية مسلسل "بنت النعمان" من داخل بيت يبدو مستقرًا من الخارج، لكنه محكوم بتوتر خفي بين أب لا يتوقف عن مراقبة تفاصيل حياة ابنته، وفتاة تحاول شق طريقها خارج حدود مرسومة مسبقًا.

في هذه المسافة الدقيقة، يتحرك المسلسل ليبني عالمه، حيث لا تكون القرارات الشخصية شأنًا فرديًا تمامًا، بل جزءًا من صراع يومي على المعنى والحرية داخل العائلة.

"بنت النعمان" من تأليف وبطولة محمد أوسو، وشاركه البطولة سلوم حداد وريام كفارنة ومرح جبر وسامر إسماعيل، وإخراج سيف شيخ نجيب .

بين سلطة الأب وطموحات الابنة

ينتمي "بنت النعمان" إلى فئة الكوميديا الاجتماعية ذات الطابع الإنساني، ويتمحور حول شخصية "النعمان"، ويقدمها الفنان سلوم حداد، رجل الأعمال الثري، الذي يعيش تناقضًا داخليًا بين حبّه العميق لابنته الوحيدة "أفروديت"، ورغبته في التحكم بتفاصيل حياتها.

هذا التعلق المفرط لا يبقى في إطار العاطفة، بل يتحول إلى مصدر توتر يومي، مع سعي الابنة "أفروديت"، التي قدمتها ريام كفارنة، إلى كسر هذا "القفص الأبوي"، والبحث عن حياة أكثر استقلالًا، بما في ذلك اختيار شريك حياتها.

اختيارها يقع على "محظوظ"، الذي يؤدي شخصيته الفنان محمد أوسو، الشاب القادم من بيئة مختلفة، ما يفتح الباب أمام سلسلة من المفارقات التي تتقاطع فيها المشاعر مع الفوارق الاجتماعية.

"محظوظ".. من الهامش إلى قلب العائلة

مع دخول "محظوظ" إلى عالم "النعمان"، وبدء علاقة الحب بينه وبين "أفروديت"، تتبدل موازين العلاقات داخل الحكاية، فالشخصية التي تنتمي إلى الحارات الشعبية تجد نفسها في مواجهة عالم أكثر صرامة وتنظيمًا، تحكمه معايير الثروة والنفوذ.

هذا الانتقال لا يقدَّم بوصفه صراعًا مباشرًا، بل عبر مواقف كوميدية تكشف التباين بين العالمين، حيث يتحول الاختلاف الطبقي إلى عنصر ساخر يُبنى عليه جزء كبير من إيقاع العمل.

كواليس حياة الحارات الشعبية

تتحرك الأحداث بين فضاءين متقابلين، الحارة الشعبية التي ينتمي إليها "محظوظ"، والبيئة الثرية التي يعيش فيها "النعمان".

من خلال هذا التباين، يرصد العمل مفارقات الحياة اليومية، مستندًا إلى "كوميديا الموقف" في كشف تناقضات الواقع الاجتماعي.

لغة الشخصيات، وتفاصيل حياتها، تحمل طابعًا قريبًا من البيئة الشعبية، حيث تتداخل البساطة مع التعقيد، وتتحول المواقف اليومية الصغيرة إلى مادة للسخرية.

حكايات متفرقة.. وصراع مستمر

تقوم بنية المسلسل على حلقات تحمل طابعًا شبه منفصل، تجمع بين حكايات متعددة تدور في الفضاء نفسه، مع خيط رئيس يتمثل في علاقة الأب بابنته.

ضمن هذه الحكايات، يظهر الصراع بين الأجيال داخل المنزل الواحد، حيث ينتقل الحوار من الجدية إلى الطرافة. في المقابل، تتوسع الأحداث داخل الحارة، مع تتبّع يوميات "محظوظ" والتحديات التي يواجهها، والتي تقدَّم بلمسات كوميدية مرتبطة بالتفاصيل الصغيرة للحياة اليومية.

عودة مخيبة

مشاركة محمد أوسو في المسلسل، كتابة وتمثيلًا، تشكل عودة إلى الدراما بعد غياب 15 عامًا، لكن العمل أثار تباينًا في ردود الفعل، إذ اعتبره بعض المتابعين خفيفًا ومسليًا، فيما رأى آخرون أنه لم يلبِّ التوقعات المرتبطة بعودة أوسو، سواء من حيث قوة الكوميديا أو تطور الحبكة.

كما واجه العمل انتقادات تتعلق ببطء الإيقاع وغياب تصاعد درامي واضح، مقابل طرح وصفه بـ"المحدود" في معالجة القضايا الاجتماعية والنفسية.

التغذية السليمة في الرياضات الذهنية

وقود التركيز وسرعة الاستجابة

لا تنحصر أهمية التغذية السليمة على الرياضيين الذين يمارسون الرياضات البدنية القوية مثل كرة القدم أو رفع الأثقال، بل تمتد أيضًا إلى الرياضيين في الرياضات الذهنية، مثل الشطرنج والبلياردو، أو الألعاب الإلكترونية.

يعتمد الأداء في هذه الرياضات إلى حد كبير على التركيز والذكاء الحاد، بحسب ما ذكرته اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي في حديث إلى عنب بلدي، وبالتالي يصبح الغذاء عاملًا رئيسًا في الحفاظ على القدرة العقلية العالية والمستدامة.

ويعتبر الدماغ من أكثر الأعضاء التي تحتاج إلى دعم مستمر من خلال التغذية الجيدة ليبقى في قمة أدائه، وفق الاختصاصية، وهذا يشمل الحصول على العناصر الغذائية الضرورية التي تساعد في تحسين الذاكرة والتركيز والقدرة على اتخاذ القرارات السريعة.

أحد العناصر المهمة في هذه التغذية هو الأحماض الدهنية "أوميغا 3"، التي توجد بشكل رئيس في الأسماك الدهنية مثل السلمون والتونة. تلعب "أوميغا 3"، بحسب قهوجي، دورًا حيويًا في تحسين وظيفة الدماغ وتقلل من التدهور العقلي المرتبط بالعمر.

كما أن العديد من الدراسات أظهرت أن هذه الأحماض تساعد في تحسين سرعة الاستجابة والتركيز الذهني خلال التحديات الذهنية الممتدة.

وتعد الكربوهيدرات أيضًا مصدر الطاقة الأساسي للدماغ، لكن يجب أن تكون معقدة مثل تلك الموجودة في الحبوب الكاملة والأرز البني والبطاطا الحلوة.

تمنح الكربوهيدرات، بحسب الاختصاصية، الدماغ طاقة ثابتة وطويلة الأمد دون التسبب في تقلبات سريعة في مستوى السكر بالدم يمكن أن تؤثر سلبًا على التركيز.

كما يعتبر تجنب السكريات المكررة والمشروبات الغازية أمرًا ضروريًا، لأن تأثيرها يقتصر فقط على منح دفعة طاقة مؤقتة تليها فترات من الخمول العقلي.

من العوامل الأخرى التي لا يمكن تجاهلها أيضًا، وفق قهوجي، البروتينات، التي تعد أساسية لبناء وتجديد خلايا الدماغ.

يمكن للرياضيين في الرياضات الذهنية الحصول على البروتين من مصادر متنوعة، مثل الدواجن والبيض والكسرات والبقوليات.

وتسهم البروتينات في تحسين الذاكرة، كما تعزز القدرة على التفكير المنطقي السريع، مما يساعد الرياضي على التركيز خلال فترات الألعاب الطويلة.

أما الفيتامينات والمعادن فلا يقل دورها أهمية، بحسب الاختصاصية، إذ إن فيتامينات "B" مثل "B6" و"B12" تلعب دورًا كبيرًا في دعم وظيفة الدماغ وتحسين المزاج، كما أن الزنك والمغنيسيوم يعززان القدرة على التركيز والذاكرة.

ولفتت اختصاصية التغذية العلاجية إلى أن الفواكه، مثل الموز والتوت، تحتوي على المغنيسيوم، الذي يمكن أن يقلل من التوتر العصبي ويساعد في الاسترخاء الذهني.

نصائح عملية

نصحت قهوجي الرياضيين في الرياضات الذهنية بتناول وجبات صغيرة ومتوازنة على مدار اليوم. هذا يساعد على تجنب الشعور بالتعب العقلي الناتج عن نقص السكر أو الطاقة.

كما يجب الحفاظ على الترطيب، بحسب الاختصاصية، مشددة على أنه أمر بالغ الأهمية، باعتبار أن الجفاف يمكن أن يسبب تراجعًا ملحوظًا في الأداء العقلي، لذلك يجب شرب كميات كافية من الماء على مدار اليوم.

وترى اختصاصية التغذية العلاجية، أن التغذية السليمة هي حجر الزاوية للرياضيين في الرياضات الذهنية، عبر اختيار الأطعمة التي تدعم صحة الدماغ وتحسن من التركيز والذاكرة، للوصول إلى أداء عقلي متفوق.

وختمت قهوجي حديثها لعنب بلدي، بأنه مثلما يهتم الرياضيون البدنيون بتغذيتهم لتعزيز طاقتهم العضلية، يجب على الرياضيين الذهنيين الاهتمام بتغذيتهم لتحسين أدائهم العقلي.

ماذا حقق حامض للقطاع

استقالة وزير الرياضة

تثير تساؤلات حول البديل والكفاءة

عنب بلدي – يزن قر

فتحت استقالة وزير الرياضة والشباب، محمد سامح حامض، باب التساؤلات حول حصيلة عام وُصف بـ"التأسيسي"، أكثر مما كان عامًا للنتائج في قطاع الرياضة.

حامض تولى المنصب مع ولادة الوزارة نفسها في آذار 2025، ضمن الحكومة التي شكّلها أحمد الشرع، وكان أول من أوكلت إليه مهمة إعادة تشكيل قطاع رياضي أنهكته سنوات من الفوضى والتهميش.

قاد حامض هذه المرحلة انطلاقًا من خلفية إدارية تراكمت بين رئاسة الاتحاد الرياضي العام عام 2024، وإدارته لقطاع الرياضة في حكومة "الإنقاذ" لسنوات، في محاولة للانتقال من نموذج العمل القائم على الاجتهادات الفردية، إلى نموذج مؤسساتي أكثر تنظيمًا.

وبين الطموحات المعلنة والتحديات الواقعية، بقي السؤال الأهم حاضرًا: هل نجحت هذه التجربة في وضع أسس حقيقية للإصلاح، أم أنها توقفت عند حدود إعادة الترتيب دون إحداث تغيير ملموس؟

استقالة حامض، التي قدّمها في 9 من نيسان الحالي، مبررًا إياها بأسباب صحية، والتي أعلن عنها عبر صفحته على "فيسبوك"، لا تُقرأ بوصفها قرارًا شخصيًا فحسب، بل تمثّل فرصة لإعادة تقييم مرحلة كاملة، وطرح تساؤلات أوسع حول ما تحقق فعليًا، وما الذي ينتظر الوزارة في المرحلة المقبلة، على مستوى الأداء والقيادة.

وزير الرياضة المستقيل محمد سامح حامض ومعاونه جمال الشريف أحد المرشحين لتسلم الحقيبة الوزارية – 19 كانون الثاني 2026 (سانا)

غياب الشفافية وتداخل الصلاحيات

يرى الصحفي الاستقصائي في المجال الرياضي باسل الحمدو، الفائز بجائزة الاتحاد الدولي للصحافة الرياضية لأفضل تحقيق استقصائي في آسيا لعام 2025، أن أداء وزارة الرياضة والشباب خلال العام الماضي لم يرقَ إلى مستوى التوقعات، واصفًا إياه بـ"السلبي" في عدة ملفات أساسية.

الحمدو يرى أن إحدى أبرز الإشكاليات تتمثل في غياب الشفافية، خاصة في ما يتعلق بملف المنشآت الرياضية، مشيرًا إلى أن بعض المشاريع أُسندت لجهات محددة بطرق وصفها بـ"الملتوية"، دون الإعلان عن مناقصات رسمية أو طرحها بشكل علني، ما يثير تساؤلات حول آليات إدارة هذه الملفات.

واعتبر الحمدو أن إعادة تأهيل صالة "الفيحاء"، رغم تكلفتها التي قُدّرت بنحو ثلاثة ملايين دولار، لا يمكن اعتبارها إنجازًا بحد ذاتها، مضيفًا أن "الإنجاز الحقيقي لا يُقاس بحجم الإنفاق، بل بما ينعكس على المستوى الفني للمنتخبات والأندية، وتذليل العقبات التي تواجهها".

كما لفت إلى تداول معلومات حول احتمال إلغاء بطولة كأس الجمهورية في الموسم، نتيجة عدم قدرة عدد من الأندية على المشاركة، معتبرًا أن هذا الأمر يعكس ضعف الدعم المقدم للأندية، وهو ما يقع ضمن مسؤوليات الوزارة.

وفي سياق متصل، انتقد الحمدو ما وصفه بتجاوز الوزارة لصلاحياتها، من خلال التدخل في عمل بعض الاتحادات الرياضية، مثل اتحادي كرة القدم وكرة السلة، خصوصًا في ملف النقل التلفزيوني، مؤكدًا أن هذه الملفات يُفترض أن تُدار ضمن استقلالية الاتحادات، وليس عبر تدخل مباشر من الوزارة.

البدائل المتوقعة

في موازاة استقالة الوزير، تتزايد التكهنات حول هوية الشخصية التي ستتولى حقيبة الرياضة والشباب في المرحلة المقبلة، في ظل غياب إعلان رسمي حتى الآن.

وفي هذا السياق، كشف الحمدو أن المعطيات التي وصلت إليه تشير إلى وجود أربعة أسماء تقدمت أو يجري تداولها لتولي المنصب، هم الحكم الدولي السابق جمال الشريف، ولاعب المنتخب السابق عبد القادر كردغلي، إلى جانب محمد الضامن، والحكم الدولي فراس الخطيب.

وأشار الحمدو إلى أن اسم الخطيب يشهد "تقدمًا سريعًا" في مسار الترشيح، مقارنة ببقية الأسماء، دون وجود تأكيدات رسمية حتى الآن، لافتًا في الوقت ذاته إلى عدم وجود تواصل رسمي معلن مع معظم المرشحين الآخرين.

ورغم هذا التقدم، شدد الحمدو على أن المشهد لا يزال مفتوحًا على جميع الاحتمالات، معتبرًا أن حسم هذا الملف في سوريا لا يخضع دائمًا لمعايير الخبرة أو الكفاءة الرياضية فقط، بل قد يتأثر بعوامل أخرى، مثل الواسطات والعلاقات الشخصية، وهو ما يفتح الباب أمام تغيّر مفاجئ في القرار حتى اللحظات الأخيرة.

ترقب مشوب بالحذر

من جهته، اعتبر الصحفي الرياضي يامن الجاجة أن من المبكر الجزم بهوية وزير الرياضة والشباب الجديد، في ظل غياب مؤشرات واضحة حتى الآن، إلا أنه رجّح أن يكون الاسم القادم أكثر إقناعًا للشارع الرياضي.

وقال الجاجة، إن المرحلة الحالية تمثّل فرصة لإعادة تقييم معايير الاختيار، مشيرًا إلى أن الوزير السابق لم يمتلك خبرة إدارية كافية، ولا خلفية أكاديمية متقدمة، وهو ما انعكس على طبيعة الأداء خلال الفترة الماضية.

وأضاف أن التغيير المرتقب قد يفتح الباب أمام تعيين شخصية أكثر كفاءة، وقادرة على إدارة الملفات الرياضية بفعالية أكبر، معتبرًا أن الحل يكمن في اختيار شخصية أكاديمية مؤهّلة، تمتلك خبرات حقيقية وعلاقات خارجية، بما يتيح تطوير القطاع الرياضي وربطه بشكل أفضل مع المحيط الإقليمي والدولي.

وختم بأن اختيار "الرجل المناسب في المكان المناسب" سيكون العامل الحاسم في تحديد ملامح المرحلة المقبلة، ومدى قدرة الوزارة على الانتقال من مرحلة التأسيس إلى تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

وبين انتقادات الحاضر وتوقعات المستقبل، تبقى الأنظار متجهة نحو القرار المرتقب، ليس فقط من حيث الاسم، بل من حيث القدرة على إحداث فرق حقيقي في ملفات طال انتظار معالجتها، فالتحدي لم يعد في تشخيص المشكلات، بل في القدرة على التعامل معها بجدية، ضمن رؤية واضحة تتجاوز الحلول المؤقتة نحو بناء منظومة رياضية أكثر استقرارًا وفاعلية.

تبديلات تحوّل الدوري إلى "ساحة تجارب"

هل يرفع "الأجانب" من مستوى السلة السورية؟

مع بدء التحضيرات لكل موسم جديد من الدوري السوري لكرة السلة، تسعى الأندية السورية إلى تدعيم صفوفها بلاعبين أجانب، بهدف رفع مستوى الأداء الفني وتعزيز التنافسية، في ظل سعي متواصل لتحقيق نتائج أفضل سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي.

العديد من الأندية لا تزال تعاني من عدم الاستقرار على صعيد التعاقدات مع اللاعبين الأجانب، نتيجة التبديلات المتكررة والبحث المستمر عن خيارات أكثر جاهزية وتأثيرًا داخل الملعب.

ويأتي ذلك بالتوازي مع استمرار إعلان التعاقدات الجديدة مع لاعبين أجانب، وهو ما يثير تساؤلات حول انعكاس هذا النهج على الدوري المحلي، وتطوير مستوى اللعبة، في وقت أعاد فيه الاتحاد السوري لكرة السلة تفعيل نظام الاحتراف، الذي يتيح تسجيل ثلاثة لاعبين أجانب لكل فريق مع السماح بمشاركة اثنين منهم فقط على أرض الملعب.

الأجانب لا يحدون من دور المحليين

آلية تبديل اللاعبين الأجانب لا تخضع لمعايير محددة، بل تبقى مفتوحة حتى مرحلة "الفايننال فور"، بحسب مدير المكتب الإعلامي في الاتحاد السوري لكرة السلة، مهنّد ملص.

ملص قال لعنب بلدي، إن اللاعب الأجنبي يسهم في رفع مستوى اللاعب المحلي وتطوير اللعبة بشكل عام، مشيرًا إلى أن وجوده لا يؤثر سلبًا على دقائق مشاركة اللاعب المحلي، إذ إن لكل لاعب دوره ومكانه داخل الفريق.

وأوضح أن اللاعب المحلي يستفيد من وجود الأجنبي، وأن أغلب اللاعبين داخل الصالة هم من المحليين، وإذا لم يكن اللاعب المحلي بمستوى عالٍ فلن يكون مستوى الفريق جيدًا.

وتابع أن جودة الدوريات عاليًا ترتبط بجودة اللاعبين الأجانب، سواء في دول المنطقة أو في مختلف أنحاء العالم، لافتًا إلى أنه لا يوجد ما يسمى "دوري للمحليين فقط"، وتأثير الأجانب ينعكس على المستوى الفني والتسويقي ويسهم في انتشار الدوري.

وختم ملص بالتأكيد على أن كل نادٍ يختار اللاعبين الأجانب المناسبين له وفق ميزانيته واحتياجات المراكز لديه.

مكاسب تسويقية وخسائر فنية

كثرة تبديل اللاعبين الأجانب في الدوري السوري ظاهرة سلبية تؤثر على استقرار الفرق والمستوى الفني والانسجام بينها، بحسب ما قاله الإعلامي الرياضي المختص في رياضة كرة السلة عبد الرزاق حمدون.

ويرى حمدون، في حديث إلى عنب بلدي، أن الدوري السوري تحوّل إلى ما يشبه ساحة تجارب للاعبين القادمين إلى المنطقة، وهذا الأمر يؤدي إلى خسائر معنوية ومادية للأندية.

ورغم ذلك، بحسب حمدون، فإن وجود اللاعبين الأجانب يسهم في رفع القيمة التسويقية للدوري، كما أن القنوات الناقلة تفضل وجودهم لدعم انتشار الدوري.

وأشار إلى أن الأسباب الرئيسة لهذه الظاهرة تعود إلى عوامل فنية بالدرجة الأولى، إذ إن العديد من اللاعبين الأجانب القادمين لا يقدمون الأداء المتوقع، وغالبًا ما يتم التعاقد معهم بأسعار متوسطة أو منخفضة مقارنة بالدوريات المجاورة، مثل الدوري اللبناني، الذي يتمتع بلاعبين أجانب بمستوى أعلى.

وأضاف أن هناك أسبابًا أخرى، مثل عدم الاستقرار في سوريا يسبب الحرب، وتلقي بعض اللاعبين الأجانب عروضًا أفضل، إضافة إلى عدم التأقلم.

تراجع الفرص

فيما يخص اللاعب المحلي، يرى حمدون أنه وصل إلى مستوى لم يعد قادرًا على تقديم أكثر من ذلك، كما أن جزءًا من هذا الجيل نشأ في ظل الحرب، ولم يحصل على فرص كافية للاحتكاك واكتساب الخبرة.

ورغم ذلك، يلاحظ حمدون وجود تطور تدريجي، وإن كان بطيئًا، نتيجة تحسن الدوري وقوة المنافسة، واللاعب المحلي أمام خيارين، إما أن يفرض نفسه بجرأة ويصنع الفارق، وإما أن يكتفي بتمرير المسؤولية للاعب الأجنبي، بحسب الإعلامي الرياضي، مشددًا على أن اللاعب الشجاع هو من يختار الخيار الأول.

وقال إن الاعتماد على اللاعب الأجنبي بات أساسيًا في معظم الدوريات المحيطة، نظرًا إلى خبرته واحترافيته، وهو غالبًا ما يكون نجم الفريق.

كما أوضح أن المدربين يميلون إلى الاعتماد على اللاعبين الأجانب، سعيًا وراء تحقيق الفوز، والحفاظ على استمراريتهم في العمل.

وفي المقابل، نوه حمدون إلى أن اللاعب المحلي قادر على فرض نفسه إذا امتلك الإرادة، مشيرًا إلى أن الأجنبي يتفوق في تفاصيل فنية، مثل الرميات الثلاثية ونسب التسجيل والاختراقات، إلا أن المشكلة لدى بعض اللاعبين المحليين، وفقًا لحمدون، تكمن في ضعف اتخاذ القرار وقلة الخبرة، إضافة إلى غياب الاحترافية في نمط الحياة والتغذية، وانتشار عقلية سلبية، وهي أمور تعوق التطور.

من مباراة نادي الوحدة والشبيبة ضمن الجولة الثالثة من إياب الدوري السوري لكرة السلة – 7 نيسان 2026 (نادي الوحدة)

أخطاء منزلية تضعف سرعة الإنترنت

يمكن لاتصالك بالإنترنت أن يحدد مسار يومك بالكامل، سواء كنت تعمل من المنزل أو تشاهد برامجك المفضلة أو تمارس الألعاب عبر الشبكة. لكن الكثير من المستخدمين يقعون في فخ الاعتقاد بأن سرعة الإنترنت تعتمد فقط على ما يُدفع لمزوّد الخدمة، بينما الحقيقة تكمن في تفاصيل صغيرة داخل جدران المنازل.

السرعة الحقيقية للإنترنت ليست مجرد أرقام في عقد الاشتراك، بل هي نتاج "هندسة ذكية" للمكان، والعتاد الذي يتم امتلاكه بالفعل.

التموضع غير المركزي

يعتبر حصر "الراوتر" (الموزع) في زوايا المنزل أو بالقرب من الجدران الخارجية، من الأخطاء التي يرتكبها المستخدمون، إذ إن موجات الراديو تنطلق بزاوية 360 درجة، ووضع الجهاز في الزاوية يهدر نصف التغطية خارج المنزل.

وتؤكد تقارير تقنية أن نقل "الراوتر" إلى نقطة مركزية ورفعه لمستوى "الصدر"، هو الخطوة الأكثر تأثيرًا في تحسين الأداء بنسبة كبيرة فورًا.

تداخل النطاقات الترددية

يعد من الخطأ الاكتفاء بتردد 2.4 جيجاهرتز في بيئة مزدحمة بالأجهزة الإلكترونية، فهذا التردد يواجه "ضجيجًا" من "الميكروويف" وأجهزة مراقبة الأطفال، مما يسبب فقدان البيانات، إذ تشير تقارير شركة "إيه تي آند تي" الأمريكية إلى أن الانتقال لتردد 5 جيجاهرتز للأجهزة القريبة، يقلل التداخل بشكل جذري، ويوفر سرعة أعلى بكثير.

لكن في معظم الأحوال، فإن المستخدم لن يضطر للقلق من هذه الناحية، إذ إن أجهزة "الراوتر" الحديثة تعتمد افتراضيًا تردد 5 جيجاهرتز، كما أنها لا تتيح للمستخدم الانتقال بسهولة إلى الخيار الأدنى 2.4 جيجاهيرتز.

المحاذاة الخاطئة للهوائيات

في أجهزة "الراوتر" التي تملك هوائيات خارجية، يعد توجيه جميع الهوائيات للأعلى بشكل عمودي من الأخطاء التي يقع فيها المستخدمون، إذ إن جودة الاستقبال تعتمد على توازي هوائي "الراوتر" مع الهوائي الداخلي للجهاز مثل حاسوب محمول أو هاتف.

شركة "تي بي لينك" الصينية، تنصح بوضع الهوائيات بزوايا متقاطعة، واحد عمودي والآخر أفقي، لضمان تغطية الإشارة لجميع مستويات الاستقبال.

تجاوز الحد الأقصى للأجهزة

ربط عشرات الأجهزة حتى الخاملة منها بـ"راوتر" منزلي بسيط، يسهم بشكل كبير في تقليل قوة الإنترنت، إذ إن معالج "الراوتر" وذاكرته ينهاران تحت ضغط "طوابير" البيانات عند كثرة الأجهزة المتصلة.

ويوضح خبراء شركة "لينكسيس" الأمريكية أن الكفاءة تبدأ بالتراجع عند تجاوز 20 إلى 50 جهازًا، إذ تستهلك التحديثات الخفية للأجهزة الخاملة النطاق الترددي.

تقادم البرمجيات التشغيلية

إهمال تحديث نظام "الراوتر" أو استخدام تقنيات قديمة مثل "واي فاي 4"، يعتبر من الأسباب الأساسية لبطء الإنترنت في المنزل، فالأنظمة القديمة تفتقر لخوارزميات توجيه البيانات الحديثة وتعتبر ثغرات أمنية تستنزف موارد الجهاز، وتحذر كثير من التقارير التقنية من أن البرمجيات القديمة لا تتيح للمستخدم الانتقال بسهولة إلى الإنترنت فحسب، بل تجعل الشبكة عرضة للاختراق واستهلاك السرعة في عمليات غير شرعية.

إن تحسين جودة الإنترنت ليس مجرد ترف تقني، بل هو استثمار في الوقت والجهد، ويقول الخبراء، إنه عندما تضع هذه الحلول موضع التنفيذ، فالستخدم لا يسرّع تصفحه فحسب، بل يرفع كفاءة منزله الرقمي بالكامل. ويؤكد الخبراء أهمية تذكر أن العتاد القوي يحتاج إلى تدبير ذكي، فبضعة سنتمترات في موقع الجهاز، أو ضغطة زر لتحديث نظامه، قد تكون هي كل ما يفصل المستخدم عن تجربة إنترنت مثالية وسلسة.

دمسرخو".. من التاريخ إلى الحكاية الشعبية

يثير اسم منطقة دمسرخو في ريف اللاذقية فضولًا متكررًا لدى كثيرين، سواء في نطقه أو في محاولة فهم جذوره، خصوصًا وأنه يبدو غير مألوف للوهلة الأولى، ويحمل طابعًا قديمًا يختلف عن أسماء المناطق الساحلية الحديثة.

تعد دمسرخو من أقدم المناطق الساحلية في سوريا، وتقع على حافة ريف اللاذقية الشمالي، وتشكل امتدادًا عمرانيًا ملاصقًا لمدينة اللاذقية، حيث تبعد عن مركزها حوالي كيلومترين، ما جعلها اليوم جزءًا شبه متداخل مع النسيج الحضري للمدينة، رغم احتفاظها بملامحها الزراعية والساحلية القديمة في بعض أجزائها.

كما أن القرب الجغرافي من مدينة أوغاريت الأثرية، التي لا تبعد سوى بضعة كيلومترات عن دمسرخو، يضيف إلى هذا التفسير بعدًا تاريخيًا إضافيًا، خصوصًا وأن أوغاريت تُعد من أهم المراكز الحضارية القديمة التي شهدت أول أبجدية مكتوبة في التاريخ الإنساني، وأحد أقدم أشكال التدوين الموسيقي، ما يجعل المنطقة بأكملها جزءًا من ذاكرة أثرية ممتدة.

فينيقي أم بابلي أم كلداني

يختلف الباحثون في أصل اسم "دمسرخو"، إذ يذهب بعضهم إلى أنه اسم فينيقي قديم، ووفقًا للباحث والأديب السوري جبرائيل سعادة، يتكون الاسم من ثلاثة مقاطع، هي "دم" و"سر" و"خو"، ويعني المقطع الأول "إكسير الحياة"، ويعني المقطع الثاني "السري" أو "السيد عالي المقام"، في حين يعني المقطع الثالث "الحماية والصيانة".

باحثون آخرون يربطون الاسم بجذر بابلي وكلداني يعود إلى كلمة "يرخو" التي تعني القمر، في إشارة محتملة إلى معابد القمر القديمة التي يُعتقد أنها وُجدت في المنطقة أو محيطها.

بين اللغة والحكاية الشعبية

في رواية لغوية متداولة، يُقال إن اسم "دمسرخو" قد يشير في أصله إلى معنى مرتبط بالأرض المنخفضة الخصبة في اللغة الفينيقية، وهو تفسير ينسجم مع طبيعة المنطقة الزراعية القديمة، حيث اشتهرت بزراعة الحمضيات، وخاصة الليمون، إضافة إلى الصيد والسياحة التي أصبحت لاحقًا من سماتها الاقتصادية.

لكن في المقابل، تظهر روايات شعبية أخرى أكثر تداولًا بين الناس، تقدم تفسيرات مختلفة للاسم، من بينها حكاية "دم سرى أخوه"، وهي رواية شفوية متوارثة تتحدث عن حادثة قديمة في المنطقة، حيث يقال إن اسمها ارتبط بقصة أخوين، إلا أن هذا التفسير يبقى غير موثق تاريخيًا، ويُصنف ضمن الحكايات الشعبية التي تناقلها الناس عبر الأجيال.

بين التحوّل العمراني وذاكرة المكان

مع التوسع العمراني لمدينة اللاذقية، تغيرت ملامح دمسرخو بشكل كبير، حيث دخلت ضمن التنظيم الحضري الحديث، وأنشئت عليها مشاريع سكنية ومناطق جديدة، مثل المدينة الرياضية والمشروع العاشر، إلى جانب أحياء ومناطق سكنية حديثة تضم خليطًا من السكان من أصول مختلفة، بينما بقيت بعض البساتين والمناطق الداخلية محتفظة بخصوصيتها الاجتماعية والتاريخية.

كما تمتد دمسرخو لتشمل تجمعات وبساتين وأراضي محلية، لا تزال تحمل أسماءها القديمة بين الأهالي، وتُعرف بتنوعها الاجتماعي وارتباط سكانها بالأرض، إضافة إلى امتلاك نسبة كبيرة من العقارات و"الشاليهات" في المناطق الساحلية المجاورة مثل الشاطئ الأزرق، ما يعكس امتدادها الاقتصادي والاجتماعي خارج حدودها الجغرافية المباشرة.

ومع هذا التداخل بين التاريخ والأسطورة، وبين التفسير اللغوي والرواية الشعبية، يبقى اسم "دمسرخو" مفتوحًا على أكثر من معنى، يجمع بين عمق فينيقي محتمل، وحكايات شفوية متوارثة، وواقع عمراني حديث أعاد تشكيل المكان دون أن يمحو ذاكرته القديمة. الزائر أو المستمع للاسم قد يتوقف عند غرابته لأول مرة، لكنه سرعان ما يكتشف أن خلف هذا الاسم طبقات من التاريخ والحكايات والتحولات، وأن دمسرخو ليست مجرد منطقة جغرافية، بل مساحة تتقاطع فيها الذاكرة القديمة مع الحاضر، بين الأرض الخصبة والأسطورة، وبين الحقيقة وما رواه الناس عنها عبر الزمن.

كتاب

"أيام معه".. كوليت خوري في بوح خارج المألوف

في رواية "أيام معه"، فتحت الكاتبة السورية كوليت خوري بابًا مبكرًا على الصوت النسائي في الأدب العربي، من خلال نص يقوم على الاعتراف والبوح، ويقدم تجربة حب من زاوية داخلية صريحة، في زمن كانت هذه اللغة نادرة ومثيرة للجدل.

الرواية تركز على التجربة الشعورية للبطلة، وعلى ما يرافقها من قلق وتردد وصراع بين القلب والمجتمع.

تدور الأحداث حول بطلة شابة مسيحية (ريم)، تعيش علاقة عاطفية مع رجل مسلم يكبرها سنًا (زياد مصطفى)، وهو موسيقي مشهور، رجل يحضر في حياتها كحالة مختلفة عن محيطها، قبل أن تتطور العلاقة بينهما تدريجيًا، لكنها لا تسير في خط مستقيم، إذ تصطدم منذ بدايتها بحاجز غير مرئي من القيود الاجتماعية والتوقعات التقليدية إلى جانب النهاية غير المأمولة.

البطلة تجد نفسها منجذبة نحو الرجل، لكنها في الوقت نفسه تعيش حالة من التمزق الداخلي، بين رغبتها في الاستمرار بالعلاقة وبين خوفها من نظرة المجتمع ومن فقدان توازنها الشخصي.

الرواية تُبنى على شكل سرد داخلي أشبه بيوميات أو اعترافات، حيث تروي البطلة تفاصيل العلاقة من لحظات اللقاء والانتظار مرورًا بالشك والخيبة، وبذلك لا توجد أحداث كبيرة أو تحولات درامية صاخبة، بل تتقدم الحكاية عبر تفاصيل صغيرة ومشاعر متراكمة، تكشف كيف يمكن لعلاقة عاطفية أن تتحول إلى مساحة للقلق والأسئلة.

كما أن الرجل في الرواية لا يظهر كبطل تقليدي، وإنما كشخصية تثير في البطلة أسئلة أكثر مما تمنحها إجابات، ما يعمّق من حالة الاضطراب التي تعيشها.

الرواية لا تقدم قصة حب مثالية، وإنما تضع القارئ أمام تجربة إنسانية معقدة، يكون فيها الحب مرتبطًا بالخوف والتردد والوعي الاجتماعي، ثم إن لغتها بسيطة لكنها مشحونة بالعاطفة، وتعتمد على السرد الداخلي لتقريب القارئ من عالم البطلة، ما يجعل النص أقرب إلى اعتراف طويل يعكس تحولات امرأة تبحث عن نفسها داخل علاقة غير مستقرة.

في سياقها الزمني، شكلت "أيام معه" خطوة جريئة في الأدب السوري، إذ قدمت المرأة كشخصية تمتلك صوتها الخاص، وتعبّر عن مشاعرها دون مواربة، كما أنها لا تقف عند حدود الحكاية، بل تفتح نقاشًا حول الحرية الفردية، والعلاقة بين الحب والمجتمع، وحدود الاختيار الشخصي، ما يجعلها نصًا مبكرًا في كسر الصورة النمطية للمرأة في السرد العربي.

كوليت خوري

الكاتبة السورية كوليت خوري (1931–2026) تعد من أبرز الأصوات النسائية في الأدب السوري، وواحدة من الكاتبات اللواتي قدّمن مبكرًا خطابًا مختلفًا عن المرأة وعلاقتها بالمجتمع.

ولدت في دمشق، وهي حفيدة السياسي البارز فارس الخوري، ما وضعها منذ بداياتها في بيئة ثقافية وسياسية مؤثرة.

درست الأدب الفرنسي، وبدأت مسيرتها الأدبية في سن مبكرة، لتلفت الأنظار من خلال أعمالها التي اتسمت بالجرأة في تناول العاطفة والصوت الأنثوي.

كتبت الرواية والقصة والمقالة، وعملت أيضًا في الصحافة والإذاعة، وكان لها حضور ثقافي وإعلامي لافت على مدى عقود.

من أبرز أعمالها "أيام معه"، التي شكلت محطة مفصلية في مسيرتها، وهي من النصوص التي أثارت جدلًا واسعًا عند صدورها.

توفيت كوليت خوري في 10 من نيسان الحالي، بعد مسيرة أدبية طويلة، تاركة إرثًا ارتبط بتحولات المجتمع السوري وصورة المرأة فيه، كما أثارت الجدل في أعمالها، إضافة إلى جدل لاحق ارتبط بموقفها من الحرب في سوريا بعد عام 2011، إذ عُرفت بموقفها القريب من نظام الحكم في مواجهة الثورة السورية.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org
الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرم الثورة

الأحد 19 نيسان/أبريل 2026
العـدد 739 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النسـخة 100 ليـرة سورية

عوامل أثرت في رمزية 17 نيسان

عيد الاستقلال السوري بين ذاكرتين

عنب بلدي –يزن قر

في 17 من نيسان 1946، خرجت القوات الفرنسية من سوريا، لتنتهي مرحلة الانتداب وتبدأ مرحلة الاستقلال الرسمي.
حدث يُفترض أنه لحظة تأسيسية في الوعي الوطني، لكنه مع مرور الزمن لم يبقَ ثابتًا في معناه، بل تحوّل إلى مساحة تتقاطع فيها الذاكرة مع السياسة، والتاريخ مع إعادة التفسير.

تحت حكم حزب "البعث"، لم يكن عيد الجلاء مجرد مناسبة وطنية تُستعاد، بل صار جزءًا من سردية تربوية وسياسية متكاملة.
وفي المدارس، كان عيد الجلاء يُستحضر عبر الدروس الوطنية وتاريخ التحرر، لكنه غالبًا ما كان ينتهي إلى ترديد شعارات معلّبة، أكثر من كونه نقاشًا حيًا حول معنى الاستقلال.
هكذا، تحوّل الجلاء من حدث تاريخي مفتوح على التأويل، إلى نص محفوظ يُلقَّن، وإلى ذاكرة رسمية تُعاد صياغتها داخل إطار الحزب والدولة.
ومع ذلك، بقي هذا اليوم حاضرًا في التقويم السوري، لكن حضوره العملي تغيّر.
في كثير من المراحل، خاصة المتأخرة، لم يعد عيد الاستقلال يتجاوز اعتباره يوم عطلة رسمية، على خلاف دول أخرى تُحيي فيها المناسبة عبر فعاليات عامة واسعة، وطقوس جماعية تعيد إنتاج معنى الوطن بشكل متجدد.
خفتت المظاهر الاحتفالية تدريجيًا في الحالة السورية، وكأن الدولة اكتفت بالرمز دون الحاجة إلى إعادة إحيائه في الفضاء العام.

ذاكرة الجيل القديم

محمود بيطار (84 عامًا)، يستعيد عيد الجلاء بوصفه أكثر من مناسبة وطنية، وحدًا فاصلًا بين زمنين.
ذاكرته لا تبدأ من لحظة الاستقلال نفسها، بل من الحكايات التي سبقتها، من زمن الانتداب الفرنسي، ومن أخبار الإضرابات والخوف التي كانت تتناقلها الأجيال.
قال محمود لعنب بلدي، إن "17 نيسان لم يكن مجرد تاريخ يُعلَّم، بل لحظة تحوّل حقيقية، عندما خرج الفرنسيون، لم نشعر فقط بأن قوة أجنبية غادرت، بل بأن البلاد بدأت تُشبه أهلها".
بالنسبة لجيله، كان الجلاء استعادة حيّة للذاكرة الوطنية، لا مجرد احتفال رسمي، لكن مع مرور الوقت، أصبح هذا الحضور أقل كثافة، وأضعف تأثيرًا لدى الأجيال اللاحقة.

للجيل الجديد ذاكرته الخاصة

يرى جزء من الجيل الشاب، أن عيد الجلاء لم يعد يحمل المعنى نفسه، لأن مصدر الوعي تغيّر، لم يعد التاريخ يُبنى فقط عبر الرواية، بل عبر التجربة المباشرة وما تراكم في الذاكرة اليومية.
قال محمد كاخيا (27 عامًا)، "لم نعش تلك المرحلة، لذلك نتعامل مع 17 نيسان كتاريخ ندرسه أكثر مما نشعر به".
لكن في المقابل، ظهرت رموز جديدة أكثر ارتباطًا بتجارب هذا الجيل المباشرة، حيث بات بعض الشباب يعيد تعريف فكرة "التحرير" بناء على ما عاشوه من تحولات سياسية واجتماعية.
بالنسبة لهم، لم يعد المعنى مرتبطًا فقط بخروج قوة استعمارية، بل بلحظات داخلية غيّرت علاقتهم بالدولة والسلطة والهوية.
هذا التحول لا يعكس قطيعة كاملة، بل اختلافًا في مصادر الوعي، إذ ثمة جيل تشكّل عبر السرد التاريخي، وجيل آخر تشكّل عبر التجربة المباشرة.

العلم بين الاستقلال والثورة والدولة

يبرز رمز العلَم السوري كأحد أكثر الرموز تعقيدًا في هذا السياق، فالعلَم ذو النجوم الحمراء، الذي ارتبط بمرحلة ما بعد الاستقلال، ظل حاضرًا في مراحل متعددة من تاريخ الدولة، لكنه لم يحتفظ بمعنى واحد ثابت.
ومع اندلاع الثورة السورية عام 2011، عاد هذا العلَم إلى الواجهة من زاوية جديدة، إذ رُفع بوصفه رمزًا معارضًا في مواجهة علَم النظام السابق، لا مجرد رمز تاريخي للاستقلال.
ومع سقوط نظام "البعث" لاحقًا، أُعيد اعتماده رسميًا، لكن دلالته بقيت محل تباين، بين من يراه علَم الدولة واستمراريتها، ومن يراه امتدادًا مباشرًا لرمزية الثورة وتجربتها.
هذا التعدد في القراءة يعكس أن الرموز ليست ثابتة، بل تتغير بتغير التجربة السياسية والاجتماعية التي تُسقط عليها.
على الرغم من هذا التباين، يبقى 17 نيسان حاضرًا في التقويم السوري كمحطة مفصلية في مسار الاستقلال، لكنه حاضر بذاكرة متعددة الطبقات، فبين ذاكرة تُنقل، وتجربة تُعاش، وبين احتفال رسمي محدود وذاكرة اجتماعية تتشكل بشكل غير متساوٍ، تتباعد دلالات هذا اليوم من جيل إلى آخر.
هكذا، لا يعود السؤال عن عيد الجلاء سؤالًا عن حدث انتهى في عام 1946، بل عن معنى الاستقلال نفسه. هل هو لحظة تاريخية تُحسم مرة واحدة، أم تجربة مستمرة يعاد تعريفها مع كل جيل؟

سوريون في حمص يحتفلون بالذكرى السنوية الأولى لسقوط النظام – 8 كانون الأول 2025 (سانا)

ثقافة الحياة.. ثقافة الموت

خطيب بدلة

المنطق البسيط، العادي، الأقرب إلى البديهيات، يقول إن الحياة أفضل من الموت، وهناك مثل شعبي متداول، يقول: الحي أفضل من الميت، وعليه، فإن الجدير بنا أن نتشبع بثقافة الحياة، ونحاول، قدر الإمكان، إبعاد شبح الموت، وثقافته، عن أنفسنا. ولكن ما يحصل، في بلادنا المنكوبة، هو العكس، فنحن نحتفي بالموت، ونتغنى به، ونعتبره، بحسب شعار "الإخوان المسلمين"، "أسمى أمانينا"، مسوغين ذلك لأنفسنا، بمبدأ عجيب، غريب، لا أساس له من الصحة، هو: أحب الموت، توهب لك الحياة، والواقع أنك إذا أحببت الموت، تموت، وتشبع موتًا، ولا يوجد من يبكي عليك، أو يحتفي بذكراك، ولن يمر سوى وقت قليل حتى يطويك النسيان.
محبة الموت، التي دعانا إليها أصحاب الأيديولوجيات الدينية والقومية، جعلتنا نتفاخر بشاعرة جاهلية، أدركت الإسلام، يقال، ولا ندري شيئًا عن صحة هذا القول، أنها، عندما تلقت نبأ مقتل أبنائها الأربعة، في معركة القادسية، لم تنصعق، ولم يُغمَ عليها، بل استقبلت جثامينهم بفرح غامر، وحمدت الله على موتهم، أو استشهادهم، مع أنها، هي نفسها، كانت تمثل حالة المبالغة والتطرف، في التعبير عن مشاعر المرأة الثكلى، فكانت تبكي على أخيها صخر بحرقة، وقد أخبرتنا، خلال بيت شعري شهير، أن المساء يحل عليها، فيؤرقها تذكر أخيها، صخر، ولا تشفى من تذكره، لأنها أصيبت بفرط الانتكاس!
وكرت، بعد الخنساء، المسبحة، وصار عندنا شعراء، وشاعرات، ورواة، ومحدثون، يتحفوننا، يوميًا، بأخبار أناس طلبوا الموت، وسارعوا إليه خفافًا، فإذا تحققت أمنيتهم وماتوا، يفرح أهاليهم، ويحتفلون، ويتلقون التهاني، وإن أخطأهم الموت بكوا، وحزنوا، وحسدوا أقرانهم الذين حصدتهم سيوف الأعداء.. وهذا، مع احترامي لهم، كذب صريح، فما نعرفه، عن طبيعة النفس البشرية، أن الإنسان يتمسك بالحياة، ليقينه بأنه سيعيش فيها مرة واحدة، بالتأكيد، أما الحياة الآخرة، فتحتاج لإيمان أكثر رسوخًا من إيمان الشيخ محمد متولي الشعراوي، هذا الداعية الذي كان من أكبر دعاة الموت، حتى إنه أفتى بضرورة ترك المريض يموت، دون اللجوء إلى زرع الأعضاء، متسائلًا: إنتوا مش عايزين تتركوه يقابل ربنا ليه؟ وأما هو، الشعراوي، فقد سافر إلى لندن، ليتطبب، وينجو من الموت، أو يؤخره قدر المستطاع.
عبرتُ أنا، محسوبكم، في حديث سابق، عن هذا الأمر، وذكرت أن أكثر ما تشتهر به بلادنا، هو التضحية "بالآخرين"! وإذا كنت تتابع آدابنا، وفنوننا، وحكاياتنا، ستجد معظمها تتحدث عن التضحية "بالمال والولد"، وقلما تجد من يدعو للتضحية بنفسه، وهذا يأخذنا إلى أسئلة لا تخلو من الوجاهة، أولها، لماذا لا تضحي بنفسك؟ والثاني، هل حياة أبنائك ملكك؟ والثالث، هل أنت متأكد من أن القضية التي تتبناها تستحق أن تتخلى عن حقك وحق أبنائك بالحياة، من أجلها؟ تحتاج هذه الهواجس، كما أرى، إلى وقفات جدية، ومراجعات شجاعة، وتجرد من الشعارات التي اهترأت، والخطابات التي تشبه قرقعة الأواني التي تسقط في سكون الليل. إنهم يريدونك، أيها الإنسان الطيب، الجميل، أن تكون وقودًا لمشاريعهم، وأن تدفع أنت ثمن سياساتهم، وتصفيات حساباتهم، وتحقيق مصالحهم.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper